

فتح العجايب

تتميز قال: «العمل بالضعيف خيرا من الجرام»

تأليف
أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الغاوي الحسني القاري

١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م

دراسة وتحقيق
محمد المصطفى بن أبي القاسم الغاوي

الناشر
دار الناشر العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله نستعينه ونستعديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا .

والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

وبعد ،

فإنه مما يؤسف له في عصرنا هذا قلة العناية بطرق وقواعد استنباط الأحكام
الشرعية ، الموسومة قديماً وحديثاً بعلم أصول الفقه ، وما يلحق به من قواعد
تخريج الفروع على الأصول . وذلك - والله أعلم - راجع إلى أن العقليات
الإسلامية - إذا صح التعبير - عند كثير من العامة والعلماء عقليات فوضوية ، غير
منهجية وغير أصولية ، وسواء تعلق هذا الأمر بالفقه أم بالعقائد وأصول الدين أم
بالعلوم الإسلامية الأخرى كال تفسير والحديث أو الفقه السياسي . . .

ولهذا غدا من الضروري لفت النظر إلى الإهتمام بهذا العلم ، اهتماماً زائداً
ينعود فيه المدارس على ممارسة الاستنباط والاجتهاد بممارسة عملية كي يكثر في
أمتنا الإسلامية ذوو العقليات الإجتهدية . فهناك كثير من المسائل تنتظر اجتهاد
المجتهدين ، لترفع هذه الحيرة عند الناس .

وإننا نشاهد في هذه الأيام فقهاً « مبشراً » و « فوضوياً » و « مجشاً » من
أصوله . فقد تجرأ على الفقه من بضاعتهم مزجاة في اللغة والأصول وقواعد

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العربيه
بيروت

الطبعة الأولى

سبتمبر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥

دار الكتب العربيه

الرجلة البيضاء - ملكاوت ستر - الطابق الرابع - تقوین: ٨٣٢-٨٠٨١٦/٨-٨٠٨٤٧٨/٨

تلکس: ٤٠١٣٩ L.E. کتاب برقیا: کتاب ص.ب: ٥٧٦٩ - ١١ بیروت - لبنان

الفقه ، فخرجوا على الناس بفتاوى لا تنطبق عليها أدل شروط الفتوى الشرعية .
وخصوصاً في المسائل المستجدة والمعاصرة .

كما أننا في المقابل نشاهد تقليداً متشديداً عند جماعة يعيشون في بطون الكتب
الفقهية والشروح والحواشي ويأنفون من الخروج منها . . خوفاً على أنفسهم من
الضياع . . . فبعدوا عن المصادر الأصلية للتشريع وفقدوا العقلية الأصولية
الإجتهادية . .

فلا المثَلدون الآن يعرفون ماذا يقلدون ومن يقلدون وكيف ؟ ولا الذين
يفرون من التقليد استطاعوا أن يخترقوا جدار التقليد وأقبلوا على الإجتihad قبل
الأوان فموقبوا بالحرمان ! . . .

تلك فتنة نسأل الله تعالى أن ينجي الأمة الإسلامية منها . .

لكن هذا كله لا يعني أنه لا تزال هناك طائفة من العلماء متفرقين في عدة
أماكن من العالم الإسلامي استطاعوا أن يخرجوا من هذا الدوار إلى ساحة الإجتihad
الحقيقي القائم على العلم والتقوى . فإذا تحدثوا تحدثوا عن بحر من المعارف وإذا
صمتوا كان صمتهم عبرة ودرساً . .

والكتاب الذي تقدمه للقراء من المفكرين المسلمين الذين يسمون نحو
المنهجية ، يتناول مسألة مهمة ، هم المسلم في كل مكان الذي يبحث عن الحكم
الشرعي والذي يقف أمام الخلافات الفقهية الكثيرة والمتنوعة مشدوهاً لا يدري
بأي يأخذ ولا كيف يرجع رأياً على رأي آخر . وقد أوجز مؤلف الكتاب هذه
المسألة بقوله :

« أما بعد فلما وقفت على نصوص الأئمة المهتدين بالأعلام والسادات الأجلة
الكرام الصريحة في الكلام على ما يعمل به الإنسان في خاصة نفسه ويتقرب إلى الله
تعالى ليتنفع به عند حلوله في ربه ووجدتها تفيد أن العمل بالمشهور أو الراجح
واجب في الاختيار وأن العمل بمقابله حرام إلا في الاضطراب أردت . . . الخ .

والكتاب فريد من بين كتب الأصول التي تناولت المسألة برمتها . . وقد

أشجع المؤلف فيه البحث وأكثر من النقل عن العلماء المتقدمين والمتأخرين حول
المسائل المتعلقة بالعمل بالمشهور أو الراجح أو بمقابلهما من الضعيف .

وقد يقع القارئ في التباس من عنوان الكتاب فيظن أن مدار الكتاب على
الضعيف من الأحاديث . . وليس بمعنى الشاذ من الآراء الفقهية المخالفة
للجمهور . . .

وأخيراً فإن الكتاب يهيم القارئ المسلم العادي والمتخصص . . فهو
مرجع للمقلد والمجتهد معاً . ولعل القارئ يصبر معنا على عبارة المؤلف المعقدة .
في نظره - لأن كل كتب الأصول ذات أسلوب يحتاج إلى عمق في الفهم ودقة في
المطالعة وصبر على فهم المسائل . . والله سبحانه وتعالى هو الهادي إلى سواء
السيب .

مع هو مؤلف الكتاب

قد يكون من السهل أن تجد ترجمة لبعض العلماء القدامى ، فقد كُتِبَ الكثير من الموسوعات المفهرسة المتعلقة بالعلماء على اختلافهم من فقهاء ومتكلمين وأصوليين ونحاة ولغويين ، وقضاة وولاة الخ . .

لكنك من الصعب أن تجد ترجمة لعالم معاصر ، خصوصاً إذا كان هذا العالم من المغرب . . وقد عثرت على ترجمته في كتاب « الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي » لمؤلفه محمد بن الحسن الحجوي الشعالبي الفاسي ، في تراجمه لعلماء المالكية المتأخرين . . قال رحمه الله :

« أبو عبد الله محمد فتحاً بن قاسم القادري الحسني الفاسي الإمام التحرير النقاد ، والعلم الذي تضاعف له الأطوار الفقيه الأصولي المعقولي^(١) المشاؤك في العلوم وقد تسنم منها الدرر التي تقصر عنها الفهوم إذا أظلم ليل عريصه واحتلك ، كأن فكره شمساً تحو ذلك الحلك ، وهبه الله ذهناً متوقداً ، وفكراً متيقظاً ، مها خطا لا يعرف الخطأ ، إلى زهد وعفاف ورضى بالكفاف ، بل طلق الدنيا بالبنات ووأدها وأد البنات وقد عين لقضاء السورة^(٢) فاحترم بحرم زرهون^(٣) تاركاً الدنيا لمن رضي بالدون ، واعتكف هناك على نشر العلم في بلد

(١) المعقولي : أي المتقن للعلوم العقلية .

(٢) السورة : مدينة في المغرب .

(٣) « جبل بقرب فاس فيه أمة لا يحصون » معجم البلدان ٣ : ١٤٠ .

كان منه فقراً ، فأصبح كروض هتون^(١) إلى أن أعفى فرجع لفاس متوجاً بنجاح الزهد الصحيح ، والعز الصريح ، وبقي سائر عمره ثابتاً في ذلك المقام ما مأل قط إلى الخطام ، ولا احترف بحرفة أمثاله شهادة ولا فنيا إلى أن جاءه الجمام وقد تجرع من قلة ذات اليد مضاضة ولم تكن عليه فيه غضاضة ، وربما سأل ذوي اليسار متعففاً شاكراً ودأب طول عمره للعلم ناشراً فكان أحد أساطين القرويين^(٢) العظام الذين عمروها بالدروس والتأليف الجسام .

أما الثقة به ، فكلمة إجماع فحياً وديناً من غير نزاع ، لا زمته . أي المؤلف الخجوي نفسه - مدة طويلة في دروسه المتنوعة فقهاً وأصولاً وحديثاً وسيراً وتوحيداً وغيرها ، وتناولني بعض تواليقه الممتعة ، وسمعت عليه مرتين إلا قليلاً حاشيته على « شرح ابن كيران » على « توحيد المرشد » البديعة . وله « رفع العتاق والملام عن قتال أن العمل بالضعيف حرام » وتأليف في « إيمان المفلد » وآخر في « السدل » وغير ذلك وقد ترك الدرس بعض أعوام من آخر عمره إلا قليلاً لضعف أصابه في جسمه وكان جسيماً .

وولد سنة ١٢٥٩ هـ . تسع وخسين ومائتين وألف كما أخبرني به مشافهة . وتوفي سنة ١٣٣١ هـ . إحدى وثلاثين وثلاثمائة وألف .

الفكر السامي ج ٢ - ص ٣١٧ - ٣١٨

نقلًا عن رياض اللجنة ٥٢/١ - ٥٥ وفهرس الفهارس ٢٩٢/٢ وجاء في آخر الكتاب نفسه والذي طبع في حياته سنة ١٣٠٨ هـ . - أي قبل موته بثلاث وعشرين سنة - أنه من « صفوة بني عبد مناف » فنسبه يرجع إذن إلى عبد مناف . ثم هو « قادري » الطريقة أي يتسب في التصوف إلى عبد القادر الجيلاني رحمه الله ، يظهر تصوفه بجلالة في ثنايا كتابه وفي بعض نقله عن مشايخ الصوفية ، وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالسماح فتراه حينها يذافع عنهم ويبرر موافقهم . وفي قوله في خطبة الكتاب « وأسأل الله تعالى بجاه نبيه الكريم » .

(١) ووض هتون : روضٌ كثير الخضرة والشر يقال هنت السه إذا انصبت كما في القاموس المحيط ٢٧٦ : ٤

(٢) القرويين : أي جامع القرويين بالزيتونة

وقال عنه عمروضا كحالة في معجم المؤلفين (الجزء الحادي عشر ص ١١٩) .
محمد القادري (١٢٥٩ - ١٣٣١ هـ)

١٨٤٣ - ١٩١٣ م

محمد فتخاً بن قاسم بن محمد بن عبد الحفيظ بن هاشم القادري (أبو عبد الله) عالم مشارك في الفقه والأصولين والكلام وغيرها . ولد في ذي القعدة . توفي في ١٣ رجب وصلي عليه بجامع القرويين من تصانيفه : الحاشية الكبرى على شرح ابن كيران على توحيد المرشد المعين في جزأين ، حاشية على شرح الشيخ جسوس على الشمائل ، حاشية على شرح الأزهرى على البردة ، وحاشية على الأربعين النووية .

هذا هو المؤلف ، أما هذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ فهو كتاب أصولي يبحث في مسألة تتعلق بالاجتهاد والتقليد والأخذ من المذاهب الفقهية المختلفة وفق قواعد معينة تتعلق بالشهرة أو قوة الدليل . . غير أن المؤلف سلك فيه مسلك الإختصار في نواح والإطناب في نواح أخرى . فهو أحياناً يورد الأقوال من الكتب بدون ذكر اسم الكتاب الذي أخذ منه ، وأحياناً يذكر الكتاب أو بعض اسمه من دون أن يعزوه إلى مؤلفه ، ويرويه ثم هو تارة ينقل النص تاماً وفي كثير من الأحيان ينقله ناقصاً أو بالمعنى . . ثم هو في غالب الأحيان يذكر المؤلف باسم يشترك معه فيه كثيرون أو يكتفي بذكر كنيته أو إين من هو وتراه مرات كثيرة لا يذكر قرائن ترجح إسماً على آخر مما احتاج إلى عناية فائقة باستخراج الأسماء من قرائن سياقية عامة أو خاصة . . ومما زاد الأمر صعوبة أن عالمنا القادري الفاسي يذكر غالباً علماء المذهب المالكي ، وكثير منهم من شمالي إفريقية كمصر والمغرب على الأخص وتراجم هؤلاء كما لا يخفى على دارسي التاريخ والسير والتراجم ليست في متنا ولنا هنا في طرابلس أو في لبنان عموماً . . ولكن الله يسر روفق وشاء لنا أن نظهر هذا الكتاب للقارئ المسلم الذي يهتم بدراسة المسائل الأصولية . . والله الفضل والمنة . .

عبد المصم بالله بغدادي
طرابلس الجبل ٢٧ من ذي القعدة ١٤٠٤
٢٣ من آب ١٩٨٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه ما لم يكن يعلم وهداه بفضلته للسبيل
الواضح الأقوم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من علم وعلم وعلى آله
وأصحابه الذين لهم يد بيضاء في رقبة كل من أسلم .

أما بعد : فلما وقفت على نصوص الأئمة المهتدين الاعلام والسادات الأجلة
الكرام الصريحة في الكلام على ما يعمل به الإنسان في خاصة نفسه ويتقرب به إلى
الله تعالى ليستفتح به عند حلوله في ربه ووجدتها تفيد أن العمل بالمشهور أو
الراجح واجب في الاختيار وأن العمل بمقابله حرام إلا في الاضطرار أردت مستعيناً
بحول الله وقوته ومتعلقاً بحشيشته واعانته أن أبين ما رفقت عليه من تلك النصوص
ليستفتح بذلك بفضل الله تعالى العموم والخصوص مع ذكر ما يسر من الكلام على
ما يفتى به المفتون ويحكم به الحكام وأضيف بحول الله وقوته إلى ذلك ما يسهله
مولانا العالم المالك ومسميت : هذا التقييد طالباً من الله التسديد برفع العتاب
والسلام عمن قال العمل بالضعيف اختياراً حرام أو رفع الالتباس والابهام بين عمل
العلماء وعرف العوام وأسأل الله تعالى بجاه نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى
التسليم أن يجعله خالصاً لوجهه العظيم وسبباً لدخول جنة النعيم ، وهذا أو أن
الشروع في المقصود معتمداً على الفضل من الله والجلود (اعلم) أني خصرت هذا
المرسوم سائلاً من الله تعالى العمل بالعلوم في مقدمة وعشرة فصول وخاتمة فالمقدمة
مذكور فيها أسئلة عشرة مع ذكر أجوبتها على جهة الجملة والفصول العشرة مذكور
فيها دليل تلك الأجوبة والخاتمة مشتملة على أقسام صور الخلاف وعلى ما يتعلق
بذلك من الأمثلة .

المشهور

اعلم أن هنا أسئلة وأجوبة عشرة .

الأول منها : هل المشهور والراجح مترادفان أو متغايران ؟ الجواب أنهما متغايران على التحقيق .

الثاني إذا تعارض المشهور والراجح هل يقدم في العمل والفتوى والحكم المشهور أو الراجح ؟ الجواب أنه يقدم الراجح .

الثالث : هل عمل الإنسان في نفسه اختياراً والفتوى لغيره والحكم على غيره بالمشهور أو الراجح واجب أو راجح الجواب أنه واجب على الصواب .

الرابع : هل يجرم العمل والفتوى والحكم بالضعيف من غير ضرورة أم لا ؟ الجواب أنه يجرم .

الخامس : إذا عمل عوام الناس بالضعيف اختياراً المرة بعد المرة حتى صار لهم عادة وعرفا هل يجرم على الإنسان أن يتبعهم بأن يفعل مثل فعلهم أم لا ؟ الجواب أنه يجرم عليه أن يتبعهم .

السادس : إذا عمل عوام الناس بالضعيف إختياراً هل يجوز للإنسان أن يحضر معهم أم لا ؟ الجواب أنه يجرم عليه أن يحضر معهم وإن لم يعمل عملهم .

السابع : إذا عمل الناس بالضعيف الذي لم يشدد ضعفه في الاختيار هل

يجب على العلماء الانتكار عليهم أم لا ؟ الجواب أنه لا يجب وإنما يستحب فقط .

الثامن : هل يجوز للضرورة العمل والفتوى والحكم بالضعيف أم لا الجواب أنه يجوز العمل به في نفسه دون الفتوى والحكم .

التاسع : هل يجوز للإنسان في خاصة نفسه أن يعمل بالضعيف مهما دعت ضرورة وإن أدى ذلك للعمل به مراراً أو إنما يعمل به عند الضرورة يوماً ما لأن العمل به مراراً من تنج الرخص المنهى عنه ؟ الجواب إنه إنما يعمل به يوماً .

العاشر : هل يجوز للإنسان أن يعتمد على الكتاب والسنة وعلى مذاهب الصحابة أم لا ؟ الجواب أنه لا يجوز .

وهذا آخر الكلام على المقدمة ووقت الشروع في الفصول العشرة .

الفصل المذكور

في دليلات المشهور والراجح متفاوتة
على التحقيق

أعلم أنه اختلف في حقيقة المشهور على أقوال ثلاثة .

الأول : وهو الصواب أنه ما كثر قائله - قال لو نشر يسي^(١) في المعيار وعلى هذا القول في تفسير المشهور فلا بد أن يزيد قائله على ثلاثة أي لا يقال في حكم أنه مشهور إلا إذا حكم به أكثر من ثلاثة من العلماء .

الثاني : أنه ما قرى دليله .

الثالث : أنه قول ابن القاسم في المدونة^(٢) .

وإنما قلنا في الأول هو الصواب لأن العلامة الحلافي^(٣) صدر به في شرحه على خطبة المختصر وأيده بأمر ثلاثة :

أولها أن هذا التفسير هو المناسب للمعنى اللغوي في لفظ المشهور لأن الشهرة

(١) النونشريسي في المعيار : المعيار للعرب والجامع المغرب في فتاوى إفريقية والأندلس والمغرب ، لأحمد بن يحيى النونشريسي التلمساني الأصل والنسب القاسي الدار والوفاء . فقه مالكي توفي سنة ٩١٤ هـ - ١٥٠٨ م .

(٢) ابن القاسم في المدونة ، هو عبد الرحمن بن القاسم البغدادي المصري صاحب الإمام مالك توفي سنة ١٩١ هـ سنة ٨٠٦ م له المدونة رواها عن مالك . . رضي الله عنه

(٣) الحلافي : أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الحلافي السجلماسي من فقهاء المالكية توفي سنة ١١٧٥ / ١٧٦٦ .

في اللغة كما يأتي قريباً ظهور الشيء ولا شك أن الحكم الصادر من جماعة أكثر من ثلاثة ظاهر .

ثانيها أن مذهب الفقهاء والأصوليين أي جمهورهم تقديم الراجح على المشهور عند معارضتها ولو لم يفسر المشهور بما كثر قائله بأن فسرناه بما قوى دليله لكان مراداً للراجح فلا تنافي معارضتها حتى يقال يقدم الراجح عليه .

ثالثها أن العلماء ذكروا أن أحد القولين قد يكون مشهوراً لكثرة قائله وراجحاً لقوة دليله اهد بالمعنى .

ومثال ذلك استماع آلات اللهو الملهمية فإنه حرام على المشهور لزيادة من حكم بتحريمه على ثلاثة وكذا هو حرام على الراجح لقوة دليله وهو قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح^(١) «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف» فلو كان المشهور هو ما قوى دليله لم يثبت في القول الواحد أن يكون مشهوراً وراجحاً باعتبارين مختلفين فهذه الأمور الثلاثة تؤيد تفسير المشهور بما كثر قائله وترد على من فسر به ما قوى دليله وأما من فسر به يقول ابن القاسم في المدونة فتفسيره مردود كما قال الهالبي في الشرح المذكور فإنه لا معنى لانهصار المشهور فيما ذكر فإنه لا يقوله أحد ثم أجاب عنه بأنه لعل مقصود هذا القائل أن قول ابن القاسم في المدونة فرد من أفراد المشهور فيكون هذا القائل أشار إلى أن المراد بكثرة القائل في قولهم المشهور ما كثر قائله كثرة القائل حقيقة أو حكماً فإن ابن القاسم وإن كان واحداً في الخارج فهو ملازمة الإمام مالك^(٢) أكثر من عشرين سنة ولم يفارقه حتى توفي ولرواية المدونة عنه أكثر من ثلاثة حكماً وهذا الجواب الذي أجاب به الهالبي متعين وعليه فلا يبقى في المشهور إلا قولان هذا ما يتعلق بالمشهور .

(١) الحديث : «ليكونن في أمتي ...» نصه في الفتح الكبير : «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم منارهم فيأتيهم آت حاجت فيقولون له ارجع إلينا غدا فيبعثهم الله ويقع العلم عليهم ويسخ منهم آخرين فردة وخنازير إلى يوم القيامة» رواه البخاري وأبو داود .

(٢) مالك : هو الإمام الكبير إمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصمعي أحد المجتهدين الأربعة المشهورين وصاحب المذهب النسب إليه له ... كتاب الموطأ توفي سنة ١٧٩ هـ - ٧٩٥ م .

الراجح : وأما الراجح فيه قولان الصواب منها أنه ما قوى دليله وقيل ما كثر قائله .

واعلم أن ما جرى في لفظ المشهور من الخلاف يجري في اللفظ الذي بمعناه كقولهم الجمهور على كذا وكقولهم مذهب الأكثر كذا وكقولهم المذهب كذا فإن الفقهاء قد يطلقون لفظ المذهب على قول أكثر علماء المذهب لا على قول جميع أهل المذهب بدليل أنهم يأتون بنص ما حكموا عليه بأنه المذهب بذكر مقابله وهذا الاستعمال وهو استعمالهم لفظ المذهب في أكثرهم من قبيل المجاز المرسل لأنه من استعمال لفظ المذهب الموضوع لجميعهم في أكثرهم فهو كاستعمال الكل في جزئه الأعظم كما ورد في الحديث الحج عرفه^(١) . وقد يطلقون لفظ المذهب على المتفق عليه فيكون حقيقة كما أن ما بمعنى الراجح يجري فيه ما جرى في الراجح من القولين والذي بمعناه هو قولهم الأصح كذا أو الأصوب كذا أو الظاهر كذا أو العمل على كذا أو نحو ذلك وما ذكرناه من أن ما كان يفيد معنى التشهير هو كصريحه يفيد الخطاب ونصه عند قول خليل^(٢) «وحيث قلت خلاف الخ» وسواء كان اختلافاً بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كقولهم المذهب كذا أو الظاهر أو الراجح أو المفتى به كذا أو العمل على كذا أو نحو ذلك اهد نقله بتاني^(٣) عند قول خليل في الظاهر وهل هو العزم على الوطء الخ وسلمه وهكذا نقله الرهوني^(٤) ثمة وسلمه .

(١) حديث الحج عرفه .. رواه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد وقال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم من الصحابة وغيرهم وكذا رواه الدارقطني والبيهقي عن عبد الرحمن بن يعمر الدبليسي . . . كشف الخفا المجلد ج ١ ص ٤٢٠ .

(٢) خليل : هو خليل بن إسحق بن موسى بن شعيب المالكي المعروف بالبندي ، الكندي المصري توفي سنة ٧٦٧ هـ سنة ١٣٦٦ م وقبل سنة ٧٧٦ وله المختصر المشهور في فروع الفق المالكي الذي شرحه الكثيرون كالشمسلي والسنهوري والخطاب والأجهوري والحرشي . . .

(٣) بتاني : هو محمد بن الحسن بن مسعود بن علي القاسمي البغدادي فقه مالكي له حاشية على شرح عبد الباقي الزرقالي على مختصر خليل توفي سنة ١١٩٤ هـ سنة ١٧٨٠ م .

(٤) الرهوني : أبو عبد الله محمد فتاح بن أحمد بن محمد بن يوسف بن علي المدعو بركشة الرهوني المالكي . توفي سنة ١٢٣٠ هـ سنة ١٨١٥ م له : أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبيل إربز عبد الباقي ، وحاشية على الشيخ مباره الكبير للمرشد المعين ، والحصن والثقة من اعتقد أن السنة بدعة .

فإن قلت : عبارة الخطاب^(١) هذه تدل على أن الراجح من أفراد المشهور لكونه جعل أمثلة الراجح من أمثلة المشهور فيكون المشهور أعم من الراجح وهو مخالف لما تقدم عن الحلالي من تباينها قلت : ما تقدم عنه هو الشائع وما للخطاب نادر وقد يطلق الراجح على ما يشمل المشهور ولكن ذلك نادر أيضاً والله أعلم ثم إن مقابل المشهور يسمى بالشاذ فالشاذ هو القول الذي لم يصدر من جماعة كما أن مقابل الراجح يسمى بالضعيف فالضعيف حيثشذ هو ما لم يقر دليله بأن يكون عارضه ما هو أقوى منه فيكون ضعفه نسبياً أي هو ضعيف بالنسبة لما هو أقوى منه وإن كان له قوة في نفسه أو يكون مخالف للإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي^(٢) فيكون ضعيفاً في نفسه ويسمى هذا القسم الثاني من الضعيف بضعيف المدرك ثم أن ما ذكرناه من تفسير المشهور والراجح والضعيف والشاذ بما تقدم حر منقول عن الفقهاء وهو مناسب للمعنى اللغوي فيها ففي القاموس^(٣) ما نصه « الشهرة بالنظم ظهور الشيء في شئعة أي شهرة وفي المصباح^(٤) رجحت الشيء بالتثقيب فضلته وقوته اهـ » وفي المصباح^(٥) ما نصه والضعف بفتح الضاد في لغة تميم ويضمها في لغة قريش خلاف القوة والصحة اهـ وفي القاموس^(٦) شذ يشذ ويشذ شذاً وشذوذاً ندر عن الجمهور اهـ وفي المختار^(٧) شذ عنه انفرد عن الجمهور اهـ ثم أنه قد يطلق الشاذ على كل من مقابل المشهور والراجح كما أن الضعيف كذلك وهذا آخر ما يتعلق بالفصل الأول .

(١) الخطاب : محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين المعروف بالخطاب الرعيني . فقيه مالكي أصولي صوفي توفي سنة ٩٥٤ هـ سنة ١٥٤٧ م . من مؤلفاته المشهورة : مواهب الجليل في شرح مختصر خليل . . .

(٢) القياس الجلي : القياس يقسم إلى جلي وخفي . والجلي عند الشافعية هو ما علم فيه نفي اعتبار الفارق . أي الغاؤه بين الأصل والفروع كقياس الأمة على العبد في أحكام العتق . بينما الجلي عند الاختلاف هو ما تباين إلى الإقحام . . . عن ابن أمير الحاج في التقرير والتعجير . . . ج ٣ - ص ٢٢١ .

(٣) القاموس المحيط ج ٢ ، ص ٦٥ .

(٤) المصباح الثبر في غريب الشرح الكبير للفيومي ص ٢١٩ .

(٥) المرجع السابق ص ٣١٢ .

(٦) القاموس المحيط ج ١ ص ٣٥٤ .

(٧) غرر الصحاح للرازي ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

الفصل الثاني

في دليل تقديم الراجح على المشهور عند معارضتهما

أعلم أن تقديم الراجح على المشهور عند معارضتهما هو مذهب جمهور الفقهاء والأصوليين كما تقدم ذلك عن الحلالي وعن صرح بذلك عز الدين بن عبد السلام الشافعي^(١) في قواعده وتلميذه القرافي^(٢) في اختصاره لقواعد شيوخه المذكور واختاره سيدي علي الأجهوري^(٣) وهو المتأخذ من كلام ابن حبيب^(٤) وابن العربي وابن عبد البر^(٥) فإنهم قدموا في قراءة ركعتي الفجر ما في صحيح

(١) عز الدين . . . : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم . . . من المذهب الشافعي الملقب بسلطان العلماء توفي سنة ٦٦٠ هـ سنة ١٢٦٢ م . من مؤلفاته القواعد الكبرى في الأصول والاختصار وما شرح السؤل والأمل والغاية في الاختصار النهاية .

(٢) القرافي : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي الأصل البهنسي المشهور بالقرافي ، فقيه مالكي ، أصولي مفسر له الكتاب بالمشهور بالفروق : « أحوار البروق في أنواع الفروق » توفي سنة ٦٨٤ هـ - ١٢٨٥ هـ .

(٣) الأجهوري : علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري المصري المالكي عالم أدب مشارك في الفقه والكلام والحديث ومصلحه والسيرة والنطق . . . له شرح مواهب الجليل على مختصر خليل . توفي سنة ١٠٦٦ هـ - ١٦٥٦ م .

(٤) ابن حبيب : عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون ابن جهمية بن عباس بن مرداس النسفي القزويني المالكي . فقيه نسابة أدب لنوي . . . توفي سنة ٢٣٨ هـ سنة ٨٥٣ هـ . له من التصنيفات غريب الحديث حروب الإسلام طبقات الفقهاء . . . الواضحة في السنن والفقه . . .

(٥) ابن العربي : أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله . . . المعافري الاشعبي المالكي المعروف بابن العربي عالم مشارك في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن . . . توفي سنة ٥٤٣ هـ سنة ١١٤٨ م . له شرح الترمذي (عارضة الأحوذ) والمواهب من القواعد والانصاف ، وأحكام القرآن . .

مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد لقوته وإن كان شاذاً عند الأقدمين على المشهور من الاختصار على الفائحة فيها المأخوذ من حديث عائشة^(٢) رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخفف في قراءتها للضعف هذا الأخذ كما قاله المتأخرون ووجهوا هذا الضعف بأن تخفيف القراءة لا يدل على ترك السورة فيها .

فإن قلت : ما ذكرته من تقديم الراجح على المشهور مخالف لما في الزرقاني^(٣) في كلامه على الدلك في غسل الجنابة فإنه يدل على أن المشهور يقدم على الراجح عكس ما قلتم لأن حاصل كلامه هناك أنه مهما فسرنا المشهور بما كثر قائله إلا ولا يعدل عنه ولو ضعف مدركه في ظننا وكان مدركه مقابله قوياً وقد سلم كلامه محشوه نو ومب^(٤) رهوني .

= ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي المالكي محدث حافظ مؤرخ عارف بالرجال والانساق توفي في شاطبة ٤٦٣ هـ ١٠٧١ م له : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، وجامع بيان العلم وفضله والتمهيد والاستدكار ...

(١) صحيح مسلم الجزء الثاني ص ١٦١ باب استحباب ركعتي سنة الفجر ... والحديث أخرجه الترمذي والنسائي عن ابن عمر .

(٢) حديث عائشة رواء مسلم في الباب السابق ص ١٥٩ . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر إذا سمع الأذان ويخففها ، وأخرجه مالك في الموطأ باللفظ :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر حتى إن لأقول أتراً بأمر القرآن أم لا ، وقد علق عليه الزرقاني بقوله وقال القوطي : ليس معناه أنها شكت في قراءة الفائحة وإنما معناه أنه كان يطيل القراءة في السوافل ... بل قول عائشة ذلك دليل على أن قراءتها كان أمراً مقررأ عندهم ... وفيه أنه لا يزيد في ركعتي الفجر عن الفائحة وهو قول مالك وطائفة وقال الجمهور يستحب قراءة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ١ هـ . شرح الزرقاني على الموطأ ج ١ ص ٢٦١ .

(٣) الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن محمد بن علوان المالكي الزرقاني الرقائي نقيب مشايخ في بعض العلوم . ولد بتصر وتوفي بها من مؤلفاته شرح على مختصر خليل توفي سنة ١٠٩٩ هـ ، سنة ١٦٨٨ هـ وحاشية الرهوني المذكورة هي أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز عبد الباقي .

(٤) نو ومب : هكذا في الأصل ولم أقف على ترجمته .

قلت : لا مخالفة أصلاً لاختلاف الموضوع لأن موضوع تقديم الراجح على المشهور إذا كان المشهور ضعيف المدرك يقيناً بأن كان كل من تكلم عليه من المتأخرين قال هو ضعيف المدرك كالاختصار في ركعتي الفجر على الفائحة فإن كل من تكلم عليه من المتأخرين قال دليله ضعيف وموضوع ما ذكره الزرقاني من تقديم المشهور على الراجح هو ما إذا كان ضعف دليل المشهور ظلياً فقط ومثال ذلك الدلك في غسل الجنابة فإن المشهور فيه أنه واجب لذاته ومقابله أنه واجب لا يصلح الماء للبشرة فيقدم المشهور وإن كنا نظن ضعف مدركه على مقابله وإن تحقق عندنا أن مدركه قوى لأننا إذا معنا النظر نقول لم يكثر قائل هذا القول إلا وله دليل قوي لم نطلع عليه زيادة على الدليل الضعيف الذي اطلعنا عليه فيكون مشهوراً وراجح وهذا التوفيق مأخوذ عند التأمل من كلام الزرقاني في الكلام على مسئلة الدلك والله أعلم .

ثم اعلم : أن من صور تعارض الراجح والمشهورة تعارض المشهور وما به العمل ويدل لذلك كلام الهلافي في الشرح المذكور ومحصله أنه إنما قدم ما جرى به العمل لا يقدم على المشهور إلا بشروط ذكرها غير واحد كالهلافي في الشرح المذكور وكالشيخ بناني في حاشيته على الزرقاني ونصه عند قول خليل فحكم بقول مقلده .

تنبه : قال الشيخ المسناوي^(١) رحمه الله وإذا جرى العمل عن يقتضى به بخالف المشهور لمصلحة وسبب فالواقع في كلامهم أنه يعمل بما جرى به العمل وإن كان مخالف للمشهور وهذا ظاهر إذا تحقق استمرار تلك المصلحة وذلك السبب وإلا فالواجب الرجوع إلى المشهور هذا هو الظاهر اهـ المقصود منه ناشئ من كلامه على خمسة شروط :

الأول منها ثبوت عمل العلماء بالضعيف من غير شك في ذلك فإذا وقع

(١) المسناوي : محمد بن أحمد الدلائي البكري المالكي المعروف بالمسناوي (أبو عبد الله) فقيه مالكي ، مشارك في بعض العلوم أتى ودرس يقاس وتوفي سنة ١١٣٦ هـ سنة ١٧٢٤ م من تصانيفه : جهد المقل في نصرة الشيخ عبد القادر ، والاستنباط في إمامة الصلاة وجموعة الفتاوى التي جمعها ابن إبراهيم ...

الشك هل عمل العلماء بمقابل المشهور أولاً فإنه يجب العمل بالمشهور وهذا مأخوذ من قوله وإذا جرى العمل أي ثبت يقيناً .

الثاني كون العالم الذي أجرى هذا العمل أهلاً للاقتداء فإذا جرى عمل بمقابل المشهور من لا يقتدى به فالواجب علينا اتباع المشهور وهذا الشرط مأخوذ من قوله ممن يقتدى به .

الثالث أن يكون ذلك العمل لمصلحة وسبب فإذا انتفت المصلحة والسبب وجب العمل بالمشهور وهذا هو قوله لمصلحة وسبب .

الرابع والخامس معرفة المكان والزمان لأن العمل قد يكون خاصاً ببعض الأمكنة دون بعض وقد يكون عاماً في جميع الأمكنة وكذا قد يكون خاصاً في بعض الأزمنة دون بعض وقد يكون عاماً في جميع الأزمنة لأن المصلحة قد تكون في زمن دون زمن وقد تستمر في جميع الأزمنة . وهذان الشرطان مأخوذان من قوله إذا تحقق استمرار تلك المصلحة وكالشيخ الرهوني في باب الفقد فإنه ذكر أن ما به العمل يقدم على المشهور بالشروط الخمسة المذكورة عند الإخلال ونقلها عنه بلفظه وقد نظم هذه الشروط شيخنا العلامة سيدي الحاج محمد جنون^(١) رحمه الله تعالى بقوله

والشُّرُطُ في عملنا بالعمل صلُّوهُ عن قدوة مُؤَهِّل
معرفة الزَّمانِ والمكانِ وجرد موجب إلى الأوان

وإلى ما ذكرناه من أن ما جرى به العمل يقدم على المشهور أشار سيدي عبد الرحمن القاسي^(٢) في « العمل » بقوله .

(١) محمد جنون : أبو عبد الله محمد بن المدي بن علي جئون الميشاري القاسي متضلّع في العلوم الشرعية والفقه المالكي . له : حاشية على شرح كتاب فرائض المختصر ، الدرر المكنونة ، حاشية على الموطأ ، الزجر والإقناع في تحريم آلام اللهو والسماح توفي سنة ١٣٠٢ هـ ١٨٨٥ م معاصر للمؤلف ، وقد ذكره بقوله « شيخنا » .

(٢) عبد الرحمن القاسي : عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي القاسي الفهري المالكي (أبو زيد) عالم فقيه وعبد وشارك في أنواع من العلوم من مؤلفاته مفتاح الشفا . . والأقوم في مبادئ العلوم شرح جواهر العلوم . . . وله جزء نظم فيه النوازل التي جرد فيها عمل فاس بالحكم يقول ضعيف توفي سنة ١٠٩٦ هـ ، سنة ١٦٨٥ م .

وما به انعمل دون المشهور مقدم في الأخذ غير مهجور^(١)
مثال ما قدم فيه العمل على المشهور حلف السفهاء بالحرام فإن المشهور فيه لزوم الثلاث والذي جرى به العمل لزوم طلبة بانه قال في العمل :

وطلبة بانه في التحريم وحلف به لعرف الإقليم^(٢)

فالذي يعمل الإنسان به في نفسه ويفي به ويحكم به على غيره هو ما جرى به العمل من الطلبة البانته وأما ما ذكره الحلال من أنه يلزم فيه الثلاث فينبى على أن هذا الإقليم لا عرف عندهم في عرف الحرام كما صرح بذلك وفيه نظر فإهم لا يريدون به الثلاث بدليل أن من أراد الثلاث زادها نعم من حلف بالحرام ونوى به الثلاث لزمته وكذلك الحلف باليمين المشهوران فيه كفارة الحلف بالله كما قال خ^(٣) وفي اليمين الكفارة إلى قوله اطعام الخ والذي جرى به العمل أن فيه طلبة رجعية قال في العمل .

وفي اليمين طلبة رجعية اذهبي قد حصلت المامية

لكن محل ذلك ما لم ينو يحلفه باليمين الكفارة فقط وإلا لزمته الكفارة فقط ولا طلاق أصلاً وكذلك الشجر الذي في المسجد المشهور أنه يباع ويصرف في مصالحه كما ذكر ذلك العلمي^(٤) في نوازله والذي جرى به العمل أنه للمؤذن كما ذكره العلامة الرباطي^(٥) في شرح العمل القاسي ويبحث فيما ذكره صاحب العمل القاسي من أنه يكون لمن سبق إليه وكذلك تعدد صلاة الجمعة فإن المشهوران ذلك

(١) المجموع الكبير للمتون ص ٢٠٦

(٢) المرجع نفسه ص ١٨٨ .

(٣) خ - أي تحليل في مختصره .

(٤) العلمي في نوازله لم أفق على اسمه وربما يكون سعيد العلمي الذي ذكره الخفناوي في تعريف الخلف برجال السلف ج ٢ / ص ١٦٠ أو ربما يكون مصحفاً للقاسي عبد القادر صاحب النوازل أو القاسي الزياتي صاحب النوازل أيضاً والله أعلم . .

(٥) العلامة الرباطي أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم السجلعاسي ثم الرباطي صاحب شرح العمل القاسي الذي حصل انكباب النقضاء والمفتين عليه وشرح البواقيت النمنية . فقيه مالكي توفي سنة ١٢١٤ هـ .

لا يجوز وإليه أشارخ بقوله والجمعة للعتيق والذي جرى به العمل هو جوازه ولكن لا تصل في الطرق المتصلة بالمسجد وفي الرحاب مع انصال الصنوف أو مع ضيق المسجد أو معها معاً أو مع نفيها في غير المسجد الأخير لأنه يؤدي إلى ترك الجامع في الجمعة اختياراً وذلك حرام كما يؤخذ ذلك من كلام اللخمي^(١) في تعليل الصورة المشار إليها بقول خ لا تنفيا فإنه علل ذلك بترك الجامع اختياراً وأما قول خ وصحت برحبته إلى قوله لا تنفيا فبنى على المشهور من اتحاد الجمعة بدليل الذي قدم من قوله مبنى متحد ويدل على البطلان في غير الجامع الأخير ما ذكره بناني في شرحه على خليل عند الكلام على شخص جاء يوم الجمعة وقد امتلأ الجامع فكان بازائه ورحابه خضخاض^(٢) هل يصلى في محل الخضخاض إيماء أو يذهب لمحلته ويصل ظهراً قولان فإنه قال ما معناه أن محل القولين ما لم تمكنه الجمعة في جامع آخر وإلا وجب الذهاب إليه قولاً واحداً فقد منعه من الصلاة في الرحاب مع وجود آخر لأن الصلاة فيها مع تركهم المسجد الأخير ترك للجامع اختياراً وليس منعه من ذلك لأجل الإيماء لأن الشارع كما شرع الصلاة بالركوع والسجود شرعها بالإيماء والله أعلم وهذا كله في غير المسجد الأخير أما هو فيجري فيه التشصيل المذكور عند خليل لأنه صار المتحد والله أعلم فتحصل أن الصلاة في رحاب أو طرق المسجد الأخير باطلة لكن على المشهور لا اتفاقاً نظر رهوني والله أعلم .

فإن قلت : إن عادة عوام الناس في فاس وقاما الله من كل باس الصلاة في الطرق المتصلة ولو في غير الجامع الأخير قلت : سيأتي لنا إن شاء الله في الفصل الخامس أنه لا عبرة بعادة عوام الناس وإنما العبرة بعمل العلماء العاملين بالشروط المتقدمة قريباً وسيأتي هناك إن شاء الله الفرق بين العادة والعمل فانظره ثمة والله أعلم .

(١) اللخمي أبو عبد الله محمد بن قاسم اللخمي نسباً المكتاسي داراً ثم القاسمي الشهير بالقنوري - فقيه مالكي آخر حفاظ المدينة بفاس وله شرح على مختصر خليل توفي بفاس سنة ٨٧٢ هـ سنة ١٤٦٨ م .

(٢) خضخاض : قال في القاموس : الخضخاض نطق أسود دقيق ثباتاً به الأهل الجرب ٢ : ٣٢٩ .

الفصل الثالث

في دليل كونه العمل المشهور أو الرابع واجباً
كما أن الفسري والقلم بذلك واجب

اعلم أنه قد صرح بوجود ذلك جماعة من العلماء العاملين والفقهاء الراستخين .

١ - منهم : الإمام مالك وابن القاسم وعيسى بن دينار^(١) وابن مزين^(٢) كما نقل ذلك عنهم الوثائري في المعيار ونصه بعد كلامه « وما أحسن ما ذكره ابن مزين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك أنه قال ليس كل ما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه لقوله تعالى : الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه^(٣) » . اهـ . ومعنى كلام مالك المذكور أنه ليس كل قول صدر من عالم فاضل يعتبر ويعتد به بل إنما يعتبر قول له حظ من أنظر وهو المشهور أو الرابع ويرحم الله القائل .

وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلافاً له حظ من النظر
٢ - ومنهم : ابن أبي جرة^(٤) وشيوخه ونصه وقد كان من لقيناه من الفضلاء

(١) عيسى بن دينار : بن وائد الشافعي الغليلي (أبو محمد - فقيه ومحدث . صاحب ابن القاسم صاحب مالك رضي الله عنه ونفذه عليه من آثاره : المدينة في الفقه توفي سنة ٢١٧ هـ سنة ٨٢٧ م .

(٢) ابن مزين : إبراهيم بن مزين المالكي (أبو إسحاق) فقيه . من تأليفه : كتاب في تفسير الموطأ توفي سنة ٢٦٠ هـ . ٨٧٤ م .

(٣) سورة الزمر : ١٨ .
(٤) ابن أبي جرة : أبو محمد عبد الله بن أبي جرة . محدث مقريء فقيه - مالكي - توفي شهيداً في الأندلس سنة ٦٩٥ أو سنة ٦٩٩ هـ - ١٣٠٠ م . له حواش على صحيح البخاري ومختصر للبخاري - وشرح بهجة النفوس .

الأجلة يقول لا يحل لأحد أن يتدين إلا بالمشهور ولا يفتي إلا به اهـ نقله عنه شيخ الشيوخ أبو السعود سيدي عبد القادر القاسمي^(١) في نوازله .

٣ - ومنهم : القاضي أبو سالم البزناسي^(٢) في بعض أجوبته ونصه بالترجيح بوافق الأكثر في المتقولات الظنية متفق عليه عند كل قائل بالترجيح وهم المدعي لا من لا يري به أي لا يعتد به عدلاً بما أخرجه الترمذي والنسائي من قوله صلى الله عليه وسلم : يد الله مع الجماعة^(٣) اهـ نقله عنه في المعيار .

٤ - ومنهم : العلامة الرنسكري فإنه قال في المعيار بعد كلام ما نصه وأما أن يعمل أو يفتي أو يحكم من الأقوال أو الوجوه من غير نظر في الترجيح ولا تقليد للمشهور والصحيح فإنه لا يحل ولا يجوز فإن فعل فقد اثم بلا نزاع وجهل وخرق سبيل الاجماع اهـ فقوله من الأقوال أي الشاذة وقوله : أي الوجوه أي : الأقوال الضعيفة الوجه والدليل والله أعلم .

٥ - ومنهم : الولي الصالح شيخ الشيوخ أبو البركات سيدي عبد القادر القاسمي نور الله بجاهه قلبنا القاسمي نص على ذلك في جواب له مذكور في نوازله

(١) القاسمي : عبد القادر بن علي بن يوسف بن محمد القاسمي الفهري المالكي (أبو السعود) عالم ومحدث وفقيه له حواش على الصحيح والنتيجة المحمودة وفتاوى توفي سنة ١٠٩١ هـ سنة ١٦٨٠ م

(٢) البزناسي : أبو سالم - لم أنف على ترجمة له .

(٣) الحديث : يد الله مع الجماعة وفي رواية : على الجماعة ، أخرجه الترمذي عن ابن عباس وقال هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه .

والحديث له طرق أخرى وزيادات : فقد أخرج الترمذي نفسه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلالة ويد الله مع الجماعة ومن شذّ شذّ إلى النار . قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

وقد أخرج النسائي عن عرفة بن عروة في شرح الأشعبي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر يخطب الناس فقال إنه سيكون بعدي هناك وهناك فمن رأيتهم فادرك الجماعة أو يريد يفرق أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم كأنما من كان فاقبلوه فإن يد الله على الجماعة . . . إلخ . وقد روى الحديث الأول الطبراني . يلفظ يد الله مع الجماعة والشيطان مع من خالف يركض ورجاء كما قال القيسي ثقات ، وقال الضار المأوي فيه سلمان بن سيفان اثني ضمهوه وقال غيره فيه إبراهيم بن ميمون قال ابن حجر لكن له شواهد كثيرة منها موقوف صحيح . (قبض القدير - ج ٦ - ص ٤٦٠) .

ونص المقصود منه العمل بالمشهور هو الواجب وارتكاب الرخصة يوماً ما للضرورة سائق اهـ .

٦ - ومنهم : المحقق الثقل الشيخ ابن عرفة^(١) فإنه قال في مختصره في باب الزكاة ما نصه العمل بالراجح واجب لا راجح اهـ كلامه نقله عنه الشيخ جسوس^(٢) ، في شرح المختصر وكذا نقله عنه الثاني^(٣) في كيبه والشيخ عبد الباقي الزرقاني في شرحه لشرح الناصر اللقاني^(٤) على خطبة المختصر والشيخ علي الأجهوري في شرحه والشيخ المسناوي في كتابه الكاشف في الاستنباط في الوظائف ومعلوم عند العلماء أن من نقل كلاماً وسلمه فهو قائل به .

٧ - ومنهم : الولي الصالح سيدي عبد الرحمن القاسمي ذكر ذلك في كتابه المسمى بتحفة الأكابر في مناقب والده الشيخ عبد القادر ونصه باختصار وإن اطلع أي المقلد على أرجحية أحد القولين أو الأقوال فلا يخلوا ما أن تكون في جانب الأشد أي التحريم أو في جانب الأخف أي الإباحة فإن كانت في جانب الأشد وجب عليه العمل به لوجوب العمل بالراجح إلا لعارض معبر شرعاً خلافاً

(١) ابن عرفة : محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي ويعرف بابن عرفة (أبو عبد الله) مفرى ، فقيه أصولي ياني منطقي متكلم فريقي حاسب ، خطيب من تأليفه : الميسوط في الفقه المالكي ، مختصر القرائن ، والمختصر الشامل في أصول الدين توفي سنة ٨٠٣ هـ سنة ١٤٠١ م .

(٢) جسوس : محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أحمد جسوس أبو عبد الله فقيه مالكي ومحدث وصوفي له شرح مختصر خليل في تسعة أسفار وشرح على الحكم العطائية وشرح رسالة الفشيري . . . توفي سنة ٩١٨ هـ سنة ١٧٩٨ م .

(٣) الثاني : محمد بن إبراهيم الثاني المصري المالكي (أبو عبد الله شمس الدين) فقيه أصولي ، فريقي ميفاني ، من تصانيفه فتح الجليل في شرح مختصر خليل ، شرح ابن الحاجب وشرح الارشاد لابن عساكر وحاشية على شرح المحل على جمع الجوامع . . . توفي سنة ٩٣٧ هـ سنة ١٤٣٤ م .

(٤) اللقاني : إبراهيم ابن إبراهيم بن حسن بن علي اللقاني المالكي المصري (برهان الدين) أبو الأمداد أبو اسحاق) من علماء الحديث وأصوله والكلام والفقه توفي سنة ١٠٤١ هـ سنة ١٦٣١ م من مؤلفاته : هبة المحافل . . . قضاء الوطر من زهرة النظر في توضيح نخب الفكر ، وجوهرة التوحيد وشرح مختصر خليل ، توضيح الفاظ الأجرمية .

لعز الدين^(١) وإن كانت في جانب الأخف جاز له العمل به والأولى ارتكاب الأشد لأنه أحوط وأبهر للخروج من الخلاف اهـ وقوله لعارض معتبر شرعاً المعارض المعبر في الشرع هو الاضطرار المبيح لعمل الإنسان بالضعيف في خاصة نفسه وقوله خلافاً لعز الدين أي لأنه يقول بعدم وجوب العمل بالراجح بل عنده يجوز العمل بالضعيف اختيار إذا لم يخالف نصاً ولا إجماعاً ولا قواعد ولا قياساً جلياً . وقد وجه سيدي عبد الرحمن الفاسي في كتابه المذكور الرد على ابن عبد السلام بأن كلامه يقتضي جواز تتبع الرخص لأن العمل بالقول الضعيف اختياراً هو من تتبع الرخص وتتبع الرخص حرام وكما اعترض عليه سيدي عبد الرحمن المذكور اعترض عليه صاحب المعيار^(٢) بمنزل ذلك وقول سيدي عبد الرحمن والأولى ارتكاب الأشد الخ معناه إذا أباح لنا القول بالراجح شيئاً وحرّمه علينا القول المرجوح يستحب لنا أن نتبع المرجوح لأنه أحوط لديتنا . ويؤيد هذا المعنى الذي أشار إليه ما ذكره الشيخ زروق^(٣) في غير واحد من كتبه من أنه ينبغي في مسائل الخلاف الأخذ باليسير ما لم يكن الاحتياط بخلافه فينبغي حينئذ الأخذ بالتشديد . اهـ كلامه نقله عنه المسناوي في رسالته المسماة بنصر القبض^(٤) .

٨ ومنهم : بعض الأئمة من الفاسيين ونصه : المقلد بعد اطلاعه على الراجح أو الأرجح من قولي إمامه أو أقواله لا يجوز له تقليد المرجوح لا باعتبار نفسه ولا باعتبار عمل غيره لأن العمل بالراجح أو الأرجح واجب اهـ نقله عنه في المعيار ونقل بعضه الزياتي في نوازه وقوله أو الأرجح معناه أنه يقدم على الراجح لأن

(١) عز الدين : أي العزيز بن عبد السلام .

(٢) أي الوثنيسي .

(٣) الشيخ زروق أحد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرلسي الفاسي المالكي الشهير بمزروق (شهاب الدين أبو الفضل) صوفي فقيه محدث توفي سنة ٨٩٩ هـ ١٤٩٣ م له من التصانيف : شرح الحكم العطائية ، قواعد التصوف شرح مختصر خليل تأسيس القواعد والأصول ... الخ .

(٤) نصر القبض : الرسالة اسمها الرد على من زعم عدم مشروعية القبض في الصلاة في النقل وقيل : نصرة القبض .

(٥) الزياتي : عبد العزيز بن الحسن بن يوسف الزياتي الفاسي المالكي (أبو محمد ، أبو فارس) فقيه مقري، توفي سنة ١٠٥٥ هـ سنة ١٦٤٥ له كتاب النوازل والأحكام كتاب في القراءة وشرح نظم الركاة .

الراجح ضعيف بالنسبة للأرجح كما أن الأشهر يقدم على المشهور لأن المشهور شاذ بالنسبة للأشهر فقد ذكر العلامة الرهوني في غير ما موضع من حاشيته أن الأرجح يقدم على الراجح كما أن الأشهر يقدم على المشهور .

٩ - ومنهم : العلامة الشيخ بناني فإنه بعد أن ذكر عن المسناوي أن ما جرى به العمل يقدم على المشهور إذا كان العمل ممن يقتدى به وكان لمصلحة وسبب قال ما نصه وهذا ظاهر إذا تحقق استمرار تلك المصلحة وذلك السبب وإلا فالواجب الرجوع إلى المشهور اهـ المقصود منه .

١٠ - ومنهم : الولي الصالح سيدي التاودي بن سودة ونصه^(١) بعد كلام وتأمله : مع ما تقرر من أن العمل بالراجح واجب لا راجح ذكر ذلك على كلام ابن عاصم^(٢) في الإيمان اللازمة .

١١ - ومنهم : العلامة الصعدي^(٣) فإنه قال عند كلام صاحب الرسالة على غسل الذكر من الذي مانصه : والقولان أي في صحة الصلاة وبطلانها على حد سواء في اقتضائه على البعض أي في اقتصار المكلف على غسل بعض ذكره من الذي كان تاركاً للبعض الآخر عمداً أم لا مع نية أم لا فيجوز العمل بكل منهما لأنه متى كان القولان على حد سواء فإنه يجوز العمل بكل منهما وأما إذا كان أحدهما مشهوراً فيجب العمل بالمشهور ولا يجوز العمل بالضعيف ولو في خاصة نفسه اهـ كلامه . وقوله ولو في خاصة نفسه يعني في الاختيار وأما في الاضطرار فيجوز كما يأتي إن شاء الله في الفصل الثامن .

(١) التاودي بن سودة محمد بن الطالب بن سودة المصري الفاسي التاودي (أبو عبد الله) فقيه من المالكية ومحدث . من تصانيفه حاشية على صحيح البخاري ، حاشية على شرح مختصر خليل ، وحل المعاصم لبنت فكر ابن عاصم (شرح تحفة الحكام) توفي سنة ١٢٠٧ هـ سنة ١٢٩٣ م .

(٢) ابن عاصم : أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي القرطبي المالكي ، فقيه أصولي مقري ، فرضي ونظم . من تصانيفه تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام ، نيل الحلي في اختصار المواقفات ، مبيح الوصول إلى علم الأصول . توفي سنة ٨٢٩ هـ ١٤٢٦ م .

(٣) الصعدي : علي بن أحمد بن مكرم الله الصعدي المصري المالكي الأزهرى ، فقيه محدث أصولي متكلم منطقي . له تحائف المريد لجمهرة التوحيد ، حاشية على شرح الأنصاري على الفقه الرافعي ، وحاشية على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني توفي سنة ١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م .

١٢ - ومنهم : الشيخ الإمام أبو عبد الله سيدي محمد عليش ونصه^(١) في مسائل الفلألق من أجوبته بعد كلام إذ يجب العمل براجح ومشهور مذهبنا وإن لم نعلم دليله ولا قوته ولا الاتفاق عليه فإنه أي ما ذكر من الراجح أو المشهور حجة علينا ما دما في ربة التقليد قال ونظرنا في الأدلة والاتفاق والاختلاف فصول إذ وظفنا محض التقليد وأتباع الراجح أو المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ منه لفظه .

فحصل من كلام هؤلاء الأئمة الاعلام أن العمل بالمشهور أو الراجح واجب فالأقتداء بهم واجب على من قال ربي الله ثم استقام ونختم هذا الفصل بكلام العلامة ابن السبكي في جمع الجوامع^(٢) ليكون كلامه لكلام الأئمة المتقدمين كالطابع ونص المقصود منه ممزوجاً بشرحه « والعمل بالراجح واجب بالنسبة للمرجوح فالعمل به ممنوع سواء كان الرجحان قطعياً أو ظنياً اهـ منه في كتاب التعادل والتراجع^(٣) فقوله العمل بالراجح يشمل ما إذا كان راجحاً بكثرة الأدلة وقوته وهو المسمى بالراجح عند الفقهاء كما مر في الفصل الأول ويشمل ما إذا كان راجحاً بقوة قائله وهو المسمى بالمشهور عند جمهور الفقهاء كما مر أيضاً نقل ذلك الشمول بعض المحققين عن الشيخ التاودي والله أعلم .

(١) محمد عليش : محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي ، الأشعري الشاذلي ، الأزهري (أبو عبد الله) فقيه متكلم نحوي فاضي منطقي توفي سنة ١٢٩٩ - سنة ١٨٨٢ م . انهم بموالاة ثورة عرابي ، والتي به في السجن ثم توفي به من تصانيفه حاشية على شرح الإسلام على إيساغوجي ، هداية السالك إلى أقرب المسالك . . . هداية المرید لمقيدة التوحيد وشرح المختصر . . .

(٢) ابن السبكي في جمع الجوامع : تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي الشافعي المتوفى في دمشق سنة ٧٧١ هـ سنة ١٣٧٠ م فقيه أصولي مؤرخ وأديب وتاظم . . له : طبقات الشافعية الشفري والوسطى والكبرى . معبد النعم وسيد النظم شرح منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل (رفع الحاجب عن شرح مختصر ابن الحاجب) وشرح منهاج الوصول للبيضاوي وجمع الجوامع . . وقد شرحه كثيرون كالحلي وهو أحسن الشروح . . .

(٣) نص السبكي « والعمل بالراجح واجب » قال المحلي « بالنسبة إلى المرجوح فالعمل به . . الخ وقال المطار في حاشيته : بمعنى أنه يجب عليه تقديم الراجح على المرجوح أما إذا وجد قاطع بوافق المرجوح فيجب العمل به لا بذلك الظني التراجع » ٢ / ٤٠٤ ، وقد خلط المؤلف بين قول ابن السبكي وشرح المحلي عليه . وقد بين الجلال المحلي الفرق بين الترجيحين بقوله عند قول السبكي : « والأصح الترجيح بكثرة الأدلة والرواة » فإذا كثرت المعارضين بموافق له أو كثرت روايته رجح على الآخر اهـ . ص ٤٠٥ / ج ٢ من حاشية المطار . .

الفصل الرابع

في حرمة عمل المفسرين في تفسير بالضعيف والشاذل المقيلاً

دليله ما نص عليه غير واحد من المحققين والأئمة المهتدين كالعلامة القلشاني^(١) فإنه بعد أن ذكر ما يجوز العمل به من أقوال المجتهدين لا بد أن يكون أرجح من غيره أو مساوياً لغيره قال ما نصه : وأما الأخذ بالضعيف وترك القوي فلا . أي فلا يجوز بل يحرم ثم استدلل على حرمة ذلك بكلام ابن حجر^(٢) في كتاب الأفضية من تبصرته فانظره . وكلام القلشاني هذا نقله الفقيه أبو عمران موسى بن علي^(٣) الوزاني في جواب له وسلمه وكذا نقله الزباني في نوازله وأقره وكالعلامة العبدوسي^(٤) فإنه قال في أثناء جواب له ما نصه ولا يجوز الحكم ولا التعبد بالشاذل نقله عنه في نوازل الطلاق من المعيار وكذا نقله عنه الشيخ الرهوني عند قول خ وقيل دعوى طارية

(١) القلشاني : أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني التونسي ، فقيه . تولى القضاء . من مصنفاته : شرح المدونة في الفقه المالكي . توفي سنة ٨٦٣ هـ سنة ١٤٥٩ م .

(٢) ابن حجر لعلة أحمد بن محمد بن خلف بن عزز بن محمد الأنصاري الأندلسي الشاطبي المالكي . مغري . . له المنع في القراءات السبع المقيد في القراءات الثمان توفي سنة ٥١٦ هـ سنة ١٢٢٢ م .

(٣) الوزاني : لعلة : موسى بن علي الوزاني وليس الوزاني - هكذا في معجم المؤلفين - الرمودي المولد والمثاق (أبو عمران) فقيه مالك . من آثاره : شرح الرسالة شرح المدونة شرح المقدمات - مصنف في الولد توفي سنة ٧٠٢ هـ سنة ١٣٠٣ م .

(٤) العبدوسي : عبد العزيز بن موسى بن معطي العبدوسي الناصي المالكي . فقيه وحافظ متفنن توفي سنة ٨٣٧ هـ راجع ما قاله عنه الحجوي في الفكر السامي ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

التزويج والتعبد هو التقرب بالطاعة لله وكالشيخ عبد الباقى الزرقاني في شرحه شرح الناصر اللقاني لخطبة المختصر ونصه : فائدة قال الخطاب ولا يجوز الفتوى ولا الحكم بغير المشهور ولا بغير الراجح وذكر عن المازري^(١) أنه بلغ وثبة الاجتهاد وما أفتى بغير المشهور أحد كلام الخطاب . قال الزرقاني بعده وكلام الخطاب هذا يوهم جواز عمل الانسان في نفسه بغير المشهور أو الراجح مع أن العمل به لا يجوز وإن لم يفت غيره ولا حكم كما يفيد قول الثاني ابن عرفة العمل بالراجح واجب لا راجح أحد أي كلام الثاني . قال الزرقاني بعده يفيد أي كلام الثاني المشغول عن ابن عرفة أن العمل بمقابل المشهور أو الراجح حرام .

١٠ وكالعلامة شهاب الدين القرافي^(٢) فإنه ذكر في الحالة الثانية من الفرق الثامن والعشرين من قواعده من هذا المعنى وهو حرمة العمل في نفسه بالضعيف وحرمة الفتوى به لغيره كلاماً طويلاً يكشف المعنى ويشفي الغليل فانظره وكالامام أبي عبد الله المازري فإنه نص على حرمة العمل والفتوى بالضعيف وأمل في ذلك املاء عريضاً لولا الإطالة والخروج عن غرض الاختصار لجليلته قاله في المعيار وكأبي اسحق الشاطبي^(٣) فإنه ذكر ما معناه لو عمل الانسان بالضعيف في الاختيار

(١) المازري أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد النعيمي المازري المالكي ويعرف بالامام محدث ، حافظ وفقه مالكي أصولي متكلم . . من تصانيفه المعلم بقرائنه مسلم . . ايضاح المحصول في برهان الأصول للجويني ، تعليل على المدونة شرح التفتن لعبد الوهاب . . توفي سنة ٥٣٦ هـ سنة ١١٤٩ م .

(٢) القرافي : . . الفرق الثامن والعشرون المذكور هو : الفرق بين قاعدة العرف القولي يقتضي به على الألفاظ وتخصيصها وبين قاعدة العرف الفعلي لا يقتضي به على الألفاظ ولا يخصصها رليست هي القاعدة المقصودة في كلام المؤلف ولكن القاعدة الثانية والسبعين (ج ٩ ص ١٠٧) فيها المسألة نفسها قال الإمام القرافي في قاعدة من يجوز له أن يفتي وبين قاعدة من لا يجوز له أن يفتي : (الحالة الثانية أن يتسع تحصيله في المذهب بحيث يطلع من تفاصيل الشروحات والمفاتيح على تفيد الطوائف وتخصيص العمومات ولكنه مع ذلك لم يضبط مدارك امامه ومستنداته في فروعه ضيقاً متقناً بل سمحها من حيث الجملة فهذا يجوز له أن يفتي بجميع ما ينقله ويحفظه في مذهبه اتباعاً لمشهور ذلك المذهب بشروط القنينة . . الخ .

(٣) الشاطبي : أبو إسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، القرطبي المالكي الشهير بالشاطبي ، محدث فقيه أصولي لغوي مفسر من أشهر مؤلفاته الاعتصام والمواقفات ، ولقد سلك في الأخير طريقة قلة لم يسبق إلى مثلها . توفي سنة ٧٩٠ هـ ، سنة ١٣٨٨ م .

والفتوى به لغيره جهل بما وضعت له الشريعة من عدم اتباع أهوى يعني وعمل الانسان بالضعيف اختياراً والفتوى به اتباع للهوى^(١) .

وكالشيخ جوسوس على المختصر فإنه صرح بعدم جواز العمل بالضعيف واستدل عليه بقول ابن عرفة العمل بالراجح واجب لا راجح ووجه الاستدلال به أنه يلزم من كون العمل بالراجح واجباً أنه يحرم العمل بمقابلته وبه تعلم أن هذا الفصل والذي قبله متلازمان ولم استغن أحدهما عن الآخر لزيادة البسط وكالشيخ سيدي عبد الرحمن الوغليسي^(٢) فإنه نص على أنه لا يجوز العمل والفتوى بالضعيف نقل ذلك عنه الوثريسي في المعيار فانظره كالعلامة ابن أبي جيل^(٣) فإنه قال عرض لي أمر مشهور مذهب مالك منعه قال واضطرت إلى فعله فوجدت لاصبح^(٤) وابن حبيب جوازاً فقلدتهم ثم مضيت يوماً في طين وحل إلى زيارة أبي فقلت المتقرب من رجلي فسقطت على حجر فتالم ذراعي منه ثلماً شديداً ثم زرت سيدي إبراهيم المصمودي^(٥) رضي الله عنه يوماً ما فصدر مني أثر عنده يعني من

(١) لعله يقصد قول الشاطبي في المواقفات :

« ليس للمقلد أن يختار في الخلاف ، كما إذا اختلف المجتهدون على قولين فوردت كذلك على المقلد . فقد يقد بعض الناس القولين بالنسبة إليه غيراً فيها كما يغير في خصائل التكفارة فينبع هراء وما يوافق غرضه دون ما يخالفه . . فكيف يجب على المجتهد الترجيح أو التوقف كذلك المقلد . . إلى قوله « ثم نقول : تتبع الرخص قليل مع أهواء النفوس والشرع جاء بالنهي عن اتباع الهوى . . وموضع الخلاف موضع تنازع فلا يصح أن يرد إلى أهواء النفوس وإنما يرد إلى الشريعة وهي تبين الراجح من القولين فيجب اتباعه لا الموافق للغرض » الخ راجع الفصول التي عندها الامام الشاطبي من ص ١٣٢ - ١٥٤ .

(٢) الوغليسي : عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي البجائي عالم فقيه مالكي ومتكلم توفي سنة ٧٨٦ هـ سنة ١٣٨٤ م من مؤلفاته : المقدمة ونقارى .

(٣) ابن أبي جيل الذي في تعريف الخلف برجال السلف للحنفاوي (القول) أبو عبد الله بن جيل وليس ابن أبي جيل وهو من معاصري إبراهيم المصمودي والتلمساني صاحب النجم الثاقب .

(٤) اصبح : أبو عبد الله اصبح بن الفرج بن سعد بن نافع مولى عبد العزيز بن مروان سكن القسطنطينية دخل المدينة يوم مات مالك . . أخذ عن ابن القاسم وابن وهب وأشباه أصحاب مالك . . له : الأصول في عشرة أجزاء توفي سنة ٢٢٥ هـ .

(٥) المصمودي - إبراهيم بن موسى المصمودي التلمساني الشيخ اعظم الصالح الولي الزاهد أحد شيوخ ابن مرزوق الحفيد نشأ بصنفاة ، وقد ذكر قصته هذه الحنفاوي في تعريف الخلف برجال السلف وقد توفي سنة ٨١٥ هـ ج ٢ / ١٧ .

وجع الذراع قال وكنت اعتقد أني عوقبت بمخالفة المشهور وما أطلعت أحداً على قصتي فقال مالك؟ فقلت يا سيدي ذنوبي فقال لي على الفور أن من يقلد أصبح وابن حبيب لا ذنوب عليه أهد نقله ابن مرزوق^(١) ونقله عنه الشيخ سيدي عبدالقادر الغاسي في نوازله بواسطة ابن مرزوق والشاهد في قوله واضطرت الخ فهو يدل على أنه لو لم يضطر لما قلد الضعيف الذي هو مذهب أصبح وابن حبيب وقوله وكنت اعتقدت الخ يؤخذ منه أن المستحب للإنسان أن لا يخالف المشهور ولو عند الضرورة ولا سيما أهل الاقتداء والعلم والورع وقد صرح بهذا الاستحباب أبو الفضل العقباني^(٢) ونصه: المالكى إذا قلد في مسألة تنزل به أي ألبأته الضرورة إليها شاذ مذهب أو شاذ مذهب الشافعي فقد فعل خلاف الأولى. نقله العلمي عنه في مسائل الخلع والطلاق من نوازله .

وكالعلامة المستاوي في كتابه المكاشف في الاستنباط في الوظائف فإنه ذكر أن الخطأ نقل عن الشيخ يوسف بن عمر^(٣) ما ظاهره يقتضي أن الإنسان يقدم عند الضرورة شاذ مذهب على راجح مذهب غيره ثم اعترض المستاوي على الخطأ بأن الصواب تقديم الراجح الخارج عن المذهب على شاذ المذهب قال لما قدمناه من التصوص الدالة على جواز الانتقال من راجح مذهب إلى راجح مذهب آخر بالشروط المقررة يعني فأحرى الانتقال من المرجوح إلى الراجح فهو واجب قال ولحرمة تقليد الضعيف المذهبي لغير ضرورة وقوله بالشروط المقررة ذكر القرافي منها ثلاثة :

- (١) ابن مرزوق : أبو الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق المجهشي التلمساني الشهير بالحفيد الحافظ الحنف والفقهاء المالكي المذكورة فتاويه في المعيار له شرح على التهذيب وشرح على مختصر خليل لم يكمل . . شرح قصيدة البروق ، أنوار الدراري في مكررات البخاري توفي سنة ٨١٢ هـ ، سنة ١٤٣٩ م .
- (٢) العقباني : قاسم بن سعيد بن محمد العقباني التلمساني الغربي المالكي (أبو الفضل) فقيه أصولي نحوي مفسر توفي سنة ٨٥٤ هـ سنة ١٤٥٠ م من تصانيفه : شرح منتهى السؤل لابن الحاجب ، قواعد في النحو وشرح البرهانية في أصول الدين .
- (٣) يوسف بن عمر : يوسف بن عمر الأنفاسي ، المالكي (أبو الحاجب) فقيه ولي إمامة جامع القرويين بفاص توفي سنة ٧٦١ هـ ، سنة ١٣٦٠ م من آثاره : تنقيح على رسالة أبي زيد القيرواني .

أولها أن لا يجمع بين مذهبين أو مذاهب على وجه يخالف الإجماع كمن تزوج بغير صداق وغيره ولا غير شهود فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد^(١) .

الثاني أن يعتقد فبمن يقلده الفضل يبلغ أخباره إليه .

الثالث عدم تتبع الرخص وذكر المستاوي من الشروط الحاجة وكالعلامة الدموقى فإنه قال بعد كلام ولا يجوز للإنسان العمل بالضعيف في خاصة نفسه بل يقدم العمل بقول الغير عليه لأن قول الغير قوي في مذهبه كذا قال الأشياخ ومراة

(١) هذا يسمى عند الأصوليين بالتلفيق . . وهو الأخذ بجميع الأحكام المتلفة بمسألة فقهية من مذاهب مختلفة . كمن تزوجاً وصحب بعض شعيرات من رأسه على المذهب الشافعي ثم لمس امرأة دون شهوة أخذاً بمذهب أبي حنيفة . والقول الذي ذكر المؤلف أنه للقرافي . . قال عنه القرافي في شرح التنقيح أنه قول الزناني . . . وهذه الشروط الثلاثة نقلها ابن أمير الحاج في التقرير والتحبير عن الروايات (٣ : من ٣٥٦) وإن كان يرى كذا رأى ابن المصمّم قبله جواز إتباع رخص المذهب إذ لا يمنع منه مانع شرعي . . . (٣ : ٣٥٦) وذكر ابن أمير في شرح أن قول القرافي اشتراط أن لا يترتب على التقليد هذا ما يمنعه كما نقله الإستوي في نهاية السؤل .

وذكر المحلي في شرحه على جمع الجوامع : أنه : الأصح أنه يمتنع تتبع الرخص ، قال النظار في حاشيته :

« وهذا عمل من منع التلفيق في التقليد فإن معناه التلفيق في أجزاء الحكم لا في جزئيات المسائل فإنه جائز ٤٤٢/٢ » .

ومن الماتعين الإمام الغزالي إذ يقول في المستصفى : « وليس للعامي أن يتقى من المذاهب في كل مسألة أطبقها عنده فيتوسع بل هذا الترجيح عنده كترجيح الدليلين المتعارضين عند المفتي » ج ٢ ص ٣٩١ .

ونقل الجلال المحلي في شرحه السابق والشافعي في الموافقات (ج ٤ ص ١٣٤) بتحقيق دراز أن ابن حزم قال إن الإجماع على منع تتبع الرخص وأنه فسق لا يحل . ومن المجيزين الأمر من عبد السلام في فتاويه . لكن بشرط عدم تتبع الرخص المركبة في الفعل الواحد وهذا ما نقله الدموقى المالكي في حاشيته على الشرح الكبير . ومن المجيزين دون قيد الكمّال بن المصمّم كما ذكرنا وشارحه ابن أمير الحاج وودوا على دعوى الإجماع بأنها غير صحيحة .

قال الدكتور محمد سلام مذكور: ونحن نقول إن العامي الذي لا يعرف قدراً من العلوم المؤدية للإجهاد أن يعمل في كل مسألة بما أفاده فقيهه . . . وهذا لا إدراك له بتبع الرخص لكن من عنده دراية بالفقه وله نوع نظرو استدلال وقدرة على الترجيح والتفهم في مسائل الفقه فهو الذي يستطيع أن يتبع رخص المذاهب ويفهم أدلتها » (المدخل للفقه الإسلامي ص ٣٢٥) .

راجع في تفصيل مسائل التلفيق (عدة التحفيق في التقليد والتلفيق لمحمد سعيد الباب) (طبع المكتب الإسلامي - ١٩٨١) .

بالأشباح ابن وهب^(١) وابن القاسم وأشهب^(٢) كما هو اصطلاح الفقهاء في تفسير الأشباح صرح بذلك الصعدي عند قول الشيخ خ إلى خلاف مذهبي ثم نقل الدسوقي^(٣) كلام الخطاب المنقول عن الشيخ يوسف بن عمر وما كان ينبغي له ذكره لأنه مردود كما مر عن المساوي والشاهد في قوله أولاً ولا يجوز للإنسان أن يعمل بالضعيف الخ لأنه إذا كان يقدم راجع مذهب الغير على ضعيف مذهبه فاجري راجع مذهب على ضعيف مذهبه .

وكالعلامة الصعدي علي الزرقاني على العزبة^(٤) إذ قال إن معتمد المذهب أنه لا يجوز العمل بالقول الضعيف في المذهب بل يقدم مذهب الغير عليه عند الضرورة وكان عبد الصادق^(٥) على المرشد المعين فإنه نص على أنه عند الضرورة يجب تقديم الراجح في مذهب آخر على ضعيف مذهبننا قال خلافاً ليوسف بن عمر الذي قال بعكس ذلك .

وكالشيخ بنائي فإنه نقل عن المساوي أول باب القضاء عند قول الشيخ تحليل فحكم بقول مقلده ما نصه ثم فائدة ذكر الأقوال مع امتناع الحكم بغير المشهور أمران اتساع النظر ومعرفة مدارك الأقوال وليعمل بالضعيف في نفسه إذا تحققت ضرورة إلى آخر كلامه والشاهد في قوله مع امتناع الحكم بغير المشهور وكذا

(١) ابن وهب : أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي بالولاء المصري المالكي صاحب الامام مالك رضي الله عنه عشرين سنة وقيل خمسين فقيه محدث مفسر توفي سنة ١٩٧ هـ ، سنة ٨١٣ م له الجامع في الحديث احوال القضاة الموطأ الصغير والكبير . . . الخ .

(٢) أشهب : أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري أبو عمر الفقيه المالكي المصري صاحب مالك قال الشافعي : ما رأيت أفقه منه . توفي سنة ٢٠٤ هـ .

(٣) الدسوقي : محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المصري المالكي . مشارك في الفقه والكلام والنحو والمنطق والفنسة . الخ له حاشية على مغني ابن هشام وحاشية على شرح أم البراهين للسوسى وحاشية على شرح التدوير لمختصر خليل . . . توفي سنة ١٢٣٠ هـ ، سنة ١٨١٥ م .

(٤) العزبة : أي شرح الزرقاني على مقدمة العزبة للجماعة الأزهرية .

(٥) ابن عبد الصفاق على المرشد المعين : المرشد المعين على الضروري من علوم الدين تأليف عبد الواحد ابن أحمد بن علي بن عاشر الأندلسي القاسي .

وأما ابن عبد الصفاق فهو أبو عبد الله محمد بن عبد الصفاق الدكالي الفرجي مغني فاس المالكي المتوفي سنة ١١٧٥ هـ ، سنة ١٧٦١ م له شرح على مختصر خليل وشرح نظم ابن عاشر الأنف الذكر .

في قوله إذا تحققت ضرورته لأن مفهومه أنه في الاختيار يحرم عليه العمل بالضعيف .

وكالعلامة الصعدي في حواشيه على الحرشي ونصه وكما لا يجوز الفتوى بغير المشهور أو الراجح لا يجوز الحكم والعمل به ذكر ذلك عند قول خليل مبيناً لما به الفتوى ونحوه له في حاشية الرسالة ونصه ولا يجوز العمل بالضعيف ولو في خاصة نفسه اهـ المقصود منه وقوله ولو في خاصة نفسه يعني في الاختيار لا في الضرورة كالعلامة سيدي محمد عليش فإنه قال عند قول خ مبيناً لما به الفتوى فتحرم الفتوى والقضاء والعمل بالشاذ والضعيف وكالشيخ الرقاق^(١) فإنه نص على ذلك كما نقله عنه العلمي في نوازله والله أعلم .

(١) الرقاق كلفه أحمد بن علي بن قاسم المعروف بالزقاق الحبيبي الفاسي المالكي (أبو العباس) من تصانيفه المنهج المنتخب في قواعد المذهب وشرح بعض الرسالة والدونة ومختصر خليل توفي سنة ١٠٣٩ هـ ، سنة ١٦٢٣ م .

في أثر حرمة العمل بالضعيف اختياريًا مع اعتياد
عادة الناس تقليد ذلك الضعيف مرة بعد المرة

اعلم : أنه قد صرح بحرمة ذلك جماعة من العلماء العاملين والأئمة
المحققين منهم الشيخ ابن سراج^(١) فإنه قال إذا جرت عادة الناس بشيء ولم يكن
متفقاً على تحريمه فليتركوا وما هم عليه ويفعل في نفسه ما هو الصواب نقله أبو عبد
الله المواق في غير ما موضح من تاجه واكليله عن شبخه المذكور وسلمه ونقله
العلامة الرهوني في تأليفه المسمى بالتحصن والمنفعة من اعتقاد أن السنة بدعة وأقرء .
والشاهد في قول ابن سراج ويفعل في نفسه ما هو الصواب فإنه صريح في أنه يحرم
عليه أن يتبعهم ولو صار ذلك لهم عادة وقوله ولم يكن متفقاً على تحريمه مفهومه أنه
إذا جرت عادتهم بفعل ما هو متفق على تحريمه لم يتركوا وما هم عليه بل ينكر
عليهم كما يأتي في الفصل السابع إن شاء الله وفي المواق أيضاً ما نصه وكان سيدي
ابن سراج يقول إذا ظهر للإنسان خلاف ما يظهر لغيره فيمتنع في ذاته ولا يجادل
الناس على مذهبيهم فيدخل عليهم شغباً في أنفسهم وحيرة في دينهم اهـ والشاهد

(١) ابن سراج الراجع أنه أبو القاسم محمد بن محمد بن سراج الأندلسي الغرناطي مفتي غرناطة
ولاضيفها . مالكي مشارك في العلوم . من تصانيفه شرح كبير على مختصر خليل وقد أكثر المواق
من النقل عنه وله فتاوى كثيرة في المعيار . توفي سنة ٨٤٨ هـ ، سنة ١٤٤٤ م .
(٢) المواق : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدوي الأندلسي الغرناطي
المالكي الشهير بالمواق . فقيه . من آثاره : شرح مختصر خليل « التاج والإكليل » ومثنى المهتدين في
مقامات الدين توفي سنة ٨٩٧ هـ ، سنة ١٤٩٢ م .

في قوله فيمتنع في ذاته وما صرح به ابن سراج رسله الموافق والرهوني هو مأخوذة من النقول السابقة في الفصل الثالث والرابع لأن النصوص الدالة على وجوب العمل بالمشهور وهي التي في الفصل الثالث ظاهرها أنه يجب العمل بالمشهور ولو جرت عادة العوام بمقابلته كما أن النصوص الدالة على حرمة العمل بالشاذ وهي التي في الفصل الرابع ظاهرها أنه يحرم العمل بالشاذ ولو جرت عادة العوام به مثلاً قول الشيخ سيدي عبد القادر القاسي العمل بالمشهور هو الواجب يدل على أنه يجب العمل بالمشهور لاعتاد عوام الناس العمل بمقابلته كما أن قول العلامة سيدي عبد الباقي الزرقاني بعد كلام فيفيدان العمل بمقابلته حرام يدل بعمومه على أنه يحرم العمل بمقابل المشهور ولو اعتاد الناس العمل بذلك المقابل .

فإن قلت ما ذكرته في هذا الفصل من أن عادة العوام لا ترجح الضعيف على مقابله مخالف لما ذكره جماعة من العلماء كالهلال في شرح خطبة المختصر فإنه ذكر أن العرف أقوى مرجحات الضعيف على المشهور والعلامة التسولي والونشريسي وكالفراحي فإنهم ذكروا مثل ما للهلال .

قلت : لا غائفة أصلاً لاختلاف الموضوع فإن موضوع ما ذكرناه في هذا الفصل من أنه لا عبوة بعرف الناس هو التعدييات مطلقاً والمعاملات التي ورد فيها نص من الشارع وموضوع ما ذكره الهلال وغيره من أن العرف هو أقوى مرجحات الضعيف على المشهور هو المعاملات التي لا نص فيها للشارع ويدل لما قلناه من اختلاف الموضوع ما صرح به الشيخ الأمير^(٢) ونصه إنما يحكم العرف في أمور المعاملات ولا تنسخ له سنة اه نقله الشيخ المطالب ابن الحاج^(٣) عند قول ابن

(١) التسولي : علي بن عبد السلام التسولي المالكي (أبو الحسن) فقيه له : البيهجة شرح التحفة لابن عاصم ، وحاشية على الزرقانية وشرح الشامل توفي سنة ١٢٥٨ هـ ، م ١٨٤٢ م .

(٢) الأمير محمد بن محمد بن محمد بن أحمد السبائي المالكي الشهير بالأمير فقيه ونحوي ولد بصر وتوفي سنة ١٢٣٢ هـ ، م ١٨١٧ م بالناصرة له حاشية على رسالة الدردير وضوء الشموع والاكليل في شرح مختصر خليل . . .

(٣) ابن الحاج : أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري القاسي الشهير بابن الحاج ، الإمام الزاهد في طريق في التصوف أخذها محمد بن ابن أبي جرة وقد اشتهر بانكاره البدع له كتاب المدخل إلى تنمية الأعمال بتحصيل الثبات والثبته على كثير من البدع المحدثه والعوائد المتحيلة . ومدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة . . . توفي سنة ٧٣٧ هـ ، م ١٣٣٦ م .

عاشر فما وراء السكتي الخ وقد صرح بذلك ابن زكري^(١) على البخاري في باب^(٢) من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم الخ ونصه مراده أي البخاري أن العرف يعمل به فيما ليس فيه نص وتنبئ عليه الأحكام الفقهية ويرجع إليه إذا لم يخالف قاعدة شرعية وأقر الشرع عليه اه منه بلفظه وكذا نص على ذلك القسطلاني^(٣) مقيد الباب المذكور بقوله « فيما لم يأت فيه نص من الشارع » وكذا الحافظ ابن حجر^(٤) في فتح الباري فإنه بعد أن ذكر أن الرجوع إلى العرف إحدى القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه ذكر أمثلة تدل على أن ذلك فيما لا نص للشارع فيه والقواعد الأربع التي يبنى عليها الفقه أيضاً هي أن اليقين لا يرفع بالشك والضرر يزال والمشقة تجلب التيسير والأمور بمقاصدها^(٥) وكذا العلامة الهلالي فإنه بعد أن ذكر أن العرف هو أقوى مرجحات الضعيف على المشهور قال ما نصه وذلك في الأحكام التي مستندها العرف فإذا تبدل العرف تبدل الحكم اه المقصود منه . ومعلوم أن الأحكام المستندة للعرف التي يتبدل هي المعاملات التي لا نص للشارع فيها دون التعدييات وكذا التسولي فإنه بعد أن ذكر أن مقابل المشهور يترجح بجريان العرب به ذكر أن ذلك الضعيف الذي ترجح

(١) ابن زكري عماد بن عبد الرحمن بن زكري المغربي القاسي (أبو عبد الله) حدث مسند صوفي مشارك في بعض العلوم من تصانيفه حاشية على البخاري والإمام والاعلام وشرح الحكم العطائية توفي سنة ١١٤٤ هـ ، سنة ١٧٣٦ م .

(٢) هذا الباب هو الباب الخامس والتسعون من كتاب البيوع ترجمه البخاري هكذا : « باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيع والإجارة والمكيل والوزن وستهم على نياهم ومذايعهم المشهورة » .

(٣) القسطلاني ج ٤ ص ٩٥ .

(٤) فتح الباري للقسطلاني ج ٤ / ص ٤٠٥ - ٤٠٧ .

وعبارته هكذا :

« وذكر القاضي حسين من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه . . . إلى قوله : وثانيها : حديث عائشة في قصة مند وسياتي في الكلام عليه في كتاب التفقات والمراد منها قوله : عذني من ماله ما يكفيك بالمعروف » فأضافها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي » .

(٥) القواعد هذه لها تفصيلات وتفرعات ، ذكرها السيوطي في كتاب « الأشباه والنظائر » وتابعه ابن نجيم أيضاً في « الأشباه والنظائر » فراجعها . وأما القاعدة الخامسة فهي قاعدة : « العادة محكمة » .

بالعرف لا يعمل به إلا في ذلك البلد التي جرى بها ذلك العرف وفي ذلك الزمان الذي جرى فيه ذلك العرف ومعلوم أن هذا لا يكون إلا في المعاملات لأن التعديلات لا تختلف باختلاف البلدان والزمان .

وكذا الوثنيريسي في الطرر ، فإنه بعد أن ذكر أن العرف سنة يحكم بها وأن الضعيف إذا جرى به العرف يقدم على المشهور ذكر ما يدل على أن ذلك في المعاملات وكذا شيخ الشيوخ سيدي عبد القادر الفاسي في نوازله فإنه قال ما معناه أن ما ذكره القرافي وغيره من أن الأحكام تجري على العرف والعادة ليس عاماً في كل شيء ، قال وإنما هو في مقاصدهم ونيتهم وجري أفعالهم في أيمانهم واحتباسهم على عرفهم ونحو ذلك اهـ نقله الشريف العملي في نوازله والشيخ الرجوني في حاشيته عند قول الشيخ خليل في فصل تنازع الزوجين وفي متاع البيت الخ .

ثم اعلم : أنه لا تناقض بين ما ذكرناه في هذا الفصل من أن العادة لا ترجح الضعيف في التعديلات وبين ما ذكرناه في الفصل الثاني من أنه إذا تعارض المشهور والضعيف الذي جرى به العمل يقدم الضعيف الذي جرى به العمل ولو في التعديلات لأن العمل الذي تقدم الكلام عليه مبين للعادة التي تكلمنا عليها هنا . وقد صرح بالمباينة بينها العلامة الرياض في شرحه على العمل فإنه ذكر ما معناه أن العرف والعادة هو فعل العوام شيئاً للمرة بعد المرة والعمل إنما يصدر ممن يقتدى به من العلماء وتأخذ المباينة بينهما من كلام المستأوي والهلالي وبنات فأنهم ذكروا أن العمل لا بد له من شروط ستة منها أن يكون ممن يقتدى به وأن يكون لمصلحة وأن تستمر تلك المصلحة كما تقدم ذلك كله في الفصل الثاني وأما العرف فأنما هو جرى عادة عوام الناس بشيء فالضرورة حاكمة بالفرق بين العمل الذي يكون ممن يقتدى به من الأئمة الاعلام وبين العادة التي تفعلها العوام .

والحاصل : أن ما ورد فيه نص من الشارع معاملة كان أو تعديلاً لا يجوز العدول عنه إذا جرى عرف الناس بخلافه وكذا لا يمكن أن يجري عمل ممن يقتدى به من العلماء بخلافه لأنه إذا حكم حاكم بحكم مخالف للنص الجلي فإنه ينتقض كما يأتي الكلام على ذلك إن شاء الله في الفصل السابع وأما ما لم يرد فيه نص فإن

كان تعديلاً فقد تقدم أن العرف لا يعمل به في التعديلات وأما العمل فيعمل به فيها كتعدد الجمعة كما مر وإن كان ما لا نص فيه من قبيل المعاملة أو الايمان فلا يترجح بالعمل وبالعرف معاً وقد يكون العرف في المعاملات والايمان سبباً في اجراء العمل بخلاف المشهور كما أشار لذلك أبو زيد سيدي عبد الرحمن الفاسي بقوله في العمل .

جرى بها ليرفع الخلافاً عمل فاس يتبع الأعرافاً^(١)
والله أعلم

(١) المجموع الكبير للمصنف من ١٨٧ .

في دليل حرمة الحضور على جبهة الاختيار مع من يقلد الضعيف ويتركه الرابع المنظار

قد صرح بحرمة الحضور جماعة من العلماء الراسخين منهم العلامة الزرقاني فإنه ذكر في باب الوليمة ما معناه أنه يحرم على المكلف الجلوس في موضع وهو يرى من يجلس على الحرير الخائن وقد سلم كآلامه مُحسوة نو ومب ورهوني وكذا يدل على ذلك كلام أبي حامد الغزالي^(١) فإنه قال ما معناه أن من جلس في مجلس يفعل فيه حرام وهو حاضر فكأنه فعله كان ذلك الحرام متفقاً عليه كشرب الخمر فمن جلس في مجلس يشرب فيه الخمر وهو حاضر فهو فاسق وأن لم يشرب وكذا من جالس لابس الحرير فهو فاسق وإن لم يلبس وليفهم من موضعه أو شغلته فيه والمشهور الحرمة كما في مجالسة من يجلس على الحرير^(٢) اهـ المقصود منه نقله عنه

(١) الغزالي : هو الإمام المشهور حجة الإسلام محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الشافعي ، حكيم متكلم فقيه ، أصولي صوفي ... مشارك في علوم عديدة ل رحلة مشهورة ذكر نبذة من حياته في كتابه المشهور المنقذ من الضلال . مؤلفاته كثيرة جداً ، ومختلفة . أهمها المستصفى لأحياء علوم الدين ونهايت الفلاسفة والوجيز ... الخ توفي سنة ٥٠٥ هـ سنة ١١١١ م .

(٢) لم أعثر على النص بتمامه عند مراجعة الإحياء - مثلاً وجود هذا القول فيه - وقد وجدت في الباب السادس من الجزء الثاني : « فيما يحل من مخالطة السلاطين الظلمة ومحرم غشيان مجالسهم ... » قول أبي حامد رحمه الله قريب منه .

« فأما السكوت : - أي يعصيان الداخل عليهم - فهو أنه سبى في مجلسهم من الفرش والحرير وأواني الفضة والحرير الملبس عليهم وعلى غلمانهم ما هو حرام وكل من رأى سبى وسكت عليها فهو شريك في تلك السبى ... » اهـ ١٤٤/٢ وقد روى الترمذي والحاكم والطبراني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

صاحب المدخل^(١) بلفظه والشاهد في قوله كما في جملة من يجلس على الحرير فإن الجلوس عليه المشهور حرمة على الرجال وهو جائز عند ابن الماجشون^(٢) فمن فعله يجرم الحضور معه وكذا يدل على حرمة الحضور كلام الشيخ عبد الكريم^(٣) في شرح الوغليسية ونصه بعد الكلام على تقرير الحرير لجلوس الرجال نكل ذلك منكر محظور فمن عجز عن تغييره لزمه الخروج ولم يجز له الجلوس لمشاهدة المنكرات وكذا يدل على ذلك كلام العارف الشعراوي^(٤) في العهود المحمدية ونصه أخذ علينا العهد العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا نفرأ أحداً من الظلمة والمباشرين وغيرهم من المشهورين في دينهم على لبس الحرير والجلوس عليه انظر تمام كلامه والشاهد في قوله والجلوس عليه .

فإن قلت : ما ذكرته من حرمة الحضور مع من يجلس على الحرير يخالف لما يفعله علماء وقتنا فإنهم يحضرون المجلس الذي يجلس فيه على الحرير بل ربما جلسواهم عليه . قلت : الجواب إن الذي يجرم الجلوس عليه أو الحضور مع من يجلس عليه هو المصمت أي الخالص والموجود غالباً في هذه الأزمنة إنما هو غير الخالص وأنه أعلم وكذا يدل على ذلك كلامه في كتابه لطائف المنن^(٥) والأخلاق

= من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها الخمر .

(١) صاحب المدخل هو ابن الحاج المذكور سابقاً .

(٢) ابن الماجشون : أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (كلمة فارسية معناها المورد) فقه مالكي روى عن مالك . . . وأخرج له النسائي وابن ماجه توفي سنة ٢١٢ هـ - ٨٢٧ م وله كتاب كبير في الفقه .

(٣) عبد الكريم : مفتي فارس عبد الكريم بن علي اليازغي الناصبي المالكي المتوفي سنة ١١٩٩ هـ سنة ١٧٨٤ م من آثاره :

فهو است وحاشية على المحل وفقاري مشهورة .

(٤) الشعراوي : عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن موسى الشعراوي الأنصاري الشافعي الشاذلي المصري (أبو الوهاب) فقه أصولي محدث وصوفي توفي سنة ٩٧٣ هـ ، سنة ١٥٦٥ م . له تصانيف كثيرة وبتدولة منها لوائح الأنوار (طبقات الصوفية) الميزان وكشف الثغمة والأنوار القدسية . . . ومشارك الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية . . .

(٥) لطائف المنن للشعراوي نفسه واسم الكامل : لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوب التحديث بنعمة الله سبحانه وتعالى على الإطلاق .

ونصه وما أنعم الله ببارك وتعالى به علي كراهة سماعي للغناء على الآلة المطربة من حين كنت صبياً عملاً بنهي الشارع صلى الله عليه وسلم عن ذلك أهد منه بلفظه . فاستماع الآلة حرام على المشهور وقال ابن حزم^(١) ومن تبعه بجواز ذلك^(٢) فهو

(١) ابن حزم : هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب . . . الأندلسي القوطي (أبو محمد) النقيض الظاهري المشهور والأديب والمحدث الأصولي والمكلم النظار . حصلت له مع الفقهاء والبيكانيين حوادث كثيرة غريبة . واجتمع ابن حزم لحسد أبي زهرة أو للدكتور زكريا إبراهيم . . . له من التصانيف : التفصيل في الملل والأهواء والنحل ، والإحكام في أصول الأحكام ، والتقريب ، وطريق الحمامة ، والمحل في الفقه . . . توفي سنة ٤٥٦ هـ ، سنة ١٠٦٤ م .

(٢) كلام ابن حزم في الغناء : الكلام في الغناء وتفضيلات أحكامه الشرعية ، ككونه مع آلة أو بدونها ، وكونه من امرأة أو من رجل ، أو كونه فاحشاً أو غير فاحش يطول لورنا نذكره بتفصيلاته . وتحليل الفقاري . على ما قاله ابن القيم في إغاثة اللهيان من مصابد الشيطان ج ١ / ص ٢٢٤ - ٢٦٨ أو كتاب كف الرعاع عن محرمات اللهي والسماع لابن حجر الهيتمي وأما كلام ابن حزم في الغناء فإننا نقله بعبارة الواردة في كتاب المحل ، قال رحمه الله :

« ويبع الشطرنج والمزامير والعبدان والمعارف والطناير حلال كله . . . » وبعد نقده الأحاديث الواردة في تحريم الغناء والآلات من جهة السند والرواية نحلل الفقاري عليها قال :

« ولا حجة في هذا كله لوجوه :

أحدها أنه لا حجة لأحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والثاني : أنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين .

والثالث : أن نص الآية يطل احتجاجهم فيها لأن فيها (ومن الناس من يشتري) وهذه صفة من فعلها كان كافراً بلا خلاف إذا اتخذ سبيل الله عز وجل كان كافراً . فهذا الذي ذم الله تعالى وما ذم نطق عز وجل من اشتري هو الحديث ليلتهي به ويروج نفسه لا ليقبل عن سبيل الله تعالى .

فيطل تعليقهم بقول كل من ذكرنا وكذلك من اشتغل عامداً عن الصلاة بقرأة القرآن أو بقرأة السنن أو بحديث يتحدث به أو بنظر في ماله أو ينفق أو يشر ذلك فهو فاسق عاصي لله تعالى . ومن لم يضيع شيئاً من الفرائض اشتغلاً بما ذكرنا فهو عاقل . واحتجوا فقالوا : من الحق الغناء أم من غير الحق . ولا سبيل إلى قسم ثالث . فقالوا : وقد قال الله عز وجل (فماذا بعد الحق إلا الضلال) .

فجوابنا والله تعالى المتوفيق :

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إغا الأعمال مائيتات ولكل امرئ ما نوى . فمن نوى باستماع الغناء عتياً على معصية الله تعالى فهو فاسق وكذلك وكل شيء غير الغناء . ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل ويشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن وفعله هذا من الحق ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لئو معفو عنه كخروج الإنسان إلى بستانه منزهاً وتحيده على باب داره متفرجاً ومباعدة ثوبه لا زوردياً أو انخضر . . .

ج ٦ من ٥٥ - ٦٠ =

حرام غير متفق عليه ومع ذلك تنزه هذا المعارف بالله عن حضوره في مجلسه وعلل ذلك بنهي الشارع عنه وكذا يدل على ذلك كلام القطب الكبير مولانا عبد القادر الجيلاني^(١) رضي الله عنه في كتابه الغنية^(٢) فإنه قال بعد أن ذكر أن الاجابة لوليمة

ويتابع ابن حزم في تحقيق الأدلة وتقدمها فيقول مستنداً على إباحته :

« إنما الحجة في إنكاره صلى الله عليه وسلم على أبي بكر قوله : أمزمار الشيطان عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ فصح أنه مباح مطلق لا كراهية فيه . واستدل كذلك يحدث ابن عمر وافرار رسول الله صلى الله عليه وسلم له سماعه المزمار قال : « وإنا نجيب عليه السلام سماعه كنجبه أكثر المباح من أكثر أمور الدنيا كنجبه الأكل منكثاً » ص ٦٢ ج ٦
كما استدلل يحدث ابن مسعود البصري وفرقة بن كعب وثابت بن يزيد وهم في عرس وعندهم غناء فقلت لهم هذا وأنتم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فأنابوا :
(إنه رخص لنا في الغناء في العرس والبكاء على الميت من غير نوح) ليس فيه النهي عن الغناء في غير العرس » ص ٦٢ .

ولقد شنع كثير من العلماء على ابن حزم هذه الأقوال واعتبروها من شذوذه . كما اعتبروا نقده الأحاديث التي ورد فيها النهي نقداً بحاجة إلى نقد . بل هو وهم منه . كما ذكر ابن القيم وابن حجر الميمني قال ابن حجر :

العلماء لا يقيمون له وزناً كما نقله عنهم الشايج السبكي وغيره ، ص : ٣١ ج ٢ عن كف الرعاع ...

وكان الأجدر بؤلاء العلماء وحجهم الله ، أن يناقشوا ابن حزم في أساس دعواه وليس فقط في نقد الأحاديث رواية أو مزاية أي أنهم كان ينبغي عليهم أن يناقشوه :

أولاً : دعوى التخصيص في تفسيره للهِو الحديث واعتبار الآية أن لها مفهوم مخالفة ...

ثانياً : في دعوى التعليل بعللة الاضلال عن سبيل الله بغير علم أو الانخاذ هزواً .

ثالثاً : في دعوى تبعية عمل الغناء وسماعه للنبي . . أو لنقل تعليله بالنسبة بدور معها وجوداً وعدمياً .

رابعاً : في الأحاديث التي رواها بإباحته كما فعل في الأحكام في أصول الأحكام حين ذكر اقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم للجاريين وإنكاره على أبي بكر إنكاره عليها . .

(ج ١ ص ٥٦) وكما فعل في المحل في النصوص السابقة الذكر .

خامساً : في نقد نقده الأحاديث التي ثبت النهي والتحريم . .

(١) الجيلاني : كلامه هذا الوصف عن الجيلاني رحمه الله بذلك على أنه قادي .
والجيلاني هو عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن يحيى الزاهد . . الحسيني (ينسب إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما) تنسب إليه الطريقة القادرية . . توفي في بغداد سنة ٥٦١ هـ سنة ١١٦٦ م . من تصانيفه : الغنية لطائفة طريفي الحق ، الفتح الرباني والقبض الرحمان سر الاسرار ، آداب السلوك تحفة التقيين . . الخ .

(٢) الغنية : ج ١ / ١٩٠ وعبارته ، فإن حضره منكراً كالطبل والمزمار والعود والناي والشربيق والشبابه والرباب والمغاني والمناشير والجمرات الذي يلعب به الترك لا يجلس هناك لأن جميع ذلك محرم . .

العرس مطلوبة ما نصه هذا الذي ذكرنا إذا كان خالياً عن المنكر فإن حضره منكراً كالطبل والمزمار والعود لا يجلس هناك لأن جميع ذلك محرم^(١) اهـ بلفظه وقال في عل آخر من كتابه المذكور فأما ما ينظم من انشاد الأشعار إلى الملاهي فمحظور سواء خلا عن السخف أو قارن السخف إلا أنه إذا قارنه سخف حصل له الخطر لعنتين^(٢) اهـ قوله فمحظور أي حرام وهو من باب نصركما في المختار^(٣) وقوله السخف قال في المختار السخف يوزن القتل رقة العقل وبابه طرب فهو سخيف اهـ وكذا يدل على ذلك كلام الشيخ مياره^(٤) في كبره نقلاً عن الجزولي^(٥) فإنه قال ما نصه وتحريم سماع الملاهي والغناء عام في الرجال والنساء قال وإذا حرم سماع الملاهي على الانفراد والغناء على الانفراد فأحرى إذا اجتماعهم قال الشيخ ما نصه ومذهب مالك أن سماع آلة اللهو كلها حرام إلا الدف في النكاح والكبر على خلاف اهـ منه بلفظه . وكذا يدل على ذلك كلام العلامة مولانا سليمان^(٦) في تأليفه في تحريم آلة اللهو الذي خرج به الرهوني فإنه قال ما نصه قد ذكر النباهي^(٧)

(١) الغنية ٣٢١/١ قال : فما كان منها أي الأصوات - من انشاد الأشعار المتعربة عن من الملاهي على ضربين مباح ومحظور فالمباح ما لا سخف فيه والمحظور ما كان فيه سخف فأما ما ينظم إلى الملاهي فمحظور سواء خل عن السخف أو قارن السخف إلا أنه إذا قارنه سخف حصل الخطر لعنتين . .
وقد عقد صاحب متنى الأخبار باباً فيمن دعي رأى منكراً فليكره وإذا فليرجع ذكر فيه عدة أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . علق عليها الشوكاني وشرحها فليرجع إليه . . ج ٣٣٢/٦ .

(٢) أي تحذر الصحاح ص ١٤٣ والثاني ص ٢٩٠ .

(٣) مياره : محمد بن أحمد بن محمد القاضي الشهير بميارة (أبو عبد الله) فقيه مالكي من آثاره : الإتيان والإحكام في شرح تحفة الأحكام ، بستان فكر الموهب ، الدر الثمين . . وشرح غنصر خليل . . توفي سنة ١٠٧٢ هـ . سنة ١٦٦٢ م .

(٤) الجزولي : ربما هو محمد بن سليمان بن عبد الرحمن الجزولي البغدادي فقيه حنفي ثقة بقباس وحفظ للثبوت . . توفي سنة ٨٧٠ هـ وسنة ١٤٦٥ م له دلائل الخيرات المشهور . .

(٥) مالك - الأصح مالك .

(٦) سليمان : قوله مولانا لم قوله خرج به الرهوني يدل على أن سليمان هو الأمير سليمان بن محمد بن عبد الله العلوي ذو العلم والورع سلطان المغرب الأقصى توفي في مراكش سنة ١٢٣٨ هـ ، سنة ١٨٢٢ م له حواشي وتعليق على الموطأ وعلى خروشي .

(٧) النباهي : الأصح النباهي وهو أبو الحسن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي الأندلسي صاحب الرتبة العليا فيمن يستحق الغناء والغناء تاريخ فضيلة الأندلس الآن - توفي سنة ٧٩٢ هـ ، سنة ١٢٨٩ م .

أن قاضياً حضر مجلس بعض الأمراء بأفريقية ليلة المولد النبوي والقبولون يقولون
امداح النبي صلى الله عليه وسلم فلما تحركت في المجلس آلة كمود أو غيره قام
وخرج فتبعه من بالمجلس من العلماء فبعث السلطان من يخدمهم ظناً منه أنهم
ذهبوا لحاجة فقال له القاضي لا ينبغي انتهاك حرمة الاسلام واحضار الحرام
بمحضر الأعلام في هذا المحفل ولا يظهر من غير تكبر فجاءه الأمير خيراً ولو كان
العلماء والامراء كلهم أرجلهم مثل هذا القاضي وهذا الأمير لاستقام الدين والدنيا
وطاب المسامات والمحيا هيئات أين من ينهى من العلماء ونصفو سيرته وأين
من يقبل من الأمراء وتحسن سيرته وإذا أراد الله بخليفة خيراً جعل له وازعاً من
نفسه ووزير صدق إن نسي ذكره وأن ذكر أعانه^(١) اهـ وقوله وازعاً أي كافاً من
باب وضع كما في المختار .

وكذا يدل على ذلك كلام سيدي محمد جسوس فإنه ذكر أن رجلاً كان
مصاحباً له وللغضب مولاي أحمد الصقلي^(٢) فنعنا الله بهما فقال له يا سيدي مولاي
أحمد يسمع العود وأنت لا تسمعه وأنا لم أدر ما أصنع قال لا تسمعه هو حرام
عليك ومباح له اهـ نقله في تأليفه المذكور وقال بعده فيجب على العالم الذي يقتدى
به أن يكون كراه رأى حية وهو مع ولد له صغير فيفر منها ليقنطى به ولده في الفرار
فسماع الآلة المطربة حرام إلا على من كان صادقاً في حاله مثل ابن وثي^(٣) الذي
نطق العود عنده لابن دقيق العيد^(٤) بلا محرك له اهـ باختصار وكذا يدل على ذلك
(١) يشير إلى الحديث الذي أخرجه أبو داود والبيهقي في شعب الإيمان عن عائشة رضي الله عنها : عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزير صدق إن نسي ذكره وإن ذكر أعانه . »
وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء إن نسي لم يذكره وإن ذكر لم يفته .

(٢) الصقلي : أحمد لم أقف على ترجمته لكن السياق يدل على أنه صوفي من أعيان القرن الثاني عشر
الهجري لأنه معاصر لجسوس المتوفي سنة ١١٨٢ هـ .
(٣) ابن وثي : علي بن محمد بن محمد بن وفا القرشي الأنصاري السكندري الشاذلي المالكي المعروف
بابن وفا مفسر فقيه صوفي وأديب توفي سنة ٨٠٧ هـ ، سنة ١٤٠٤ م له : الباحث عن الخلاص
والكوثر المتزع وتفسير القرآن ، مفتاح الخزان العالية في التصوف . . .
(٤) ابن دقيق العيد : محمد بن علي بن وهب . . . القشيري المصري الشافعي المالكي (نفي الدين)
حدث حافظ فقيه أصوي أديب . . . من تصانيفه المشهور : الإلام بأحاديث الأحكام وأحكام
الأسكام وشرح المسئلة شرح مختصر ابن الحاجب ، الاقتراح في علوم الحديث توفي سنة ٧٠٢ هـ ،
سنة ١٣٠٢ م وصفه السيكي بالجهل المطلن .

كلام جلال الدين السيوطي^(١) فإنه قال في كتابه الدر المختور ما نصه كتب سيدنا
عمر بن عبد العزيز إلى مؤدب ولده ليكن أول ما يعتقدون من آدابك بغض
الملاهي التي بدؤها من الشيطان وعاقبتها سحق الرهن فإنه بلغني عن الثقات
من حملة العلم أن صوت المعازف واستماع الملاهي والليج بها بنيت التفات في
القلب كما بنيت العشب^(٢) اهـ منه بلنظرة وما ذكره من أن استماع الملاهي بنيت
التفان في القلب نقله في المدخل عن ابن عيينة^(٣) وكذا نقله في النصيحة^(٤) عن
ابن المبارك ويؤيده الحديث الذي أخرجه ابن أبي الدنيا^(٥) في كتابه الموضوع في ذم
الملاهي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
الغناء ينبت التفان في القلب كما ينبت الماء البقل وقد ذكر السيوطي هذا الحديث في
جامعه^(٦) وكذا يؤيده حديث البيهقي^(٧) عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الغناء ينبت التفان في القلب كما ينبت الماء الزرع ذكره السيوطي أيضاً
في جامعه قال المناوي^(٨) بعد هذا الحديث فيا لها من صفقة في غابة الحسوان حيث

(١) السيوطي : عبد الرحمن أبي بكر بن محمد . . . الشافعي المصري (جلال الدين) السيوطي له
مؤلفات كثيرة جداً ومتنوعة ، منها الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، الجامع الصغير ، المرجع ،
الاشياء والنظائر في الفقه ، حسن المحاضرة ، جمع الجوامع . . . الخ توفي سنة ٩١١ هـ ، سنة
١٥٠٥ م .

(٢) الدر المنثور ج ٥ ص ١٦٠ نقلاً عن ابن أبي الدنيا والموصية هذه طويلة .
(٣) المدخل ج ٣ / ص ١٠٧ عن الحكم بن عيينة .
(٤) لعنه يفصد : نصيحة أصحاب النفوس الزكية في حكم السماع على الطريقة المرفعية ، لمحمد بن
أحمد البسطامي الشافعي المتوفي سنة ٨٠٧ هـ . . . والله أعلم .
(٥) ابن أبي الدنيا : المحدث الكبير عبد الله بن محمد بن عبيد بن سيف بن قيس القرشي البغدادي له
تصانيف كثيرة منها : الفرج بعد الشدة ، مكارم الأخلاق ، التهجد ، الصمت ، ذم الدنيا ، ذم
الملاهي . . . توفي سنة ٢٨١ هـ ، سنة ٨٩٤ م .

(٦) الجامع الصغير وزيادته : ج ٢ : ٢٦٦ .
(٧) البيهقي : المحدث الفقيه أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن ميمس البيهقي صاحب
التصانيف المهمة والكثيرة . . . منها السنن الكبرى ، وشعب الإيمان ودلائل النبوة والأسماء
والصفات . . . الخ توفي سنة ٤٥٨ هـ ، سنة ١٠٦٦ م .

(٨) المناوي : عبد الرؤوف بن تاج العارفون بن علي بن زين العابدين الحدادي المناري الشافعي له
تصانيف كثيرة منها غاية الإرشاد ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، التحففات المسبية
بالحديث القدسية ، إرمال أهل التعريف في التصوف . . . الخ توفي سنة ١٠٣١ هـ ، سنة
١٦٢١ م .

باع سماع الخطاب من الرحمن بسماع المعازف والألحان^(١).

فإن قلت : ما ذكرته من حرمة الحضور لاستماع آلة اللهو مخالف لما رأيت من حضور جماعة من العلماء لاستماعها فحضورهم يدل على إباحتها قلت : يؤخذ الجواب عن ذلك من كلام العلامة سيدي سليمان في تأليفه المذكور فإنه قال ما نصه وأما حضور الفقهاء من العوام في آلة للهو فلا يدل على الجواز كما أن عدم الحضور لا يدل على المنع ولا يعرف الحق بالرجال بل الرجال يعرفون بالحق فالنقطة إذا حضر معهم اختيار أو وافق واستحسن فعلهم فهو مثلهم بل هو شر منهم وهو باسم الفسق أولى منه باسم الفقه اهد منه بلفظه فتحصل أن الحضور مع من يجلس على الحرير أو الحضور لاستماع الآلة حرام ويحتث تسقط الاجابة للوليمة وكذلك تسقط بنظر قوم لمن يأكل أو باختلاط النساء بالرجال^(٢) فمن أجاب حينئذ فقد عصى أبا القاسم كما أن من لم يجب مع توفر الشروط هو عاص له وقد نظم شيخ الشيوخ سيدي التاودي شروط الاجابة بقوله .

لمسلم من غير بُعد أو قُحِّلَ أو حظر أو نظر قوم من أكل
أو قَصَدَ الفخر بما به فعل أو أكل المدعو ثوباً أو بَصَلَ
أو خلط النساء بالرجال أو عرف الداعي بسوء الحال
أو كان امرأة وليست محرماً أو امرداً يخاف منه مائماً
وإن دعاك اثنين قَدَمَ أو لا وإن تساوبا فادنى منزلاً
ولشيخ القصار

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير من ٤١٣ ج ٤ .

قال ابن القطان في الحديث السابق : وهو ضعيف وقال النووي لا يصح وأقره الزركشي وقال العراقي رفعه غير صحيح لأن في إسناده من لم يسمَّ أما الحديث الثاني الذي رواه البيهقي فيه علي بن حماد قال المداقطني متروك وعبد الله بن عبد العزيز بن أبي داود قال أبو حاتم أحاديثه منكروة وقال ابن الجنيدي ريساوي قلساً وإبراهيم بن طهمان يخلف فيه .

(٢) قارن هذا الكلام بما نشأه الآن في الأعراس من الإختلاط وفعل المنكرات التي أصبحت معروفة ولا حول ولا قوة إلا بالله .

تسعُ أبي منها أولوا أحلام واضمم السنية
إلا بحال ضرورة تدعو لها مع حسن نية
وهي الشهادة والوسا طة والحكومة في القضية
وكذا الامامة والوديع عة والتعرض للوصية
ثم الاجابة لطلما م وللوليمة والمهذبة
فسد الزمبان واهله إلا القليل من البرية

واعلم : أن من جملة الأمور المحرمة المانعة من حضور المجلس الذي هي فيه السور المذهبة بالذهب الخالص أو المتفضة بالفضة الخالصة فإنها حرام على الرجل والمرأة كما نص على ذلك المواق عند قول الشيخ خ وجاز للمرأة اللبس مطلقاً فإنه نقل عن ابن يونس^(١) ما يقتضى حرمتها وكذلك نص الخطاب على حرمتها عند قول خ لا كُسرير فإنه نقل عن ابن شاس^(٢) في الجواهر ما يقتضى حرمتها على الرجال والنساء وسياقي نصهما في الحائقة إن شاء الله فيحرم الحضور في مجلس ... اشتمل على هذه السور وإن لم يستند إليها أحد لأن العلة في تحريمها وهي السرف ... موجودة ولو من غير استناد وأما ستور الحرير الخالصة فلا يحرم إلا استناد الرجال إليها قال العارف القاسمي في حاشيته على المختصر عند قول خ في الوليمة كفرش حرير وقد ذكر ابن عرفة أن ما كان من ذلك أي من الحرير الخالص لمجرد الزينة بحيث لا يستند إليه ولا يجلس عليه أن الاظهر خفته قال ولا يصح كونه مانعاً من وجوب الاجابة للولائم وكذا قال ذلك الثنائي .

وقد كتب الولي الصالح سيدي رضوان إلى تليذه العلامة القصار ما نصه الحمد لله وصلى الله على من لا نبي بعده سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

(١) ابن يونس : أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي البغلي إمام عالم مالكي فرضي . أحد الأربعة الذين اعتمد خليل ترجيحاتهم في مختصره ألف كتاباً جامعاً لمسائل المدونة والموافق توفي سنة ٤٥١ هـ سنة ١٠٥٩ .

(٢) ابن شاس : عبد الله بن نجم الدين محمد بن شاس (وقيل شاس) البجلي السدي المصري المالكي الفقيه . له الجواهر النجبية في مذهب عالم المدينة وكرامات الأولياء توفي سنة ٦١٦ هـ . سنة ١٢١٩ م .

وبعد فإن سيدي طاهر الكبير مريض وعندهم الحيطة^(١) وقد مر بي ما أظن أنه لا يخفى عليك وأنا محتاج إلى عبادته ولا أدري هل ذلك يصل إلى التحريم أو الكراهة فاكذب لي بما عندك في ذلك والسلام عليكم ورحمة الله فأجاب بما نصه : الحمد لله وعليكم السلام يا سيدي الحبيب إن كان الحيطة حريراً أو فيه صور منع وإلا جاز والسلام على سيدي الحبيب من غلامه القصار اهـ من خط أبي حامد الزرهوني^(٢) ف قوله إن كان حريراً أي خالصاً يستند إليه أحد من الرجال وقوله أو فيه صور ضعيف لأن الصور لا تحرم إلا إذا كانت منجسة لها ظل كما نظم ذلك الشيخ على الأجهوري بقوله .

ومشال ذي ظل إذا دام حرماً وما لم يدم أيضاً وأصبح خالفاً
وما ليس ذا ظل وصاحب مهنة فترك له أولى وقبت المخالفاً
وإن بمر عنها فهو يكره ثم ذا بغير تمائيل الجمادات فاعرفا
فأما تمائيل الجماد فجائز كناقص عضو من سواء بلا خفا

وصواب هذا الشعر الأخير أن يقال فيه ، كمقطوع رأس من سواء بلا خفاء لأنه ورد على كلامه أنه يقتضي أن تصوير حيوان بغير يد مثلاً جائز وليس كذلك نعم تصويره بغير رأس جائز كما يفيد الإصلاص المذكور وكذلك نص الحرشي والزرقاني في باب الوليمة على أن تعليق الحرير من غير استناد رجل إليه لا يمنع من الإجابة للولائم وسلم كلامهما كل من حشى عليهما والله أعلم .

(١) أخيطي : نوع من السائر . . من حاطه بحوطه حوطاً ولعل المعنى مأخوذ من أن السائر تتخذ للاحتياط من الناس والله أعلم ولم أجدهم هذه اللفظة في اللسان .
(٢) يظهر أن الأسماء التي ذكرها المؤلف مؤخرأ (رضوان ؟ والقصار وسيدي طاهر وأبو حامد الزرهوني) هي أسماء لعلماء ومنسوبة معاصرين للمؤلف !؟

الفصل السابع

في أدلة عدم وجوب إنكاره على من نكح الضعيف
الذي لم يستند بضعفه في الإختیار

يدل على ذلك ما قاله عياض^(٢) ونصه لا ينبغي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يحمل الناس على اجتنبه ومذهبه وإنما يغير منه ما أجمع على إنكاره^(٣) اهـ المقصود منه . وكذا يدل عليه قول ابن سراج إذا جرت عادة الناس بشيء ولم يكن متفقاً على تحريره فليتركوا وما هم عليه إلى آخر كلامه المتقدم في الفصل الخامس والشاهد في قوله فليتركوا ما هم عليه وكذا يدل على ما ذكر كلام ابن لب^(٤) ونص المقصود منه إذا عمل الناس على قول لبعض العلماء فلا ينبغي إنكاره وكذا يدل عليه كلام أبي اسحق الشاطبي ونصه :

(٢) عياض : عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى . . الحنصلي المالكي (القاضي عياض أم الفضل) محدث حافظ مؤرخ ناقد مفسر فقيه أصولي شعري الخ . . قاضي غرناطة من تلاميذه الشفا بتعريف حقوق المصنف ، الاماع في أصول الرواية والسماع والشبهات الخ .

(٤) قال الغزالي في الإحياء في تعداد الشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يكون كونه متكرراً أو مائلاً اجتهد فكل ما هو في محل الاجتهاد فلا حصة فيه فليس للحنفي أن ينكر على الشافعي أنه كره العنب والضيع ومتروك التسمية . . الخ ٣٢٥/٢ ، وقال ابن الإخوة القرشي في معالم القرية في أحكام الحبة : « لأنه ليس له أي المحسوب - حمل الناس على اعتقاد ولا يتقدم إلى مذهبه ولا أن يأخذهم في الدين برأيه مع تنوع الاجتهاد فيه . . » / ص ٧٤ .

(٥) ابن لب : فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الشلبي المالكي الأندلسي النرناطي أبو سعيد متكلم فقيه أصولي له : شرح الجمل للزجاجي وشرح تصريف التسهيل وفتاوى توفي سنة ٧٨٢ هـ سنة ١٣٨٩ هـ .

الأولى عندي في كل نازلة يكون لعلماء المذهب فيها قولان فيعمل الناس على موافقة أحدهما وإن كان مرجوحاً في النظم أن لا يتعرض لهم أحد المقصود منه . وكذا يدل على ما ذكر كلام عز الدين ونصه من أن شيئاً مختلفاً فيه يعتد بتحريمه أنكر عليه لانتهاكه الحرمه وإن اعتقد تحليله لم ينكر عليه إلا أن يكون مدرك المحلل ضعيفاً ينقبض الحكم بمثله في الشرع لبطالته أحد نقله عنه القرافي وسلمه وكذا نقله عنه بواسطة القرافي المواق وأفره وكذا نقل الأجهوري والحرشي مثل كلام ابن عبد السلام المتقدم عن الشيخ زروق في شرح الارشاد وقيلاه وكذا نحو ما لابن عبد السلام لوالد الخطاب في طرده على الرسالة وكذا مثل ذلك للزرقاني في باب الجهاد فإنه قال ما معناه لا ينكر إلا الحرام المجمع عليه أو ما الحق به والملاحق به هو ما كان ضعيف المدرك أي الدليل وضعيف المدرك هو ما ينقض الحكم بمثله وما ينقض الحكم بمثله هو ما خالف القواعد أو الإجماع أو النص أو القياس الجلي^(١) فتحصل من كلام هؤلاء العلماء الأعلام أن من فعل ما هو حرام ولم يعتد بالإجماع على تحريمه ولا ضعف مدرك محله لا يجب الإنكار عليه وإن كان مخالفاً للمشهور نعم يحرم على الإنسان أن يتبعه في ذلك الفعل كما مر في الفصل الخامس وكذا يحرم الحضور في مجلس يقبل فيه ذلك الفعل كما مر في الفصل السادس وهذا كله في النهي على جهة الوجوب وأما على جهة الاستحباب فهو مطلوب في المكروه فأولى فيها هو حرام على المشهور قال الشيخ الرهوني في كتابه المسمى بالتحصن والمنعة ممن اعتقد أن السنة بدعة الذي يدل عليه كلام « المدخل » في غير ما موضع وكلام غيره أن التنبيه أي تنبيه العلماء العوام على ذلك أي على أن يجتنبوا المكروه هو المطلوب قال لأن ما كان متفقاً على كراهته إذا سكنت عنه من رآه من العلماء ظن عوام الناس أنه مطلوب ومستحب أحد .

هذا كله في غير المجمع عليه وما في معناه أما المجمع عليه وما بمعناه فيجب الإنكار إذا توفرت شروطه قولاً واحداً ويدل على ذلك قول عياض كما مر ونصه

(١) قال ابن فرحون في نبذة الأحكام في أصول الفقهية ومناهج الأحكام :

« وقد نص العلماء على أن حكم الحاكم لا يستقر في أربع مواضع وينقض وذلك إذا وقع على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص الجلي أو القياس . . . ثم شرع في ضرب أمثلة لكل قسم . . ج ١ - ص ٥٦ - ولعل المقصود النص والقياس الجلي -

« وإنما يغير منه ما أجمع على إنكاره » وكذا قول ابن سراج فيما مر عنه ولم « يكن متفقاً على تحريمه فليتركوا وما هم عليه » فإن مفهومه أنه إذا كان متفقاً على تحريمه لا يتركهم على ما هم عليه بل ينكر عليهم إن وجدت شروط الإنكار والألم يحضر معهم وكذا يدل عليه قول ابن لب إذا عمل الناس على قول لبعض العلماء فلا ينبغي إنكاره فإن مفهومه أنهم إذا عملوا عملاً لم يُصايف قول عالم من العلماء أنه ينكر عليهم وكذا يدل عليه كلام الشاطبي المتقدم فإن مفهومه أن من عمل عملاً لم يوافق قولاً أنه يتعرض لهم بالإنكار عليهم وكذا يدل على وجوب الإنكار على من فعل فعلاً مدرك محله ضعيف كلام عز الدين المتقدم وكلام القرافي والمواق والأجهوري والحرشي والشيخ زروق ووالد الخطاب والزرقاني .

فإن قلت : ما ذكرته من وجوب النهي عن المنكر إذا كان مجمعاً على تحريمه أو ضعف مدرك محله مخالف لقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾^(٢) قلت : لا مخالفة أصلاً لأن معنى الآية على ما صححه ابن جزري لا يضركم من ضل بعد أن لم يفد أمركم ونهيكم^(٣) وهذا المعنى أوضحه الجمل^(٤) بقوله معنى عليكم أنفسكم أي بعد أن أمرتم بالمعروف ونهيتهم عن المنكر فلم يفد أمركم ونهيكم فبعد ذلك ألزموا حال أنفسكم فإن لم تفعلوا ذلك ضركم ضلال من ضل لأن الأقرار على الضلال ضلال وقيل المراد لا يضركم من ضل من أهل الكتاب كما جاء عن مجاهد وابن جبير عن أبي بكر الصديق وزاد أن الآية ليست نازلة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجاء عنه أيضاً رضي الله عنه أنه قال يوماً على المنبر يا أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية وتضعونها في

(١) المائدة آية ١٠٥ .

(٢) التسهيل لابن جزي ج ٦ ص ١٩٠ وليست هذه عبارته وعبارته هكذا :

« والقول الصحيح فيها ما ورد عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :

« مروا بالمعروف واتقوا عن المنكر فإذا رأيتم شعباً مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة وأعجاب ذي رأيه برأيه فليكن بخوصة نفسك وذم عوامهم » ومثل ذلك قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه :

ليس هذا بزمان هذه الآية قولوا الحق ما قيل منكم فإن رُدَّ عليكم فعليكم أنفسكم ١ هـ .

(٣) الجمل : سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المصري الشافعي المعروف بالجمل (أبو داود مقرر لقبه . . له الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين . وفتوحات عبد الوهاب بتوضيح شرح منيح الطلاب ، والواهب الحمدية . . توفي سنة ١٢٠٤ هـ - ١٢٩٠ م .

غير موضعها ولا تدرون ما هي وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الناس إذا رأوا منكراً فلم يغيروه عمهم الله بعقاب فأمروا بالمعروف وأنها عن المنكر ولا تغتروا يقول الله عز وجل ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾ فيقول أحدكم علي نفسي والله لتأمرن بالمعروف أو لتستملن الله عليكم شراركم فيسومونكم سوء العذاب ثم ليدعوا خياركم فلا يستجاب لهم ^(١) » أه كلامه رضي الله عنه وفي أبي السعود ^(٢) ما نصه ^(٣) ولا يتوهم أن في هذه الآية رخصة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع استطاعتها كيف لا ومن جملة الاهداء أن ينكر على المنكر حسياً ففيه الطائفة قال صلى الله عليه وسلم « من رأى منكراً فاستطاع أن يغيره فليغيه بيده فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فليقله ^(٤) » أه كلامه وعنه صلى الله عليه وسلم ما من قوم عمل فيهم منكر وسن فيهم قبيح فلم يغيروه ولم ينكروه إلا وحق على الله يعذبهم بالعقوبة جميعاً ثم لا يستجاب لهم ^(٥)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وعبد بن حيد وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان والدارقطني والضياء في المختارة وغيرهم عن قيس بن أبي حازم قال :

قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه وقال : يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اعتديتم ﴾ وإنكم تضمنونها على غير مواضعها وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

إن الناس إذا رأوا المنكر ولم يغيروه أو شك أن يعذبهم الله بعقاب وفي لفظ لابن جرير عنه « والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعذبكم الله منه بعقاب » فتح التقيير الشوكاني ج ٢ ص ٨٤ .

(٢) أبو السعد محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (أبو السعد) فقه أصولي مفسر شاعر عارف باللغات . . له التفسير المنسوب إليه المشهور به « إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم » بضاغة القاضي في الصكوك نهات الأجداد ، تحفة الطلاب . . . توفي سنة ٩٨٢ - سنة ١٥٧٤ م .

(٣) راجع تفسير أبي السعد : ج ٢ / ص ٩٨ .

(٤) « من رأى منكراً فليغيه بيده . . . » هكذا يدون قوله فاستطاع أن يغيره الحديث رواه أحمد ومسلم والأربعة عن أبي سعيد (الأربعة أي أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي رواية ابن ماجه « فاستطاع » .

(٥) « ما من قوم . . . نصه : « ما من قوم يحمل فيهم بالنعاصي هم أعز وأكثر ممن يعمله ثم لم يغيروه إلا عمهم الله تعالى منه بعقاب » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان عن جرير قال البيهقي في جامعه : (ح) أي حسن وقد رواه البيهقي أيضاً في الشعب عن الصديق رضي الله عنه .

أه من الجمل بالمعنى . وبما تقدم تعلم أن معنى فعلك بخيرصة ^(١) نفسك المذكور في الحديث أنه لا يضرك من ضل بعد أن تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر والله أعلم والحديث المشار إليه هو ما رواه الحاكم وغيره عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال سألت عنها أي عن الآية السابقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « مروا بالمعروف وأنها عن المنكر فإذا رأيتم شحاً نهاية البخل - مطاعاً - أي يطيعه صاحبه - وهوئ - أي ميل النفس إلى القباح متبعاً أي يتبعه صاحبه - ودنيا مؤثرة أي يؤثرها صاحبها على الآخرة - واعجاب أي سرور كل ذي رأي برأيه - فعليك بخيرصة نفسك وذرعواهم ^(٢) » أه والحاصل أن الإنسان قبل هذا الزمان المذكور في هذا الحديث الشريف مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المرة بعد المرة إلى أن يفعل ذلك المعروف ويترك ذلك المنكر للقدرة على ذلك لكثرة أهل الدين وأما في هذا الزمان فإنما هو مأمور بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . . . فإذا فعل ذلك فلا يضرك من ضل وشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . . . كما في الترقائي معرفة كل ^(٣) وأن لا يؤدي ذلك إلى ما هو أعظم منه مفسدة وأن يقتل الافادة والأولان شرطان للجواز فيحرم عند فقدهما والثالث للوجوب فيستقط عند عدم ظن الافادة ويبقى الجواز إن لم يتأذى بدنه أو عرضه والا انتفى الجواز أيضاً قاله الترقائي ^(٤) وانظروا أن هذا القيد يعلم من الثاني وقد أشار بعضهم لهذه الشروط بقوله .

معرفة المنكر والمعروف والظن في افادة الموصوف والأمر فيه من أشد المنكر كقتل نفس في قيام الخمر فإن قلت : من وقع منه الحضور اسماع الآلة أو الحضور مع من جلس على الحرير الخالص المسمى بالمصمت هل يعتقد الحرمة كما هو المشهور ويستغفر الله تعالى أو يقلد من يقول بالإباحة قلت : في ذلك تفصيل فإن كان حضوره لضرورة كالخوف على نفسه أو ماله أو عرضه قلد من يقول بالجواز لأن فائدة القول

(١) خيرصة في نص آخر وبخاصة نفسك .

(٢) الحديث رواه أيضاً أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه كذا أخرجه العراقي في الاحياء وقد نخلل الحديث جملة تفسيرية معترضة من الشارح .

(٣) معرفة كل : أي كل من المعروف أو المنكر .

(٤) قاله الترقائي في التفريق : الفرق السبعون والمائتان ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٨ .

الضعيف العمل به عند الضرورة وإن كان حضوره اختياراً اعتقد الحرمة واستغفر الله تعالى ولا يتفقه تقليد الضعيف حينئذ فإن اعتقد الإباحة في هذه الحالة بعد أن علم أن المشهور الحرمة فقد عصى الله تعالى مرتين مرة لحضوره ومرة لاعتقاد الإباحة وكما أنه يحرم عليه اعتقاد الإباحة في هذه الحالة كذلك يحرم عليه أن يحضر ذلك وهو جاهل بالحكم للاجماع على أنه لا يحل لأمرىء مسلم أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه والله أعلم .

الفصل الثامن

في أدلة جواز العمل بالضعيف الذي لم يشتمل
ضعفه للضرورة يوماً ما دلت الفتوى رافقكم بحسب

وأما دليل جواز العمل بالضعيف للضرورة يوماً ما فقد نص عليه جماعة من المتأخرين كالولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي فإنه قال وأرتكاب الرخصة يوماً ما للضرورة سائغ أحد المقصود منه . ومراعاة بالرخصة القول الضعيف وتوابعه يوماً ما معناه في بعض الأوقات فبقيد أنه عند الضرورة لا يعمل بالضعيف في كل وقت وإلا كان في معنى تتبع الرخص الذي سيأتي الكلام عليه في الفصل التاسع وكالعلامة الشيخ بناتي ونص المقصود منه فائدة ذكر الأقوال امتناع الحكم بغير المشهور ليعمل بالضعيف في نفسه إذا تحقق ضرورته نقل ذلك عن المستاوي وكالعلامة ابن أبي جميل ، كما يدل عليه كلامه سابقاً الفصل الرابع ونص المقصود منه عرض لي فعل أمر مشهور مذهب مالك معه قال واضطرت إلى فعله فوجدت لا أصبح وابن حبيب جوازه فقلدتها إلى أن قال فقال لي أي سيدي إبراهيم المصمودي مالك فقلت يا سيدي ذنوبي فقال لي على الفور أن من يقلد أصبح وابن حبيب لا ذنوب عليه وكالامام أصبح فإنه قال ينتظر إلى أمر الناس فيما اضطروا إليه مما لا بد لهم من ولا يجدون العمل إلا به فارجو أن لا يكون به بأس إذا عم أحد نقله عنه في المعيار ونقله عنه بواسطة المعيار العلامة التسولي وكالتسوسي والزبائي في نوازلهم فإنها نصا على أنه يحق للإنسان أن يقلد في خاصة نفسه الضعيف عند الضرورة وأما دليل حرمة الحكم والفتوى بغير المشهور فقد نص عليه جماعة من العلماء العاملين منهم الشيخ سيدي محمد بناتي فإنه نقل عن المستاوي ما نصه ولا

يجوز للمفتي أن يفتي بتبني المشهور لأنه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه ولذلك سدوا الذريعة فقالوا يمنع الفتوى بتبني المشهور خوفاً أن لا تكون الضرورة حقيقة لا لأجل أنه لا يعمل بالضعيف إذا تحققت الضرورة يوماً ما تأمل والله أعلم اهـ منه بلفظه . معنى قوله لا لأجل الخ أنه لا يصح قياس عمل الانسان في نفسه على الفتوى لغيره لوجود الفرق بينهما وهو تحقق الضرورة في عمل نفسه وعدم تحققها في الفتوى لغيره .

ومنهم العلامة الرهوني فإنه قال في باب الفقد من حاشيته على الزرقاني ما نصه وقد نص غير واحد على أنه لا يجوز الفتوى ولا الحكم بالمرجوح بالإجماع حكاه القرافي في غير ما موضع ونص الامام ابن عرفة والشيخ السنوسي والعلامة العقباني وغيرهم على أنه لا يعتبر في أحكام قضاة وقتهم إلا ما وافق المشهور ومذهب المدونة فكيف بقضاة وقتنا اهـ منه بلفظه .

ومنهم العلامة المازري فإنه قال أثناء جواب له مذكور في آخر نوازل الهبات والمصداقات والعق من المعيار ما نصه ولست أحمل الناس على غير المعروف والمشهور من مذهب مالك وأصحابه لأن الورع قل بل كاد يعدم والتحفظ على الديانات كذلك وكثرت الشهوات عند من يدعي العلم ويتجاسر على الفتوى ولو فتح لهم باب مخالفة المذهب لاتسع الخرق على الرافق وهتكوا حجاب هيئة المذهب وهذا من المفاسد التي لا يخفاء فيها قاله السناري في تاليفه في الاستنباط .

ومنهم العلامة أبو زيد سيدي عبد الرحمن الفاسي فإنه ذكر في تحفة الأكابر أن كل من استمر على تقليد قول غير محقق أو رجح بغير معنى معتبر فقد خلع الرتبة واستند إلى غير شرع وأنه زاد الأمر في هذه الأزمنة على قدر الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدوداً في حجج الإباحة والإعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفاً فيه بين أهل العلم وذكر أن التصميم على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياء وأشياء ذلك هو التقليد المذموم ثم قال .

فإن قلت : الاختلاف رحمة وتوسيع في الأقوال والوقوف مع المشهور أو

الموافق للدليل أو الرجح عند أهل النظر والذي عليه أكثر المسلمين تحجير على رأي واحد وميل بالناس إلى الخرج وما جعل عليكم في الدين من حرج^(١) .

قلت : قال أبو اسحق الشاطبي هذا خطأ كله وجهل بما وضعت له الشريعة فإن عامة الأقوال الجارية في مسائل الفقه التي تدور بين المفتي والائيات وأهوى لا يعدوها فإذا عرض العامي نازله على المفتي وهو قائل له أخرجني من هواي ودلني على اتباع الحق فلا يمكن والحال هذه أن يقول له في مسئلتك قولان فأختر لشهدتك أيها شئت فإن معنى هذا تحكيم للهوى دون الشرع ولا ينجي من هذا أن يقول ما قلت إلا بمنزلة عالم لأنه حيلة من جملة الخيل التي نصبها الناس بقية من تحير والقال وشبكة لئلا تغراض الدنيوية ونسليط للمستفتي العامي على تحكيم أهوى بعد أن طلب منه إخراجهم عن هواه ورمي في عمالة وجهل بالشريعة وغش في النصيحة اهـ ثم قال وقال مالك ليس الخلاف كما قال ناس فيه توسعة^(٢) قال ابن الصلاح لا توسعة فيه بمعنى أنه غير بين أقوالهم من غير توقف على ظهور الرجح وفيه توسعة بمعنى أن اختلافهم يدل على أن الاجتهاد مجالا فيما بين أقوالهم وأن ذلك ليس بما يقطع بقول متعين لا مجال للاجتهاد في خلافه اهـ كلام تحفة الأكابر وما ذكره من السؤال والجواب وكلام ابن الصلاح كله أصله من جواب لبعض الأئمة الفاسيين نقله في المعيار ونقله أيضاً الزناتي ، في نوازل فتواه أي أبو زيد أو رجح بغير معنى معتبر فالمعنى الغير المعتبر شرعاً في الترجيح هو ترجيح أحد القولين على الآخر بالصحة أو المجاورة أو الأمانة أو قضاء الحاجة قال أبو اسحق الشاطبي رحمه الله تعالى لا يصلح للحاكم ولا المفتي أن يرجح في حكمه أو فتواه أحد القولين بالصحة أو الأمانة أو قضاء الحاجة قال وإنما الترجيح بالوجوه المعتبرة شرعاً وهذا متفق عليه بين العلماء اهـ كلام الشاطبي .

والوجوه المعتبرة شرعاً في الترجيح هي الترجيح بالا علمية أو الأورعية أو

(١) ما جعل عليكم في الدين من حرج أي آية من سورة الحج : ٧٨ .

(٢) قول مالك رضي الله عنه كما ذكره الشاطبي في المواقفات :

« روى ابن وهب عن مالك أنه قال : ليس في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

سعة وإنما الحق في واحد » ج ٤ ص ١٢٩ .

كنزة الأدلة إلى غير ذلك مما ذكره ابن السبكي في كتاب التعادل والتراجع^(١) ومثل ما ذكره الشاطبي ذكره العلامة القرافي ونصه لا ينبغي إذا كان في المسئلة قولان أحدهما فيه تشديد والآخر فيه تخفيف أن يفتى العامة بالتشديد والخواص من ولاية الأمور بالتخفيف وذلك قريب من الفسوف والحياة في الدين والتلاعب بالمسلمين وذلك دليل على فراغ القلب من تعظيم الله تعالى وإجلاله وتقواه وعلى عمارته باللعب وحب الرياضة والتقرب للخلق دون الخلق فتعود بالله من صفات الغافلين قال وإلحاحكم كالقتي في هذا أه كلام القرافي ومثل ما للشاطبي والقرافي للبايجي ونصه أن كون العالم يفتي للعامة بالقول المشدد وللخاصة بالقول الخفيف لا يجوز بإجماع المسلمين أه وقوله أي أبي زيد الاختلاف رحمة أشار به إلى قوله صلى الله عليه وسلم « إختلاف أمي رحمة وكان الإختلاف على من قبلنا عذاباً أو قال **بَيِّنَةٌ** » . . . « هلاكاً » والمراد بالأمة في هذا الحديث الصحابة فمن بعدهم من المجتهدين كما يؤخذ ذلك من كلام ابن الصلاح وغيره ومعنى كون اختلافهم رحمة أنه لا يجوز للمجتهد أن يتبع واحداً معيناً منهم من غير ترجيح قوله بالاجتهاد وقوله أي ابن الصلاح يدل على أن للاجتهاد مجالاً فيما بين أقوالهم يقيده

(١) نص ابن السبكي في جمع الجوامع أنه « لا يجب البحث عن الأرجح من المجتهدين فإن اعتد رجحان واحد منهم تعين والراجح علماً فوق الراجح ورعاً في الأصح » حاشية المطالع على شرح المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٤٣٦ .
فذلك هذا القول على جواز تقليد المتفوض .

(٢) حديث الاختلاف أمي رحمة قال في الجامع الصغير : « نصير المقدسي إلى الحجة والبيهقي في الرسالة الأشعرية بنبر سند وأورده الحلبي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تقبل إلينا » وقال السخاوي في المقاصد الحسنة :

رواه « البيهقي في المدخل من حديث سليمان ابن أبي كريمة عن جوير بن الضحاك عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « منها أوثق من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه » فإن لم يكن في كتاب الله فسنن مني ماضية » فإن لم تكن سنة مني فما قال أصحابي إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأما أخذتم به اعتدلتهم واختلاف أصحابي لكم رحمة » ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني والبيهقي في مسنده بلفظه سواء ، وجوير ضعيف جداً ، والضحاك عن ابن عباس منقطع . وقد عزاه الزركشي إلى كتاب النصير المقدسي مرفوعاً من غير بيان لسند ولاصحابيه ، وكذا عزاه العراقي لادم بن إياس في كتاب العلم والحكم بدون بيان بلفظه اختلاف أصحابي رحمة لأمي قال : وهو مرسل ضعيف ، وبهذا اللفظ ذكره البيهقي في رسالته الأشعرية بغير إسناد وفي المدخل له من حديث سفيان عن أنس بن حيد عن القاسم بن محمد . . . ص ٢٦ - ٢٧ وليس في الحديث زيادة « وكان الاختلاف على من قبلنا عذاباً » . . . أو هلاكاً .

أنه ليس للمجتهد إذا كان تابعياً مثلاً أن يحدث قولاً زائداً على أقوال الصحابة وإنما له ترجيح أحد أقوالهم على مقابله .

وقد صرح بهذا المعنى العلامة الصعدي ونصه فإذا اختلفت الصحابة في مسألة على قولين جاز لواحد من الصحابة أن يحدث قولاً ثالثاً فإذا انقض عصر الصحابة بحيث لم يبق منهم أحد فليس للتابعين أحداث قول ثالث وإنما لهم ترجيح قول من أقوال الصحابة وكذلك إذا اختلف التابعون على قولين جاز للتابعين أحداث قول ثالث دون تابع التابعين وهكذا لما في الخروج عن المجتهدين من خرق الإجماع وخرقه حرام أه المقصود منه .

وكذا صرح بذلك ابن السبكي في كتاب الإجماع^(١) ونصه مع شرحه فعلم تحريم أحداث قول ثالث في مسألة اختلف فيها أهل عصر على قولين أه وكذا صرح بذلك العلامة الرهوني في باب النقد عند قول خ فيؤجل أربع سنين حيث قال وفي ابن يونس ما نصه قال عبد الوهاب وإنما قلنا أن الإمام يكشف عن خبره أن رفعت زوجته ذلك إليه ثم يضرب له أجل أربع سنين ليؤجل الضرر عنها ولا يجوز له ضرب الأجل قبل السؤال والبحث لجواز أن يكون حياً وإنما ضرب له أجل أربع سنين لإجماع الصحابة^(٢) على ذلك ثم قال وقال أبو عمران أحسن ما يعتد

(١) في شرح المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي : « فعلم تحريم أحداث قول ثالث في مسألة اختلف أهل عصر فيها على قولين وأحداث التفصيل بين مستثنى لم يفصل بينهما أهل عصر إن خرقه أي إن خرق الثالث والتفصيل الإجماع بأن خلافاً ما اتفق عليه أهل العصر بخلاف إذا لم يخرقه » ص ٢٣٣ - ٢٣٤ ج ٢ .

وقد عقد الإمام الأمدي فصلاً لهذه المسألة في كتابه الإحكام فقال :

« المسألة التاسعة عشرة : إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين هل يجوز لمن بعدهم أحداث قول ثالث ؟ »

اختلفوا فيه : فذهب الجمهور إلى المنع من ذلك خلافاً لبعض الشيعة وبعض الحنابلة وبعض أهل الظاهر . . . والمخار فيه في ذلك إنما هو التفصيل وهو أنه إذا كان القول الثالث مما يرفع ما اتفق عليه القولان فهو ممتنع لما فيه من مخالفة الإجماع . . . وإما إن كان القول الثالث لا يرفع ما اتفق عليه القولان بل وافق كل واحد من القولين من وجه ومخالفه من وجه فهو جائز وإن ليس فيه خرق للإجماع » ج ١ - ٣٨٩ - ٣٨٨ .

(٢) لعله يقصد الإجماع السكوني على تحديد عمر رضي الله عنه هذه المدة . . . وإلا فإن المسألة تختلف فيها بين المالكية وغيرهم . . . وذلك أن رجلاً انتسبته الجن على عهد عمر بن الخطاب فأنت امراته عمر فأمرها أن تربص أربع سنين ثم أمر وليه بعد أربع سنين أن يطلقها ثم أمرها أن تعتد فإذا -

عليه في تصحيح أربع سنين للمفتودان يقال أن عُمر وعثمان وغيرهما من جميع من ذهب إلى إبانة المرأة من عصبته مع تجويز حياته اتفقوا على توقيف أربع سنين والمخالفون لهم قالوا لا تنكح أبداً حتى تيقن وفاته فإذا كان للسلف قولان لم يميز إحداث الثالث بعد انقراضهم وإنما يجوز لمن بعدهم التمسك بما رآه أصوب من ذلك أهد منه بلنظرة أهد كلام رهوني ثم نقل بعده عن المقدمات ما نص المقصود منه ووجب الانقضاء عليها أي على الأربع سنين لأن الزيادة عليها والتمسك عنها لحرق للاجماع لأن الأمة في المفتود على قولين :

أحدهما أن زوجته لا تنزوح حتى يعلم موته أو يأتي عليه من الزمان ما لا يحيا إلى مثله .

الثاني أنها يباح لها التزويج إذا اعتدت بعد تربص أربعة أعوام فلا يجوز إحداث قول ثالث^(١) أهد منه بلنظرة وكما أن العالم الذي اختلافه رحمة هو المجتهد كذلك العالم المذكور في قول الأئمة من قلده عالماً لقي الله سالماً هو المجتهد أيضاً خلافاً للعوام فإنهم إن حلفوا بالثلاث في كلمة واحدة مثلاً يستلثون من يفتي لهم بما يوافق هواهم وهم عائلون أنهم إن سألوا من يراقب الله تعالى أفتى لهم بالثلاث فيحتجون لأنفسهم بأنهم قلدوا عالماً ومن قلده كان سالماً وقد علمت أن هذا الاحتجاج باطل كما أن فتوى من أفتى لهم بذلك باطلة وهو جاهل فقد نفل في المعيار أن الشيخ أبا الحسن الصغير سئل عن من طلق زوجته ثلاثاً في كلمة على أن أسقطت^(٢) كالتها فراجعها بالغرب ثم مرض فمات فأجاب بأن الاجماع على منع ما فعله ولا عبرة بالخلاف الشاذ الذي فيه ويجد فاعله إن كان لا يحيل الحكم فلما

= انقضت عدتها تزوجت فإن جاء زوجها خير بين امراته والصداق « رواد ابن أبي شيبة في مصنفه . . . »

نصب الرابة للزبلي ج ٣ ص ٤٧٦ - ٤٧٢ .

(١) المقدمات لابن رشد (الجذ) ص ٤٠٧ .

(٢) أسقطت كالتها فراجعها بالغرب « هكذا بالأصل . والبراة مضطربة وربما كان الأصل هكذا » إن أسقطت في النهار فراجعها بالغرب ثم مرض . . . فانظره .

مات فأت الحد ولا ميراث لها ولا يلحق به الولد أهد وهو في الدر الثير^(١) أيضاً وقال المازري أن مذهب المتقدمين وجرى عليه فتاوى المتأخرين والعمل عليه الثلاث لحديث ابن عمر^(٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين قال له ابن عمر يا رسول الله أرأيت لو طلقها ثلاثاً إن الثلاث تقع مع معصية الله تعالى وفي التبصرة الفرحونية^(٣) قال ابن القاسم فالذي يطلق امرأته البتة فيرفع أمره إلى من لا يرى البتة فجعلها واحدة فيتزوجها قبل أن تنكح زوجاً غيره يفرق بينه وبينها وليس هذا من الاختلاف الذي يفر إحد أحكم به أهد وقد سئل ابن رشد عن من يرد المطلقة ثلاثاً في كلمة واحدة وينحيل في جعلها طلقة واحدة فأجاب الكاتب برد المطلقة والمفتي بذلك جاهل فليل المعرفة والعلم ضعيف الدين فقل ما لا يسوغ له باجماع العلماء إذ ليس من أهل الاجتهاد فيخالف به فقهاء الامصار مالكا والشافعي وأحمد وأبا حنيفة وأصحابهم رضي الله عنهم وفرضه تقليد علماء وقته ولا تصح مخالفتهم برأيه والواجب نهيه فإن لم ينه أذب وكانت جرحه تستقط امامته وشهادته أهد نقله أبو حفص الفاسي^(٤) وقال الفقيه أبو الفضل راشد^(٥) في رجل يفتي

(١) الدر الثير على أجوبة الشيخ أبي الحسن الصغير لمحمد بن محمد البعمري الأندلسي الشافعي المعروف بابن سيد الناس .

(٢) حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني في مس . وذلك أن ابن عمر طلق امرأته بطلقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بطلقتين عند الغروب . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله قد أخطأت السنة والسنة أن تستقل الظهر فتطلق لكل فيه « فأمرني فراجعتها فقال : إذا هي طهرت فطلق عند ذلك أو أمسك ، فقلت يا رسول الله : أرأيت لو طلقها ثلاثاً أكان يحل لي أن أراجعها فقال : لا كانت تبين منك وتكون معصية « سن الدارقطني ج ٤ ص ٣١ وأخرجه أبيه في مجمع الزوائد ج ٤ ص ٣٣٦ والطبراني في معجمه . وقال الزبلي في نصب الرابة : وذكره عبد الحق في أسكنه من جهة الدارقطني وأعله بحل بن منصور وقال رواد أحمد بالكذب انتهى . قلت : لم يعلمه البيهقي في المعرفة إلا بعبء الخراساني : وقال أنه أن في الحديث يزادات لم يتابع عليها وهو ضعيف في الحديث لا يقل ما نرد به . انتهى . . . وراجع تنم ما قاله في نصب الرابة ج ٣ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٣) تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومنازع الأحكام لابن فرحون ج ١ ص ٥٦ .

(٤) أبو حفص الفاسي أبو حفص عمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف الفاسي الفهري المالكي إمام فقهه . . من أشاره شرح قواعد الشرحي شرح على التحفة وشرح الزرقانية توفي سنة ١١٨٨ هـ ، سنة ١٧٧٤ .

(٥) أبو الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي (أبو الفضل) فقه مالكي توفي في فاس سنة ٦٧٥ هـ سنة ١٢٧٦ م له الحلال والحرام . وحاشية المدونة والفتاوى .

العامة برجعة المطلقة ثلاثاً في كلمة واحدة إن تلك الفتوى جرحة وأنها أعظم من إحدى الكبائر المجمع عليها لأن الخلاف الشاذ لا يعد خلافاً ولأن خلاف الواحد والاثنين من أهل العصر لا يعد خلافاً ولا حجة في فتواه لمن قلده غير أنها شبهة تدفع عنه الحد خاصة وتوجب العقوبة على المفتي أحد وقوله تدفع عنه الحد يُريد به إذا كان جاهلاً أما إذا كان عالماً فيجد كما تقدم ذلك عن أبي الحسن وأما ما روي (١) أن أبا الصنبياء قال لابن عباس ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرنا من خلافة عمر ترد إلى واحدة قال نعم فقال الباجي معنى هذا الحديث أنهم كانوا يوقعون طلاقاً واحدة بدل انفاذ الناس اليوم ثلاث تطبيقات ويدل على صحة هذا التأويل أن ابن عباس كان يفتي بالثلاث إلى أن مات فتني القسطلاني (٢) ما نصه عند أبي داود يستند صحيح من طريق ابن

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ٤٦ وللحديث رواية أخرى عن ابن عباس نفسه من طريق غنيفة ، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استمجلوا في أمر كانت لهم فيه أئنة فلو امتنعوا عليهم فلغضبوا عليهم ، ج ٤ - ١٨٤ .

وأخرج مثله أحمد في مسنده ج ١ ص ٢٦٥ و ٢٦٤ . ولهذا السبب اعتبر سكوت الصحابة إجماعاً منهم على ذلك . . . وأن الرجل إذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً فهي ثلاث وإن نوى واحدة بالإجماع الذي انعقد في عهد عمر ولا يحفظ أن أحداً في عهده خالفه ، موسوعة الإجماع سعدي أبو حبيب - ج ٢ ص ٧٥٤ ولكن المسألة خلافية قال النووي : واختلف العلماء فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجمهور العلماء من السلف : يقع الثلاث وقال طاووس وبعض أهل الظاهر : لا يقع بذلك إلا واحدة وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق والشهيد عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء وهو قول مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق . وقال الحافظ ابن حجر : وإذا طلق ثلاثاً مجعولة وقعت واحدة وهو منقول عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير نقل ذلك ابن مغيث في كتاب الوثائق له وعزاه لمحمد بن وضاح . . . ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار ويعتجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى . راجع الشلحلي المغني على الدارقطني لأبي الطيب العظيم آبادي . . . ج ٤ / ص ٤٧ والمسألة تحتاج إلى أفراد بحث بكامله لها . . . ونيل الأوطار للشوكاني ١/١٦٧ .

(٢) ارشاد الساري شرح صحيح البخاري ٨ : ١٢٣ وحديث أبي داود جاء في باب نسخ المراجعة بعد الثلاث تطبيقات ج ١ ص ٣٤٣ . .

مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثاً فسكت حتى ظننت أنه رادها اليه ثم قال ينطلق أحدكم فيركب الأحوقة ثم يقال يا ابن عباس يا ابن عباس إن الله تعالى يقول ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وأنت لم تتق الله فلم يجعل لك مخرجاً عصيت ربك وبانت امرأتك أحد وأما ما روي عن عكرمة أن وكان ابن يزيد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقال ابن عباس إنما ذلك واحد فأرجعها إن شئت فقال الطحاوي (١) هذا حديث منكر والله أعلم وقال سيدي عبد الباقي الزرقاني عند قول خ في فصل طلاق التفويض ولو علقها بمغية شهراً فتقدم ولم تعلم وتزوجت فكأوليين ما نصه كما قالوا فيمن طلق زوجته ثلاثاً وتزوجها قبل زوج ودخل بها فإنه يحد ولم يعذروه بالعقد الفاسد قاله الشارح أحد منته بلغظه والشاهد في قوله ثلاثاً فإنه شامل لما إذا كانت دفعة واحدة وكلامه هذا سلمه مشهور بناني والتاودي والرهوني والله أعلم وقال في الرسالة وطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة ويلزم أن وقع قال القلشاني هذا مما لا يعلم فيه خلاف عند جمهور العلماء وقال ابن ناجي (٢) هو المعروف من المذهب وقال ابن العربي ما ذهبت ديكاً قط بيدي ولو وجدت من يرد المطلقة ثلاثاً لذبحته بيدي وقال المازري نصرهم ابن مغيث لا أغاثة الله وقال جوسوس لزوم الثلاث للحائض بذلك متفق عليه ونقل ابن عبد البر الإجماع على لزوم الثلاث وابن مغيث (٣) قاس ما قاله على قول مالك أن من رمى بسبع حصيات في مرة واحدة يبيى على واحدة وقد عاب العلماء عليه هذا القياس أحد وقال الشيخ التاودي بن سودة نفعنا الله به ولا خلاف في ذلك أي في

(١) الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك . . . الأزدي الحنبري الطحاوي المصري الحنفي الفقيه والمحدث الحافظ والمؤرخ صاحب التصانيف الكثيرة : أحكام القرآن واختلاف الفقهاء والتاريخ الكبير ، معاني الآثار نواذر الفقه . . . توفي سنة ٣٢١ هـ ، سنة ٩٣٣ م .

(٢) ابن ناجي أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي فقيه مالكي ، حافظ من آثاره : شرح المدونة ، والشافي في الفقه وشرح رسالة ابن أبي زيد . . . ومشارك أنوار الفلوق توفي سنة ٨٣٧ هـ - سنة ١٤٣٤ م .

(٣) ابن مغيث : أحمد بن مغيث بن أحمد بن مغيث الصوفي الطليطل النالكي (أبو جعفر) عالم مشارك في اللغة والنحو والتفسير توفي سنة ٤٥٧ هـ ، سنة ١٠٦٥ م من تصانيفه الوثائق والمقت في علم الشروط .

لزم الثلاث إذا أوقعها في مرات وكذلك في مرة وحكى عليه أبو عمر^(١) الإجماع وحكى التلمساني أن عندنا قولاً إننا يلزمه واحدة ولا عبرة به وذكر ابن عربي في فتوحاته^(٢) أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم (في المنام فسأله عن المطلقة ثلاثاً باللفظ الواحد في المجلس الواحد فقال :) هي ثلاث لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره قال فقلت له لعل قوماً من أهل العلم يجعلون ذلك طلقة واحدة فقال صلى الله عليه وسلم أولئك حكموا بما وصل إليهم فقلت له ما أريد إلا ما تحكم به أنت وما لو وقع منك ما كنت تصنع فقال هي ثلاث لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره اهـ زاد الشيخ المتأودي بعده وقد تقرر أن العمل بالراجع واجب لا راجع اهـ .

فالواجب على أهل العلم أن لا يفتروا إلا عن علم وأن لا يفتروا إلا بالمشهور أو الراجح ومن الراجح ما جرى به العمل كما مر ويجب عليهم أيضاً أن يزجروا من حلف بالطلاق ويذكروا له كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم وكلام العلماء الدال على الزجر كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تحلفوا بالطلاق ولا بالعناق فإنها من أيمان^(٣) » وكقول سيدي العربي الفاسي وقد اتفق العلماء على التسفيه بالحلف بالطلاق والعناق ونصوا على تأديب الخالف بهما وكما يجب عليهم ما ذكر يحرم عليهم الفتوى بالضعيف ولو ادعى المفتي له أن الضرورة أجأته لأننا نتحقق ضرورته كما نتحققها من نفسنا وكون الإنسان قد يطلع على ضرورة غيره بسبب صحة أو مجاورة نادر لم يلتفت العلماء إليه نعم إذا سمع العامي من العالم تقرير قول ضعيف في مجلس الدرس مثلاً جاز له العمل به لضرورة نفسه وأما إذا أراد العالم أن يكتب لعمام أقوال العلماء مشهورها وضعيفها فإن ذلك حرام عليه لأن الواجب أن لا يخبره إلا بالمشهور كما صرح بذلك سيدي عبد الرحمن الفاسي في تحفة الأكابر ومن العوام من يكذب على العلماء فيسبب لهم ما لم يقولوه وهو منكر

(١) أبو عمر نقله بقصدا به أبو عمر : ابن عبد البر القرطبي صاحب الاستيعاب والاستذكار الواردة ترجمته سابقاً .

(٢) لم أجده في الفتوحات .

(٣) حديث « ولا تحلفوا بالطلاق ... » لم أجده بهذا اللفظ وهناك أحاديث أخرى كقوله صلى الله عليه وسلم « من لعب بطلاق أو عناق فهو كما قال » الذي رواه الطبراني عن أبي الدرداء وقوله « ثلاث لا يجوز اللعب فيهن الطلاق والنكاح والعناق » الطبراني عن فضالة أو قوله « من حلف على عين فرأى غيرها خيراً فليأمنها إلا طلاق أو عناق » الطبراني عن ابن عباس .

عظيم قال عليه الصلاة والسلام « من كذب على عالم فكأنما كذب على الرسول ومن كذب على الرسول فكأنما كذب على الله ومن كذب على الله فليتبوأ مقعده^(١) من النار .

واعلم أنه يجب على الخليفة أن يرد الفتوى إلى من هو أهل لها كما أنه يجب عليه أن يمنع منها من ليس أهلاً لها قال العلامة سيدي محمد بن عبد السلام بناني نقلاً عن ابن خلدون^(٢) ما نصه للخليفة أي يجب على الخليفة تصفح أهل العلم والتدريس ورد الفتوى إلى من هو أهل لها وأعاته على ذلك ومنع من ليس أهلاً لها وزجره لأنها من مصالح المسلمين في أديانهم اهـ المقصود منه وفي نوازل المعيار في كلامه على الذين يفتون بغير علم ما نصه فإن فتنة هؤلاء في الأمة أشد ضرراً من الخوف والجوع ونهب الأموال والنفس وذلك أن من هلك من هنالك أي بالجوع والقتل فإلى رحمة الله وكريم عشوه ومن هلك دينه فإلى لعنة الله وعظيم سخطه أعاذنا الله والمسلمين اهـ وفي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن شر الناس عند الله يوم القيامة عبد أذهب آخرته بدنياه غيره^(٣) » أي ومن أفنى غيره بدون علم أو بشاذ فهو كمن أذهب آخرته بدنياه غيره وأخرج ابن عساكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من أفنى بغير علم لعنته ملائكة السموات والأرض^(٤) » وروى المحاسبي^(٥) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من عالم إلا ويسئل عن ثلاثة أشياء عما أفنى به هل كان عن علم أو عن جهل وهل

(١) حديث من كذب على عالم ... لم أنف على غرضه ولكن حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار حديث متواتر مروى عن ما يقارب مئتين صحابياً راجع نظم المتناثر للكتاني ص ٢٠ - ٢٤ .

(٢) راجع المقدمة ص ٢٢٠ فصل الخطط الأدبية الخلفية .

(٣) حديث أن شر الناس ... أخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي أمامة رضي الله عنه : بلفظ (من شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة عبد أذهب آخرته بدنياه غيره) قال في الزوائد : هذا إسناد حسن سويد بن سعيد مختلف فيه قال السندي : قلت وكذا شهر بن حوشب . ج ٢ / ص ١٣١٢ .

(٤) حديث من أفنى بغير علم ... أخرجه ابن عساكر في تاريخه عن علي أمير المؤمنين رضي الله عنه ورواه عنه أيضاً ابن لال والديلمي .

(٥) المحاسبي : الحارث بن أسد المحاسبي البصري (أبو عبد الله) الصوفي للتكلم الفقيه المحدث له تصانيف كثيرة ، كالغمل ، ونهيم القرآن ، والرعاية ، ورسالة المسترشدين ، والزهد ... الخ توفي سنة ٢٤٣ هـ - سنة ٨٥٧ م .

نقص بذلك وجه الله العظيم أو غيره وهل أراد وصول الفائدة والتفصيحة أو الكبير والاستعلاء ^(١) اهـ ويرحم الله القائل .

كم عالم ليست له سلامة لكونه يخاف من سلامة
يخاف من مقالة الانسان ولم يخف من غضب الرحمن
كم جاهل بقلبه العوام انه بحر العلم لا يرام
فيستلونه ويفي الهالك من غير حكم الله عند ذلك
لانه إن ترك الجوابا نقص في قلوبهم وخابا
كم فاجر مبتدع سحر يكون عندهم من الأبرار اهـ والله أعلم

الفصل السابع

في دليل كون الضعيف الذي لم يستمر ضعفه
انما يعمل به للضرورة يوماً ما لا في كل ضرورة

يدل على ذلك كلام شيخ الشيوخ سيدي عبد القادر القاسي في جواب له
مذكور في نوازل ونص المنصود منه وارتياب الرخصة ^(١) يوماً ما للضرورة سائغ
اهـ والشاهد في قوله يوماً ما فإنه يفيد أن ارتكاب الرخصة الذي هو العمل
بالضعيف إنما يسوغ ويجوز للضرورة يوماً ما ولا يجوز ذلك في كل ضرورة لأنه
يؤدي إلى تتبع الرخص المنهي عنه وكذا يدل على ما ذكر كلام الشيخ المستاوي فإنه
قال بعد أن تكلم على أنه يجوز للإنسان أن يعمل بالضعيف في نفسه للضرورة ما
نصه إذا تحققت الضرورة يوماً ما اهـ نقله الشيخ بتاتي أول باب القضاء عند قول
خ فحكم بقول مقلده .

واعلم أن تتبع الرخص له صور .

منها أن يتبع الانسان الأقوال الضعيفة المدرك وهي المخالفة للنص أو
القواعد أو الاجماع أو القياس الجلي كانت هذه الأقوال الضعيفة في مذهبه أو
خارجة عن مذهبه فهذه يحرم اتباعها اجماعاً باتفاق ابن عبد السلام وغيره .

ومنها أن تكون تلك الرخص لم يقل بمجموعها مجتهد واحد وهي الصورة
التي فرضها القرافي والبرزلي ^(٢) والمازري والسيوطي والقاضي اسمعيل المالكي

(١) البرزلي : أحمد بن محمد بن المثل البلوي أبو القاسم البرزلي بضم الموحدة المالكي التونسي
القيرواني فقيه ، كان إماماً بالزيتونة . توفي بتونس سنة ٨٤٤ هـ - سنة ١٤٤٣ م له : السديان
الكبير في الفقه ، النوازل ، والفتاوى .

(٢) حديث ما من عالم . . لم أجده بهذا اللفظ ويبدو أنه من كلام أحد العلماء . وقد وردت معانيه في
السنة الشريفة كحديث « من أفنى بغير علم لعنة ملائكة السموات والأرض أخرجه ابن عساكر عن
علي رضي الله عنه وحديث من طلب العلم ليحاري به العلماء أو ليحاري به السفهاء ويصرف به
وجوه الناس إليه أدخله الله النار » رواه الترمذي والرخصة هنا غير الرخصة بالمعنى الأصولي
الاصطلاحي وهي « ما جاز فعله مع قيام المقتضي للمنع منها فقيده بعضهم بكونه لضرورة أو
حاجة وبعضهم بكونه لفرض التوسع » الإيهام بشرح الحاج لاين السبكي ص : ٨١ / ج ١ .

ونصه^(١) دخلت على المعتضد مرة فدفع إلي كتاباً فنظرت فيه فإذا هو قد جمع له فيه الرخص من زلات العلماء أي الأقوال الضعيفة من أقوال العلماء فقلت مصنف هذا زنديق أي عصى الله تعالى بهذا التأليف كعصيان الزنديق فقال لي الأمير اختلق هو أي أكذاب هو نسب للعلماء ما لم يقولوه؟ فقلت لا ولكن من أباح المسكر أي الذي لبس بخمر لم يبيح المتعة أي النكاح إلى أجل ومن أباح المتعة لم يبيح اغتناء أي الألقان بالألة الخفية وما من عالم إلا وله زلة أي قول ضعيف في مسألة ومن أخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه أي ذهب كمال دينه فأمر الأمير بالكتاب فأحرقه أهد فليس لنا مجتهد واحد أباح المتعة والمسكر والغناء جميعاً فلا يحل فعلها كلها ولو مع الاضطراب لأنه لم يقل بذلك أحد بل يحرم فعلها إجماعاً باتفاق ابن عبد السلام وغيره ولو لم تكن فيها مخالفة للنص وما ذكر معه وهذا الإجماع المذكور في الصورة الأولى ذكره ابن حزم وابن عبد البر لكن المعول عليه هو ابن حزم لأن ابن عبد البر قد حذر العلماء من إجماعاته كما حذروا من اتفاقات ابن رشد ومن خلافت اللخمي ومن أحاديث عبد الوهاب ذكر ذلك زروق والخطاب وبناني في باب الجهاد وأما في الصورة الثانية فكما ذكره ابن حزم وابن عبد البر ذكره القراني والبرزلي والمازري والسبوطي والقاضي اسمعيل .

ومن صور تتبع الرخص المنهى عنه أن يقلد الإنسان الأسهل من كل مذهب فيقلد نارة مالكا وقارة الشافعي وهذه الصورة الأصح حرمتها خلافاً لابن أبي هريرة^(٢) وعز الدين بن عبد السلام وقد تكلم على هذه الصورة ابن السبكي في جمع الجوامع ونصه مجزواً بشرحه والأصح أنه يمتنع تتبع الرخص في المذاهب بأن

(١) اسماعيل المالكي أبو اسحق اسماعيل بن اسحق بن حماد بن زيد بن درهم بن لامك الجعفي الأزدي ، القاضي ببغداد ، المالكي الفسري ، المحدث الفقيه توفي ببغداد سنة ٢٨٢ هـ - ٨٩٦ م - من آثاره : المستند ، أحكام القرآن ، القراءات ، الرد على محمد بن الحسن . الخ .

(٢) ابن أبي هريرة توفي سنة ٣٤٥ هـ سنة ٩٥٦ م .
الحسن بن الحسن بن أبي هريرة البغدادي الشافعي المعروف بابن أبي هريرة ، فقيه شافعي درس ببغداد وتخرج عليه خلق كثير مثل أبي علي الطبري والدارقطني . . من تصانيفه شرح مختصر الزلي . .

بأخذ من كل منها ما هو إلا هوون فيما يقع من المسائل إلى أن قال المحل^(١) وعن ابن أبي هريرة أن من تتبع رخص المذاهب لا يتسقى بذلك^(٢) أهد .

ومن صور تتبع الرخص المنهى عنه أن يتبع الإنسان القول الضعيف في كل وقت اضطر إليه فإن ذلك حرام كما أخذ من كلام سيدي عبد القادر الفاسي والمسنوي وبناني كما مر في أول هذا الفصل وهذه الصورة خالف فيها عز الدين ابن عبد السلام أيضاً .

بقيت صورة خامسة من تتبع الرخص ليست منهاً كما نص على ذلك القراني وهي اتباع الإنسان الأمور الهينة في مذهبه وإن كان فيها تشديد في مذهب غيره كتابعنا معشر المالكية الإمام مالكا في الأرواث فإنه رخص فيها كما قال في التحفة^(٣) ورخصوا في الزيل للضرورة الخ مع اتباعنا له في المياه فإنه أجاب التعطير في الماء الذي حلته نجاسة ولم تغيره ومع اتباعنا له في ترك الألفاظ في العقود كشراء الأخرس بالإشارة فإن اتباع جميع هذه الأمور الهينة جائز والله تعالى أعلم .

(١) شرح المحل على جمع الجوامع ببغدادية للبناني ص ٤٠٠ / ج ٢ .
(٢) المحل : محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم ، جلال الدين (المحل المصري الشافعي مفسر وفقه شافعي متكلم أصولي من تصانيفه مختصر التنبيه للشراري في فروع الفقه الشافعي . شرح جمع الجوامع للسبكي ، شرح التسهيل لابن مالك . . . توفي سنة ٨٦٤ هـ - سنة ١٤٥٦ م .
(٣) تحفة ابن عاصم . المجموع الكبير المتون ص ٩٩ وعبارته :

وتجس صفتة محظورة
ورخصوا في الزيل للضرورة

الفصل العاشر

في الدليل على أنه لا يجوز للمقلد الاعتراض على الكتاب والسنة
وعلى من ذهب الصحابة وفي ذكر العلامة في ذلك

أما دليل الأول فما ذكره غير واحد من العلماء أن المقلد لا يعمل بالآية ولا بالحديث إذا لم يأخذ بذلك إمامه لأن إمامه لم يترك الأخذ به إلا لنسخ ومعارض
ومن صرح بذلك الشيخ الامام أبو عبد الله محمد عlish نص على ذلك في مسائل
الطلاق من أجوبته ولفظه: ونظرنا في الأدلة والاتفاق والاختلاف فصول إذ وظفنا
معض التقليد واتباع الراجح أو المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ والشاهد في
قوله ونظرنا في الأدلة فصول ومن صرح به أيضاً سفيان بن عيينة فإنه (١) قال ما نصه
الحديث مضلة إلا للفقهاء أي أخذ المقلد بالحديث من غير معرفة النسخ والنسوخ
ضلال وإنما يأخذ بالحديث الفقهاء المجتهدون ثم أن محل امتناع المقلد من العمل
بالأدلة إذ أراد أن يثبت حكماً قال ابن مرزوق أي في كتابه المسمى « بتفريغ الدليل
الواضح المعلوم على جواز النسخ في كاغد الروم » القياس الممتنع على المقلد هو
الذي يثبت به حكماً في واقعة بالقياس على أصل ثابت بالكتاب والسنة والاجماع
فإن هذا لا يكون إلا للمجتهد المطلق أي الذي لا يتقيد بمذهب وأما القياس الذي
يستعمل في تخريج جزئية من نص كلية أو الحاق مسألة بتفسيرتها عما نص عليه
المجتهد بعد اطلاع المقلد على مأخذ إمامه فيها أو استعمال في تخريج قول من أفوا
الإمام في مسألة بقياس على قوله في مسألة أخرى تماثلها ولم يختلف فيها قوله بعد

(١) سفيان بن عيينة ، بن ميمون الهلالي الكوفي المكي (أبو محمد) محدث وفقيه ، من آثاره تفسير
القرآن الكريم ، وجزء فيه أحاديث ... توفي سنة ١١٦ هـ سنة ٨١٢ م .

اطلاعه على المدارك فلا يمتنع على المقلد^(١) اه نقله عنه ابن زكري ، على البخاري في باب ما جاء في اجتهاد القضاة وكذا نقله عنه ميارة في كبرىه ونقل مثله عن ابن عاشر^(٢) وعن صاحب المعيار ذكر ذلك كله في كتاب الطهارة واصل ذلك لابن عبد السلام في شرح ابن الحاجب .

مثال الآية المنسوخة حكماً لا تلاوة قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ ﴾^(٣) فإنها منسوخة بقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبِّصْنَ أَزْوَاجَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾^(٤) لتأخر الثانية في النزول وإن كانت متقدمة في التلاوة ورسم المصحف ومدار صحة كونها ناسخة على تأخرها في النزول لا في التلاوة وبيان هذا النسخ أن الآية الأولى دالة على أن المتوفى عنها تتربص أي تعتد حراً كاملاً فنسختها الثانية ودلت على أنها تعتد أربعة أشهر وعشراً وقال أبو السعود^(٥) ولعل الحكمة في تقدير العدة بهذا المقدار أن الجنين إذا كان ذكراً يتحرك غالباً لثلاثة أشهر وإن كان أنثى يتحرك لأربعة فاعتبر أقصى الأجلين وزيد عليه عشرة استظهار إذ ربما تضعف الحركة المباني في فلا يحس بها اهدو الحكمة في بقاء التلاوة وانتساح الحكم التنبيه على أن الله

(١) قال الإمام الشاطبي رحمه الله : « الاجتهاد على ضربين : أحدهما لا يمكن أن يتقطع حتى ينقطع أصل التكليف وذلك عند قيام الساعة والثاني يمكن أن يتقطع قبل فناء الدنيا . فاما الأول فهو الاجتهاد المتمشئ بتحقيق المناط وهو الذي لا خلاف بين الأمة في قبوله . ومعناه أن يثبت الحكم بتدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله . أي في تطبيقه على الجزئيات والحوادث الخارجية لا في أصل الاجتهاد وأما الثاني : وهو الاجتهاد الذي يمكن أن يتقطع فثلاثة أنواع : أحدها تنقيح المناط وذلك أن يكون الوصف المعبر في الحكم مذكوراً مع غيره في النص فينتج بالاجتهاد والثاني المسئ بتخريج المناط وهو راجع إلى أن النص الدال على الحكم لم يتعرض للمناط فكانه أخرج بالبحث وهو الاجتهاد القياسي وهو معلوم والثالث : هو نوع من تحقيق المناط المتقدم للذكر المرافقات ج ٤ ص ٨٩ - ٩٨ .

(٢) ابن عاشر : عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر . . الانتصاري الأندلسي القاسمي المالكي . عالم مشارك في الفراءات والنحو والتفسير وعلم الكلام والفقه والأصول له : المرشد المعين على الضروري وعلوم الدين ، الكافي في الفراءات شرح على مختصر خليل . . . توفي سنة ١٠٤ هـ سنة ١٦٣١ م .

(٣) سورة البقرة آية ٢٤٠ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٤ .

(٥) تفسير أبي السعود ج ١ ص ٢٧٠ وعبارته « إذ ربما تضعف الحركة في المبادئ فلا يحس بها » .

خفف علينا والذكير بنعمته^(١) ذكر معناه الباني على المحل^(٢) ومثال الآية المعارضة بما هو أقوى منها هذه الآية الناسخة فإنها لا يعمل بها في الحاصل لأنها وإن كانت تشمل الحاصل بظاهرها لكن عارضها بالنسبة للحاصل ما هو أقوى منها بصراحته وهو قوله تعالى في سورة الطلاق « وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ »^(٣) فهي من قبيل العام الذي دخله التخصيص .

ومثال السنة المنسوخة بالسنة حديث الرضوء مما مسه النار فإنه منسوخ بما تأخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو أنه أكل اللحم ولم يتوضأ كما في البخاري^(٤) وأما حديث إنما الماء من الماء^(٥) فليس بمنسوخ بما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل^(٦) زاد مسلم في رواية وإن لم ينزل ولا بما في ابن ماجه عن عائشة مرفوعاً إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل^(٧) لاختلاف الموضوع^(٨) فإن معنى الأول أنه إنما

(١) قال الزرقاني (محمد عبد العظيم) في متاعل العرفان في علوم القرآن .

« الآية بعد نسخ حكمها دون تلاوتها تبقى مفيدة للإعجاز وتبقى عبادة للناس . وتبقى تذكيراً بعبادة الله ورحمته بعباده حيث سن لهم في كل وقت ما يسير الحكمة والمصلحة من الأحكام يضاف إلى ذلك أن الآية بعد نسخ حكمها لا تخلو غالباً من دعوة إلى عقيدة أو إرشاد إلى فضيلة أو ترغيب في خير ومثل ذلك لا ينسخ بنسخ الحكم بل تبقى الآية مفيدة لأن النسخ لا يتعلق به . أي لأنه خير لا إنشاء حكم - ج ٢ ص ١١٣ .

(٢) حاشية الباني على شرح جمع الجوامع ج ٢ ص ٧٧ .

(٣) سورة الطلاق آية ٤ .

(٤) صحيح البخاري باب من لم يتوضأ من لحم النشاة ومن أكل السوق ج ١ ص ٦٣ .

(٥) حديث إنما الماء من الماء : رواه مسلم وأبو داود عن أبي سعيد ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه عن أبي أيوب . .

(٦) رواه البخاري في كتاب الغسل باب إذا التقى الختانان ج ١ ص ٨٠ .

كما رواه مسلم في باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل بالقاء الختانين ج ١ ص ١٨٦ كما رواه أحمد عن عائشة وأبو داود عن أبي هريرة وابن ماجه عن أبي هريرة .

(٧) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٠٠ حديث ٦٦١ بزيادة : وتوارت الحشفة .

(٨) راجع المسألة في كتاب الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار للهمداني ص ١٩ - ٢٣ حيث قال المؤلف بالنسخ وذكر ما يدل على تقدم الحكم المنسوخ وما قاله الشوكاني في نيل الأوتار ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٨٠ .

حيث ذكر الخلاف في ذلك وأن القول بالنسخ هو قول الجمهور . .

في تلخيص الخبير للسفلاي تخرج لطرق الحديثين ج ١ ص ١٣٤ - ١٣٥ ومثله في نصب الراية للزيلعي ج ١ ص ٨٠ - ٨٥ حيث جزم بالنسخ .

يجب الغسل مع عدم منيب الحشفة من رؤية المني بالبصر في اليقظة والنوم بالنسبة للذكر والأنثى لا من احساس المرأة بانفصاله عن مجله في اليقظة فهذا الحديث يدل للمشهور من مساواة المرأة للرجل ويكون فيه الرد على سند^(١) ومن تبعه كابن المنير^(٢) القائلين بوجوب الغسل على المرأة بالاحساس في اليقظة ويقولون معنى الحديث إنما الماء من رؤية الماء أي من العلم والاحساس به فيجعلون الرؤية المقدرة علمية والصواب أنها بصرية ويخصونه بالأنثى والصواب أنه عام في الذكر والأنثى كما أنهم يخصونه بيقظتها والصواب أنه يشمل يقظتها ونومها وموضوع الحديث الثاني والثالث هو منيب الحشفة وإذا اختلف الموضع فلا نسخ خلافاً للمحلى^(٣) حيث جعل حديث إنما الماء من الماء منسوخاً بالحديث الثاني لأنه فهم التعارض بينهما وليس كذلك والحصر المذكور في حديث إنما الماء من الماء اضافي قصد به إخراج وجوب الغسل على المرأة بمجرد الاحساس ولم يقصد به إخراج وجوب الغسل بالإيلاج مع عدم الانزال والله أعلم^(٤).

فائدة : حمل العلماء قوله صلى الله عليه وسلم في الحديثين المتقدمين فقد

= وقول المؤلف باختلاف الموضوع وأنه ليس بينهما نسخ هو خلاف رأي الجمهور .

(١) سند : لعنه سند بن عثان بن إبراهيم بن حريز بن الحسين الأزدي . فقيه جندل له الطراز في شرح المدينة توفي سنة ٥٤١ هـ - سنة ١١٤٦ م .

(٢) ابن المنير : هناك كثير من العلماء يسمون بنفس الاسم ولم يذكر المؤلف - للأصنف - ما يفيد الجزم بواحد منهم . . . لكن يبدو أن ابن المنير هذا ليس هو صاحب حواشي الكشاف المشهور وإنما هو شارح البخاري . (مقلد وجود هذا الرأي في شرحه له) .

واسمه علي بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن المختار . . الجلامي الاسكندراني حدث توفي سنة ٦٩٥ هـ - سنة ١٢٩٦ هـ والذي استمد من شرحه الحافظ ابن حجر الذي نقل عن ابن المنير هذا الرأي . .

(٣) حاشية العطار على شرح المحلى . . ج ٢ ص ١١٤ .

(٤) من مرجحات النسخ ما ذكره مسلم في صحيحه : أن سيب الحديث (إنما الماء من الماء) عن أبي سعيد قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى فبا حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم : اعجلنا الرجل فقال عتيان : يا رسول الله أرايت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن ماذا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما الماء من الماء . . . البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ج ١ ص ٢٦٠ .

وجب الغسل على العموم أي وجب الغسل بمنيب الحشفة من غير انزال على الفاعل والمفعول كان المفعول ذكر أو أنثى كان التغيب في القبل أو الصدر قال المناوي^(١) في الكلام على حديث إذا التقى الختانان الخ المراد ختان لرجل وخفاض المرأة فجمعها بلفظ واحد تغيباً وقوله فقد وجب الغسل أي على الفاعل والمفعول ولو بلا انزال فالمرجوب منيب الحشفة وذكر الختان أغلبي فيجب بدخول ذكر بلا حشفة في دبر أو فرج بهيمة اهـ منه باختصار . وقال ابن شعبان^(٢) جاءت السنة بوجوب الغسل إذا التقى لختانان وذلك إذا غابت الحشفة وإن لم يتزلا جميعاً إذا كانا بالغين مسلمين كان ذلك في قبل أو دبر نائمين أو مستيقظين طائعين أو مكروهين أو رجلين اهـ نقله الحطاب وسلمه ونحوه للشيخ زروق على الرسالة ولبهرام^(٣) في شامله وللمواق نقلاً عن ابن عرفة وللدردير^(٤) والشيخ عايش في شرحه ونوازله والخرشني^(٥) والزرقاني والسنهوري^(٦) فنلخص من كلام هؤلاء الاعلام أن قوله عليه الصلاة والسلام إذا التقى الخ ليس مقصوراً على ظاهره وهو ذكر الرجل وقبل المرأة بل المقصود منه أن الإيلاج يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كان في قبل أو دبر أنثى أو دبر ذكر وبه نعلم بطلان القول الثاني في كلام الجنان^(٧) ونصه عند قول خ ومنيب حشفة بالغ وهل يجب على الموطوءة في الدبر

(١) فيض القدير ج ١ ص ٣٠١ .

(٢) ابن شعبان : عبد القادر بن علي بن شعبان الشافعي القاهري توفي سنة ٨٩٢ هـ سنة ١٤٩٤ م .

(٣) بهرام : بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز . . . السلمي الدميمري المالكي ، المصري توفي سنة ٨٠٥ هـ سنة ١٤٠٢ م مؤلفاته : الشامل في فروع المالكية - شرح مختصر خليل . . .

(٤) الدردير : أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الأزهرى الخليلي الشهير بالدردير توفي سنة ١٢٠٦ هـ سنة ١٧٨٦ م . من تصانيفه اقرب المسالك ، فتح القدير في احاديث البشير النبوي ، ونخبة الاخوان .

(٥) الخرشني محمد بن عبد الله الخرشني (أو الخراشي) المصري المالكي فقيه اصولي تولى مشيخة الأزهر توفي سنة ١١٠١ هـ سنة ١٦٩٠ م له : فتح الجليل على مختصر خليل الفوائد النسبة على المقدمة السنوسية .

(٦) السنهوري هناك سالم السنهوري أبو النجاة شرح على مختصر خليل وعمل السنهوري أبو الحسن له شرح على مختصر خليل أيضاً وكلاهما مالكيان توفي الأول سنة ١٠١٥ هـ والثاني سنة ٨٨٩ هـ .

(٧) الجنان : محمد بن أحمد الجنان الأندلسي القاضي أبو عبد الله توفي سنة ١٠٥٠ هـ - سنة ١٦٤٠ م مالكي له حاشية على مختصر خليل .

غسل قولان لنفل ابن دقيق العيد قياساً على الخد وسماع ابن القاسم ورواه مطرف^(١) اهـ فالنصواب هو الأول في كلامه إذ هو المطابق لكلام الأئمة المتقدمين ونسبته الثاني لسماع ابن القاسم أي من مالك ورواية مطرف أي عن مالك في عدته فإن الذي لغيره إنما هو نسبة الأول لمالك وعن نسب الأول لمالك بهرام في شامله ومعنى قول الجنان قياساً على الخد أن الزانية في قوله تعالى والزانية^(٢) الخ فسرمت بالأجنبية الموطوعة في قبلها أو دبرها ثم قيس قياساً^(٣) أحروياً وجوب الغسل على الأجنبية الموطوعة في دبرها على وجوب الخد عليها بالوطء في دبرها وإنما كان أحروياً لأنه إذا وجب الخد الذي هو أشد فأحرى الغسل الذي هو أخف ثم إن هذا الغسل وإن كان مأخوذاً من الآية بالقياس على الخد لا بالصراحة فهو مأخوذ من عموم الحديث المتقدم والله أعلم .

تنبيه : قال تعالى ﴿والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يفسد ذلك﴾^(٤) الخ الإشارة لواحد من الثلاثة وهي الشرك والقتل والزنا فأفادت هذه الآية الشريفة أن الله يقبل توبة الزاني كما يقبل توبة المشرك وقاتل النفس وبها لها من فضيلة وما أفادته هذه الآية مصرح به في أحاديث منها ما أخرجه الطبراني مرفوعاً من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه^(٥) اهـ وقوله خرج منه الإيمان أي الكامل وروى أبو جعفر الثريائي ، عن ابن عمر مرفوعاً سبعة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ويقول ادخلوا النار مع الداخلين الفاعل والمفعول به ونكاح يده ونكاح البهيمة

(١) مطرف : مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الهلالي البصري أبو مصعب المدني الفقيه المالكي ثقة على خاله مالك بن أنس وعبد الله بن عمرو وروى عنه البخاري والذهلي وأبو حاتم ووثقه الدارقطني توفي سنة ٣٢٠ هـ .

(٢) سورة النور : ٢ .

(٣) القياس الأحروي يعني به قياس الأولى . قال الأمامي في الإحكام : القياس ينقسم إلى ما المعنى الجامع فيه باقتضاء الحكم في الفرع أولى منه في الأصل وإلى ما هو مساوياً وإلى ما هو أدنى ٢/٤ .

(٤) سورة الفرقان : ٦٨ .

(٥) الحديث رواه الطبراني عن شريك . ونقل المناوي قول الخافظ ابن حجر في الفتح أن سنده جيد وقد رمز السيوطي بالحذاء تحت ج ٦-١٤٢ .

ونكاح المرأة في دبرها والجامع بين المرأة وابنتها والزاني بحليلة جاره والمؤذى جاره حتى يلغنه^(١) ورواه الثعالبي ، في رياض الأنس عن سيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنه وله شاهد أيضاً من حديث أنس عند البيهقي وفي رواية بزيادة إلا أن يتوبوا من تاب تاب الله عليه .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرجت ذات ليلة بعدما صليت العشاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أنا بجارية منتقبة قائمة على الطريق فقالت يا أبا هريرة إني ارتكبت ذنباً عظيماً فهل لي من توبة فقلت لها وما ذنبك فقالت زنت وقتلت نفساً تعني ولدها من الزنا فقلت لها هلكت وأهلك وأهلك وأهلك توبة فشبهت وخرت مغشياً عليها فقلت في نفسي أفتى ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا فلما أصبح ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرته بخبرها وأعلمته بما أفتيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا لله وإنا إليه راجعون أنت هلكت وأهلك أين كنت من هذه الآيات والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر إلى رحياً قال أبو هريرة فخرجت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أعدو في سكك المدينة وأنا أقول من يدلني على امرأة سألتني البارحة كذا وكذا والنسيان يتولون جن أبو هريرة حتى إذا كان الليل لقيتها في الموضع فأعلمتها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لها توبة فشبهت فرحاً وسروراً وقالت حديقتي المساكين لذني^(٢) .

لنرجع لما نحن بسنده فنقول مصلياً على النبي الرسول فتحصل أن الآية والحديث لا يأخذ بهما المقلدون علة ذلك عدم إمكان معرفة النسخ والمنسوخ من ثم كان المقلد إذا أطلع على شرح الآية أو الحديث الصادر من مالك أو أصحابه جاز الاستشهاد بذلك الآية وذلك الحديث كاستدلالنا على وجوب اتباع الراجح بقوله تبارك وتعالى ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾^(٣) فقد روى ابن

(١) الحديث رواه الثريائي وليس الثريائي لم هو جعفر الثريائي وليس أبا جعفر وجعفر هذا هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستنصر عالم ومحدث حافظ . رحل من بلاد الترك إلى مصر . توفي سنة ٣٠١ هـ . سنة ٩١٣ م وله من التصانيف المتن ، ومتن ابن مالك . .

(٢) الحديث ذكره ابن جرير في تفسيره ج ١٩ ص ٢٧ وقال عنه السيوطي في الدر المنثور : أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه بسند ضعيف عن أبي هريرة . . . حديث ج ٥ ص ٧٩ .

(٣) سورة الزمر : ١٨ .

الفاسم عن مالك أنه رضي الله عنه أخذ من هذه الآية وجوب اتباع الراجح وكذلك يجوز لنا الاستشهاد على وجوب اتباع المشهور بقوله صلى الله عليه وسلم « يد الله مع الجماعة » فقد نقل في المعيار عن القاضي أبي سالم الزيناسي ، أنه أخذ وجوب اتباع المشهور من هذا الحديث هذا كله في المقلد وأما المجتهد فينظر في الأدلة لنفسه ولا يتقيد بكلام غيره ولذا قال مالك إذا كان كلامي مخالفاً للكتاب أو السنة فاضربوا به الحائط ومثل هذا الكلام ورد عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد فكلامهم مع من بلغ درجة الاجتهاد فاضربوه بأن الواجب عليه أن ينظر في الآيات والأحاديث ولا يقلدهم وكما أنه ليس لنا أخذ الأحكام من الآية والحديث ليس لنا اتباع كلام الصحابة رضي الله عنهم قال القرافي قال امام الحرمين أجمع المحققون على أن العوام أي المقلدين ليس لهم أن يتبعوا مذاهب أعيان الصحابة بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبوا ونظروا وبؤيو وهذبوا اه كلامه وقال الإمام المحلي (١) نقلاً عن امام الحرمين أيضاً المحققون على منع تقليد غير الصحابي للصحابي لارتفاع الثقة بمذهبه إذ لم يدون لا لنتخص اجتهاده اه ثم أعلم أنه اختلف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقليل كلهم مجتهدون وهو الذي اختاره ابن حجر (٢) في شرحه على التلميزة وعلمه بتوفر شروط الاجتهاد في جميعهم وبأنه لم يعرف أن واحداً منهم قلده غيره في مسألة من المسائل وهذا القول هو المأخوذ من كلام ابن السبكي في جمع الجوامع (٣) ونصه ممزوجاً بشرحه وتري الكل أي كل الصحابة ماجورين في ذلك أي فيما جرى بينهم من المنازعات لأنه مبني على الاجتهاد في مسألة ثلثة للمصيب فيها أجران أجر على اجتهاده وأجر على أصابته وللمخطيء فيها أجر واحد على اجتهاده كما ثبت حديث الصحيحين « أن الحاكم إذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر اه (٤) بتغيير يسير

(١) الباني على المحلي على جمع الجوامع من ٣٥٤ / ج ٢ .

(٢) ابن حجر : أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين ، المصنف في التصانيف الكثيرة ، منها شرح البخاري المسمى بفتح الباري ، ومنها الإجابة في تميز الصحابة ، وتقريب التهذيب وتهذيب التهذيب والدرر الكامنة وبلوغ المرام . . . الخ توفي سنة ٨٥٢ هـ - سنة ١٤٤٩ م .

(٣) الباني على المحلي ج ٢ ص ٤٢٣ .

(٤) حديث « لأن الحاكم إذا اجتهد . . . نص الحديث : إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران =

فأخذ منه أن أصحاب مولانا رسول الله صلى الله عليه وكلهم مجتهدون وإن كان فيهم المخطيء والمصيب فيكون الصحابة رضي الله عنهم قسمين وقيل إن الصحابة رضوان الله عليهم أقسام ثلاثة مقلد ومجتهد مصيب ومجتهد مخطيء والقول الأول هو الصواب . لأن اللائق بالنبي صلى الله عليه وسلم أن يكون أصحابه كلهم مجتهدين ثم ما ذكرناه من أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم المخطيء والمصيب هو الصواب المأخوذ من قول الإمام مالك رضي الله عنه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مخطيء ومصيب أي منهم مخطيء ومصيب وإن كان الجميع مجتهداً ثم قال مالك رضي الله عنه مخاطباً للمجتهد فعليك بالاجتهاد أي في ترجيح قول واحد من الصحابة على قول آخر منهم وليس مراده بالاجتهاد أن يجتهد في أحداث قول ثالث لم يقولوا به فإنه خرق للاجماع وهو حرام كما تقدم في كلام ابن الصلاح وابن السبكي والصعيدي وما صرح به مالك من أن فيهم المخطيء والمصيب هو المأخوذ من قول أهل الأصول أن المصيب واحد كما قال ابن السبكي في كتاب الاجتهاد (١) ونصه والصحيح وفقاً للجمهور أن المصيب واحد (٢) اه كلامه .

وأما قول البوصيري في همزته .

= وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد .

رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن عمرو بن العاص ورواه أحمد أيضاً ومسلم والبخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود عن أبي هريرة وذكره الكتاني في نظم المتناثر في الحديث المتواتر ص ١٠٥ .

(١) المعطوف على المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٤٢٩ .

(٢) هذه المسألة من المسائل الأصولية المختلف فيها ، فقال أبو الحسن الأشعري و القاضي أبو بكر الباقلاني وأبو يوسف ومحمد وابن شريح المسئلة التي لا قاطع فيها من مسائل الفقه كل مجتهد فيها مصيب ، وقال الأشعري والقاضي أبو بكر حكم الله فيها تابع لظن المجتهد فما ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وخالفه وقال أبو يوسف ومحمد وابن شريح في أصح الروايات عنه مسألة تسمى بالأشبه ، وهي أن في كل حادثة ما لو حكم الله لم يحكم إلا به وقال في المنحول : وهذا حكم عن الغيب ثم هؤلاء القائلون بالأشبه يعبرون عنه بأن المجتهد مصيب في اجتهاده مخطيء في الحكم أي إذا صادف خلاف ما لو حكم لم يحكم إلا به وربما قالوا مخطيء انتهاء لا ابتداء هذا آخر تنازع القول بأن كل مجتهد مصيب وقال الجمهور وهو الصحيح المصيب واحد وقال ابن السمعاني في التفريط - أي قواعد الأدلة - أنه ظاهر مذهب الشافعي ومن حكى عنه غيره فقد أخطأ اه ارشاد الساري - المستطلاح ج ١٠ : ٣٤٢ - ٣٤٤ .

كلهم في أحكامه ذو اجتهاد وصواب وكلهم أكفأ
أي الذي ظاهره أن كل واحد من الصحابة مصيب فمبني على ضعف كما
قاله ابن حجر في شرحه ونصه وهذا أي قول الناظم كلهم ذو صواب وإنما يأتي على
القول بأن كل مجتهد مصيب وأن الحكم عند الله تعالى تابع لظن المجتهد وهو وإن
كان قوياً في نفسه ضعيف بالنسبة لقائله والأصح أن المصيب واحد وهو الذي وافق
ما عند الله وله أجران وللمخطئ واحد كما في الحديث ولو قال وثواب لكان أولى
وعليه فعلى كرم الله وجهه هو المصيب فيما وقع بينه وبين معاوية رضي الله عنهما
ومعاوية مخطئ في خروجه عليه وله أجر واحد ولعلي المصيب أجران وفي حديث
آخر المصيب عشرة أجور اهـ كلام ابن حجر بمعناه .

وما ذكره من كون علي مصيباً معاوية مخطئاً نص عليه غير واحد من العلماء
وسبب منازعتها أنه لما قتل سيدنا عثمان رضي الله عنه في داره على يد الروافض
وامثالهم وعلى يد المتأول من غيرهم .

وحاصل هذا التأويل أنهم يقولون أن عمر رضي الله عنه كان لا يولي قريباً
له اهتماماً لنفسه وتباعداً عن الميل لأقاربه فهو الذي على الحق بخلاف سيدنا عثمان
الذي كان يولي أقاربه هذا كلامهم والصواب أنه أيضاً على الحق لأنه كان يرى
ذلك من صلة الرحم المأمور بها وذلك القتل بعد أن دخل عليه سيدنا علي رضي
الله عنه واستأذنه أن يقاتل من أراد قتله فلم يأذن له لكونه رأى النبي صلى الله عليه
وسلم فأخبره بقرب الانتقال إليه فاخترار رضي الله عنه أن يقتل شهيداً على بقاء
الحياة له مع جري دماء المسلمين فلما قتل رضي الله عنه بايع الناس سيدنا علياً
كرم الله وجهه فقال معاوية رضي الله عنه الرأي السديد أن تأخذ بثأر سيدنا عثمان
قبل نصب الإمام هذا اجتهاده رضي الله عنه وهو مخطئ فيه لأن أخذ الثأر لا
يكون إلا بالإمام ومن ثم أشار عليهم سيدنا علي بنصب الإمام قبل أخذ الثأر فكان
مصيباً ومن نص على أن سبب المنازعة ما تقدم ابن زكري على البخاري فإنه قال
وعائشة ومن معها لم ينازعوا علياً في الخلافة ولا دعوا إلى أحد منهم ليوصلوه وإنما
أنكروا على علي امتناعه قبل نصب الإمام من أخذ الثأر من قتله عثمان وكان علي
ينتظر اجتماع الكلمة وأن يتحاكم عليه أولياء عثمان فإنه ثبت على أحد بعينه أمه

عن قتل عثمان اقتصر منه فاختلفوا بسبب ذلك وخشي من نسب إليه قتل عثمان
من النصاص فابتدأ الحرب فلما انتشب الحرب لم يكن لمن مع عائشة بد من
القتال اهـ وقد أخذ العلماء وضوان الله تعالى عليهم من الحديث المتواتر وهو قوله
صلى الله عليه وسلم « ويح عمار تقتله الفئة الباغية »^(١) ما تقدم من كون سيدنا علي
رضي الله عنه مصيباً ومعاوية مخطئاً لأن عماراً كان ينصر سيدنا علياً وقتلته فئة
سيدنا معاوية .

وبما يدل أيضاً على أن المصيب هو علي ما ورد من أن من قتل في جيش علي
كرم الله وجهه أوبس القرني^(٢) الزاهد المشهود له بالخصوصية فإنه نصر علياً وكان
من الرجاله الراغبين معه حتى قتل ومن يدل على ذلك أيضاً أن عبد الله بن عمر
بعد أن ترك الحضور في تلك الفتنة لأنه كان يرى أولاً حرمة القتال في الفتنة رجع
عن ذلك ثانياً وندم على عدم نصرة علي وبما يدل على ذلك أيضاً قوله صلى الله عليه
وسلم « ايتكن صاحبة الجمل الأديب ، تنبئها كلاب الخوالب »^(٣) ، يقتل عن يمينها
وعن شمالها قتل كثيرة وتنجو بعد ما كادت « اهـ والأديب كثير الشعر ورد أن
عائشة لما بلغت ذلك الموضع نبعتها كلابه فقالت أي ماء هذا فقتل الخوالب فثالت

(١) الحديث متفق عليه وقد عده السيوطي في الخصائص متواتراً .

قال الكشي في نظم الثائر : « وقال الخافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الراضي قال ابن عبد البر
نوارث الأخبار بذلك وهو من أصح الحديث ... » ص ١٢٦ وقد ذكر المؤلف واحداً وتلاتين
صحاحياً رروا الحديث ...

(٢) أوبس القرني : هو أوبس من عامر .

من كبار التابعين وقد روى مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في :

« إن رجلاً يأتيكم من اليمن فقال له أوبس لا يدع باليمن غير أم له قد دس به يباس ورعا الله
فأذهب عنه إلا موضع الدينار أو الدرهم فمن ليه منكم فليستغفر لكم » .

كما قال فيه عليه الصلاة والسلام « خير التابعين » صحيح مسلم ١٨٨ - ١٨٩ .

(٣) حديث : « ايتكن ... » أخرجه البزار وأبو نعيم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « ايتكن صاحبة الجمل الأديب تخرج حتى تنبئها كلاب الخوالب يقتل
حرفاً قتل كثيرة تنجو بعد ما كادت » .

وأخرج الإمام أحمد قريباً منه . والأديب : كثير شعر الوجه والخوالب « موضع في طريق البصرة
محاذي البصرة ... » وقال أبو منصور الخوالب موضع يترئبعت كلابه على عائشة أم المؤمنين عند
مقلها إلى البصرة ... معجم البلدان ٢ ص ٣١٤ .

ما أظنني إلا راجعة ثم ذكرت الحديث المتقدم وقوله في الحديث البيهقي أي في نفس الأمر لا في ظنهم فهم معذورون لأنهم اجتهدوا وأخطأوا قاله ابن زكري على البخاري والله أعلم فأخذ من قول الإمام مالك رضي الله عنه فعليك بالاجتهاد أن المجتهد لا يجوز له تقليد الصحابة رضي الله عنهم بأن يقلد من شاء منهم من غير ترجيح قوله على قول آخر منهم كما أخذ من كلام الثوري وإمام الحرمين أنه ليس للمقلد تقليدهم أيضاً فتحصل حينئذ أنه لا يقلد الصحابة مجتهد ولا مقلد وأن العلة في ذلك بالنسبة للمقلد عدم تدوين مذهبهم لا نقص اجتهدهم حاشاهم من ذلك وأما بالنسبة للمجتهد فلكون الصحابي قد يكون مخطئاً .

إذا تقرر هذا فيرد سؤال وذلك أن يقال ما ذكرتموه مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم « أصحابي كالتنجوم بأبهم اقتديتم اهتديتم »^(١) وبيان المخالفة أنكم منعمتم المجتهد والمقلد من الاقتداء بهم وحاصل الجواب كما يؤخذ من كلام ابن الصلاح أن معنى الحديث أن الصواب لا ينحصر في واحد معين من الصحابة بحيث يجب على المجتهد الاقتداء به من غير نظر في الأدلة المرجحة بل المجتهد الذي جاء بعد الصحابة يرجح بالمرجح قول واحد منهم على قول آخر منهم فأبي واحد ظهر له صواب معه وجب عليه الاقتداء به واتباعه فقوله صلى الله عليه وسلم بأبهم اقتديتم وقد ظهر لنا أن نتكلم على هذا الحديث من وجوه أربعة :

الأول على سبب وروده .

والثاني على معناه بأبسط مما تقدم .

والثالث على سند .

والرابع على المخالط به .

(١) حديث أصحابي كالتنجوم . . . قال في كشف الخفاء : رواه البيهقي وأسنده الذيلعي عن ابن عباس يلتقط أصحابي بمنزلة النجوم في السماء بأبهم اقتديتم اهتديتم ج ١ ص ١٤٧ وقد ضعف ابن عبد البر كل الروايات المتعلقة بهذا الحديث وقال بأنها لا تصح أو لا تقوم بها حجة .
- جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٩٠-٩١ وقال عنه الشوكاني في إرشاد الفحول : « هذا ما لم يثبت قط » ص ٢٤٤ كما روى الحديث الدارقطني في التفضيل والبيهقي في المدخل من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس بنحوه من وجه آخر مرسلًا وقال : منه مشهور وأسنده ضعيف ولم يثبت في إسناده . . . وقال ابن حزم : هذا خبر مكذوب موضوع باطل .

أما سببه فهو ما ذكره العلامة الشيرازي^(١) في شرح الحديث الثامن والعشرين من الأربعين النووية عند قوله صلى الله عليه وسلم « فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي »^(٢) ونصه قد ورد أن رجلاً حلف لا يفتأ زواجه حيناً فافتاه سيدنا أبو بكر بأن الحين الأبد وافتاه سيدنا عمر بأنه أربعون سنة وافتاه سيدنا عثمان بأنه سنة واحدة وافتاه سيدنا علي بأنه يوم وليلة فعرض الرجل ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم فدعاهم فقال لأبي بكر ما دليلك على أن الحين الأبد فقال قوله تعالى في حق قوم يونس على نبينا وعليه الصلاة والسلام « ومتعناهم إلى حين » وقال لعمر ما دليلك على أن الحين أربعون سنة قال قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حين من الدهر » الإنسان آدم ألقى طينته على باب الجنة أربعين عاماً وقال لعثمان ما دليلك على أنه عام قال قوله تعالى « تَرَى أَكْثَرَهَا حِينٌ » وقال لعلي ما دليلك على أنه يوم وليلة قال قوله تعالى « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » فقال صلى الله عليه وسلم أصحابي كالتنجوم الخ وأمر الرجل أن يأخذ بقول علي تخفيفاً له ومذهبتنا موافق لما انفى به عثمان اهـ المراد منه .

وأما معناه فاختلف العلماء منه على أقوال ثلاثة الأول وهو الصواب ما تقدم عن ابن الصلاح وحاصله أن هذا الحديث في حق المجتهد الذي ترجح عنده بالأدلة قول صحابي على قول آخر من الصحابة فأبي واحد ظهر له الصواب معه اقتدى به واتبعه الثاني ما ذكره المزي المراد بهذا الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم يقتدي بهم جميعاً فيما نقلوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم وشهدوا به عليه فكلهم ثقة مؤتمن قال ولا يجوز في الحديث عندي غير هذا وقد اعترض عليه فكلهم ثقة مؤتمن قال ولا يجوز في الحديث عندي غير هذا وقد اعترض عليه بأن الحديث المتقدم يدل على أنهم يقتدون بهم ولو فيما قالوه إبراهيم خلافاً له الثالث ما

(١) الشيرازي إبراهيم بن مرعي بن عطية الشيرازي المالكي حدث وفقه له شرح على مختصر خليل وشرح ألفية العراقي توفي سنة ١١٠٦ - سنة ١١٩٤ م .
(٢) الحديث : رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود وأبو تميم وقال حديث جيد من صحيح حديث الثماني والترمذي وقال حديث حسن وفي نسخة حسن صحيح . . . فتح المين للشرح الأربعين لابن حجر الميمني ص ٢٢٢ .

ذكره أبو عمر بن عبد البر فإنه قال مع الحديث عندي أنه يجوز الاقتداء بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم للمقلد الذي جاء بعدهم إذ تناول الصحابة كلام الرسول تأويلاً مانعاً جازئاً ممكناً في أصول الفقه أحد كلام ابن عبد البر وكلامه أيضاً ليس بصواب لأنه مخالف لكلام أهل الأصول فإنهم نصوا على أن المقلد لا يجوز له أن يقلد واحداً من الصحابة لأن مذاهبهم لم تدون كما تقدم أيضاً ذلك .

وأما سنده فقال البزار^(١) هو حديث ضعيف لأنه روي من طريق عبد الرحمن بن زيد وأهل العلم قد سكتوا عن رواية حديثه وقال الشهاب الخفاجي^(٢) في شرح الشفاء أن هذا الحديث روي من طرق [أخرى] ضعيفة بل قال ابن حزم أنه موضوع أحد كلامه وقال الشيخ التاودي في شرحه على أربعين النووية نقلاً عن الحافظ ابن حجر في حريج أحاديث الرافعي^(٣) أن الحديث باطل قائلاً وعليه فما يذكر من الحكايات في سببه من اختلاف الصحابة في الذي حلف لا يطاق زوجته حيناً هل يلزمه الدهر أو أربعون سنة أو سنة واحدة أو يوم وليلة كله باطل عنهم أحد وقال أبو حيان^(٤) في كتابه النهر ، في تفسير قوله تعالى ﴿ تبييناً لكل شيء ﴾^(٥) أن هذا الحديث خير مكاذب باطل لم يصح قط أحد لكن قال العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشعراني رضي الله عنه في الميزان^(٦) ما معناه أن هذا الحديث وإن كان فيه مقال أي عند علماء الظاهر لكنه صحيح عند أهل الكشف أحد نقله الشهاب

(١) البزار : الحسن بن الصباح الواسطي البزار المتوفي سنة ٢٤٦ هـ - سنة ٨٦٣ م - الحافظ الثقة من تلامذة الإمام أحمد بن حنبل .

(٢) الخفاجي : أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (شهاب ، أبو العباس) لغوي أديب شارك في بعض العلوم توفي سنة ١٠٦٩ م - سنة ١٦٥٩ له : درة الخواص في أوهام الخواص للحريري ، تسميم الرياض في شرح الشفاء للفاضل عياض ... الخ .

(٣) التلخيص الخبير في تحريج أحاديث الرافعي الكبير ج ٤ ص ١٩٠ - ١٩١ حديث رقم ٢٠٩٨ وليس فيه القول الذي ذكره المؤلف رحمه الله .

(٤) النهر الماد من البحر لأبي حيان الأندلسي ج ٥ / ٥ ص ٥٢٦ وليس هذا قوله وإنما هو قول ابن حزم الذي نقله عنه من رسالته في إبطال القياس .

(٥) النحل ٨٩ .

(٦) الميزان الكبرى للشعراني ج ١ ص ٣٠ ومبارته : وإن كان فيه مقال عند الحديث فهو صحيح عند أهل الكشف .

الخفاجي والبيجوري^(١) والشيخ حسن العدوي^(٢) والملوي^(٣) في كبره على المنطق والصيان^(٤) في حاشيته على الشرح الصغير للملوي على المنطق وأيضاً بحث علماء الظاهر إنما هو في هذا اللفظ المخصوص .

وأما معناه فهو مسلم عندهم كتأييد ذلك المعنى بالحديث القدسي المذكور عند الملوي على المنطق ونصه فقد روي في الأحاديث القدسية أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم في السماء بعضها أضوا من بعض فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على خطي عندي يفتح الماء وسكون الدال^(٥) أحد وأما المخاطب به فالتحقيق أنه هو سائر المجتهدين من الأمة من غير احتياج إلى فرض حضورهم حسبما نص عليه تقي الدين السبكي نقلاً عن تاج الدين ابن عطاء^(٦) الله فإنه قال إن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات يرى ببصره في بعضها سائراً أمته الآتية بعده فيقول لهم لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه^(٧) قال ومثله يقال في الخطاب الذي نحن بصدده أحد وإذا كان هذا في

(١) البيجوري إبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري السعدي شيخ الجامع الأزهر ، مشارك في عدة علوم وله تأليف حاشيته على شرح ابن قاسم في المذهب الشافعي ، حاشية على الشامل ، وحاشيته على جوهرة التوحيد ... توفي سنة ١٢٧٧ - سنة ١٨٦٠ م

(٢) حسن العدوي : حسن العدوي الحمزوي المالكي ، فقيه ومحدث ومتكلم توفي سنة ١٣٠٣ - سنة ١٨٨٦ م له تصانيف الجوهر القريد على شرح إرشاد المريد ، تقرير على البخاري ، حاشية على الزرقاني على العزلة ، وتصيرة العصاة ...

(٣) الملوي أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجيري الشافعي الملوي الأزهرى توفي سنة ١١٨١ - سنة ١٧٦٧ له شرح المصروفية ، حاشية على شرح إسماعيل بن زكريا الأصبهاني ...

(٤) الصيان : محمد بن علي الصيان المصري الشافعي الحنفي ... عالم وأديب توفي سنة ١٢٠٦ هـ - سنة ١٧٩١ م تصانيفه إسماعيل بن زكريا في سيرة المصطفى ... حاشية على الشرح الصغير للمتوفي على السلم في المنطق ...

(٥) حديث : يا محمد أصحابك ... سبق تحريج حديث أصحابي كالنجوم . ولم أجده هذا الحديث بهذا اللفظ ...

(٦) ابن عطاء الله أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله السكندري الشافعي ، صوفي مشارك في علوم التفسير والحديث والفقه وله : التنوير في إسقاط التفسير ، لطائف المش ، الحكم ... توفي سنة ٧٠٩ هـ - سنة ١٣٠٩ م .

(٧) حديث لا تسبوا أصحابي رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي عن أبي سعيد .

حق النبي صلى الله عليه وسلم فكيف بالمولى جل جلاله ومن ثم اختار ابن زكري في السمع والبصر مذهب الصوفية القائل بعضهم نوديت في سري قل للجاهلين بي إن سمعي وبصري يتعلقان بالعدم الممكن وهذا آخر الكلام الذي تيسر على ما يتعلق بهذا الحديث .

ولنرجع لما نحن بصدده نقول مصلياً على النبي الرسول صلى الله عليه وسلم وكما أنه ليس لنا أن نتعلق بمذهب الصحابة رضي الله عنهم كذلك ليس لنا أن نتعلق بغير المذاهب الأربعة^(١) قال القرافي ورأيت للشيخ تقي الدين ابن الصلاح ما معناه أن التقليد يتعين هؤلاء الأئمة الأربعة دون غيرهم لأن مذاهب هؤلاء الأربعة انتشرت وانبسطت حتى ظهر فيها تنبيد مطلقها وتخصيص عامها وشروط فروعها حتى إذا أطلقوا حكماً في موضع وجد مكملاً أي مقيداً في موضع آخر^(٢) اء وقال البناني في حاشيته على المحلى ومثل الصحابي في ذلك أي في منع تقليده سائر من لم يدون مذهبه كسفيان الثوري وابن عيينة والزهري ودาวود والأوزاعي واسحق بن راهويه وغيرهم^(٣) اء ثم لا يخفى عليك أن المذاهب الأربعة قد تختلف في بعض الفروع والأحكام وإن كانت متفقة في العقائد المتعلقة بالله وبالرسول وباللائكة وأمور الآخرة وأن المالكي مثلاً إنما يتبع مذهب إمامه ولا يجوز له الانتقال عن مذهبه إلا بشروط تقدمت في الرابع وهذا آخر ما وعدنا به من الفصول فحق لي أن أتضرع إلى الله وأقول اللهم بجاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم النبي المنبوع ارزقنا العلم النافع الذي هو غاية المني والسول .

(١) قال في التقرير والتحير : نقل الإمام - أي امام الحرمين - في البرهان إجماع المحققين على منع العوام من تقليد أعيان الصحابة بل من بعدهم أي بل قال : بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبوا ووضعوا ودوتوا لأنهم أوضحوا طرق النظر وهدبوا المسائل وبينوها وجمعوها ١٠٠ ج ٣ ص ٣٥٣ .

(٢) ذكر قول ابن الصلاح في نواتج الرحمة بشرح مسلم التتبع ج ٢ ص ٤١٧ للأصنافي .

(٣) بناني على المحلى . . ج ٢ ص ٣٥٤ .

ختم الله لنا بالمعنى ومعنا بالنظر لوجهه الكريم

الذي لا ينفنى

أعلم أي لما وقفت على كلام سيدي عبد الرحمن الفاسي في تحفة الأكابر المتقدم بعضه في الفصل الثالث وكان متضمناً لما حاصله أنه يجب العمل بأحد القولين الذي هو أقوى من مقابله كما أنه يخير في العمل بأحد القولين المتساويين أردت أن أبسط ذلك بذكر الصور الثلاثة بالمقام على جهة التفصيل والتمام وحاصل هذه الصور أنها عشرة ستة فيها أحد القولين أقوى من مقابله فيجب العمل به ويحرم العمل بمقابله وأربعة القولان فيها متساويان في ترجيح كل منهما أو في عدم ترجيح كل واحد منها .

فالسنة الأولى هي أن يكون أحد القولين مشهوراً ومقابله شاذ أو أحد القولين راجحاً ومقابله ضعيفاً أو أحد القولين راجحاً ومقابله مشهوراً أو أحد القولين مشهوراً أو راجحاً ومقابله شاذ أو ضعيفاً أو أحد القولين مشهوراً وراجحاً والآخر راجحاً فقط أو أحد القولين مشهوراً وراجحاً والآخر مشهوراً فقط فهذه ست صور يجب فيها العمل بالأقوى ويحرم العمل بمقابله إلا في الضرورة والقوة حصلت في الصورة الأولى بالمشهورة وفي الثانية بالراجحية وفي الثالثة بالراجحية أيضاً فإنها أقوى من المشهور كما تقدم ذلك عن الهلالي في الفصل الثاني وفي الرابعة باجتماع المشهورة والراجحية وفي الخامسة باجتماع ذلك أيضاً فإن اجتماع ذلك أقوى من انفراد الراجحية وفي السادسة باجتماع ذلك أيضاً فإن اجتماع ذلك أقوى من انفراد المشهورة وإلى القول الأقوى المذكور في هذه الست صور أشار

خليل بقوله مبيناً لما به الفتوى أي مختصراً على القول القسوي الذي يجب الحكم والفتوى والعمل به في هذا المختصر غالباً وهو ما كان راجحاً ومشهوراً أو راجحاً فقط أو مشهوراً فقط .

والصور الأربع الباقية التي فيها القولان متساويان تنضم على قسمين الأول أن يكون القولان متساويين في التقوية وفيه ثلاث صور .

أحدها أن يكون القولان مشهورين معاً .

ثانيها أن يكون القولان راجحين معاً .

ثالثها أن يكون كل من القولين راجحاً ومشهوراً بأن يكون كل منهما قالت به جماعة وكل منهما له دليل قوي وإلى هذه الصور الثلاث أشار خليل بقوله وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير لأن مراده باختلاف التشهير الاختلاف في التقوية عبر المختلفون في ذلك بلفظ التشهير أو الترجيح كما يفيد الخطاب في الكلام على النص المذكور ونصه وسواء كان اختلافهم بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كثرتهم المذهب كذا أو الظاهر أو الراجح أو المقتضى به كذا أو العمل على كذا أو نحو ذلك اهـ نقله بناتي عند قول خليل في الظاهر وهل هو العزم على الوطاء الخ وسلمه وكذا نقله الرهوني ثمة وسلمه .

والثاني من المتساويين أن يكون لا ترجيح في واحد من القولين وفيه صورة فقط وإلى هذه الصورة أشار خليل بقوله وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً الخ وحكم هذه الصور الأربعة أن المكلف غير فيما يعمل به من القولين كما نص عليه سيدي عبد الرحمن القاسمي وما ذكرناه عن سيدي عبد الرحمن القاسمي من أنه يعمل بالقولين في الست صور ويخير في الأربعة يؤخذ من كلام سيدي محمد الرهوني في غير ما موضح من حاشيته .

مثال الصورة الأولى وهي ما إذا كان أحد القولين مشهوراً والآخر شاذاً كراء

الأرض بما يخرج منها فإن المذهب أي المشهور كما قال الشيخ النابودي^(١) على التحفة المنع تبعاً لما نقلها قال ابن رشد^(٢) في المقدمات ، مذهب مالك وأكثر أصحابه أنه يجوز كراؤها بالدنانير والدرهم والعروض والياب والحيوان ما عدا كراءها بالطعام وإن لم تنبت كالسمن والزيت وبما تنبتة ولو غير طعام كالقطن والكتان اهـ وقال سحنون من أكثرى أرضاً بما يخرج منها فذلك جرحه في حقه وتأوله أبو محمد بما إذا كان عالماً بالمنع وهو مذهبه أو قل مذهب المانع والأفلا^(٣) على قول مالك وأكثر أصحابه قول خليل إذ قال عاطفاً على المنع ما نصه وكراء الأرض بطعام أو بما تنبتة إلا كخشيب الخ وقد سلم كلامه كل من شرحه أو حشي عليه والمقابل وهو اللبث^(٤) يقول بالجواز فلا يحل لعالم أن يفتي به لأحد وإنما يجوز له أن يعمل به في نفسه عند الضرورة فإن وقع ذلك الكراء المحرم على المشهور فإن أطلع عليه قبل حرثها فالفسخ ليس إلا وإلا فانت بحرثها فالزرع أو المنة كلة للمكثري وعليه لربها كراء المثل عيناً هذا إن أكثرها لسنة واحدة فإن أكثرها بجزء مما تخرجه سنين وأطلع على ذلك في اثنتائها فالأعوام الباقية تفسخ فيها الكراء وما مضى يكون فيه كراء المثل .

وكذا من ذبح ذبيحة وجعل الكرجة كلها لجهة البدن فالمذهب أي المشهور أنها لا تؤكل وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وأصيف وابن مزين قال

(١) الذي نقل كلام ابن رشد في المقدمات هو التسوي وليس النابودي في كتابه « البيهجة » في شرح التحفة لأبن عاصم ، ولو عدنا إلى نسخ المقدمات الموجودة والمطبوعة حديثاً لوجدناها متفقة وليس فيها كثير من الأبواب الشبهة . وقد وصلت إلى باب كراء الدور أي أنها لم تصل إلى باب كراء الأراضي الذي هو تابع ولاحتي كما في تسلسل أبواب المدونة .

راجع البيهجة ج ٢ ص ١٦٣ .

(٢) ابن رشد : محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد (الجد) أبو الوليد القاضي المالكي جد ابن رشد الفيلسوف توفي سنة ٥٢٠ هـ سنة ١١٢٦ م من تصانيفه المقدمات المعدادات لأوائل كتب المدونة ومختصر مشكل الآثار للطحطاوي .

(٣) ذكر التسوي في البيهجة كلام سحنون هذا ج ١ ص ١٦٥ .

(٤) اللبث : أبو الحوث اللبث بن سعد الفهمي عالم مصر وفتيها وأحدثها قال الشافعي وابن بكير : هو أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه روى عن عطاء المقبري وناقع وقتادة والزهرري ومالك وروى عنه ابن لحيمة وابن عجلان توفي سنة ١٧٥ هـ سنة ٧٩١ م .

الثلثماسي^(١) وهو المشهور وقال في الشامل^(٢) ولو حاز الجوزة للبدن من غير قطع فمشهورها المنع وقال ابن الحرب لا تؤكل مطلقاً أي لا يأكلها غني ولا فقير ومن صرح بحرمتها السيوري^(٣) . وكلامه محمول على عدم الصعوبة في الدين وكذا ذكر ابن رشد أن المشهور منع أكلها فعلى هذا القول وهو حرمتها على الفقير والغني لا بيع فيها ولا صدقة وإنما ترمي للكلاب قال ابن ناجي ويضمن الجزار قيمتها^(٤) أن فرط كئيب اللؤلؤة ومن استؤجر^(٥) على نقل زجاج فكسره أو أذن له في تثقيب فخار فكسره والبيطار في حال علاجه للدابة والطبيب في حال طبعه والمؤدب إذا ضرب ضرباً لا يجوز له أمّا ما يجوز له ونشأ منه فساد فلا شيء عليه والقاضي إذا حدّ ونشأ منه فساد فلا ضمان عليه والمقابل القاتل بجواز الأكل وهو ابن وهب ، ومن تبعه وإن كان قوياً في نفسه فهو شاذ بالنسبة للقول بالحرمة .

وكذا من خشى يشتغاله بالوضوء أو بالغسل من الحدث الأكبر خروج الوقت فالمشهور أنه يتيمم مطلقاً كان يداوم على الصلاة في الوقت أم لا وهو قول مالك الذي رواه الأبهري^(٦) عنه وهو مذهب ابن القصار^(٧) وعبد الوهاب^(٨)

(١) التلمساني : لم يبين لنا المؤلف من هو التلمساني ، خصوصاً وأن من يجعل هذا الاسم بكادوا يكونون بالعشرات ولا مرجح لواحد منهم إلا بمحض العت . .

(٢) الشامل : الشامل في فروع المالكية ليهام الغميري .

(٣) السيوري : أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث التميمي السيوري ، آخر طبقة من علماء إفريقية كانت له غنّة بالقرآن والحديث وعلوم اللسان وأصول الفقه توفي سنة ٤٦٠ هـ .

(٤) قبيص : أي جلدها كلها يبدو من النص ولم أعثر على معناها أو معنى قريب منها في اللسان أو القاموس .

(٥) استؤجر الأصح استؤجر .

(٦) الأبهري : محمد بن عبد الله بن محمد الأبهري المالكي أبو بكر فقيه وأصدي ومحدث ناشر مذهب مالك في العراق ووراء النهر توفي في بغداد سنة ٣٧٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٩٥ هـ . سنة ٩٨٦ م وله : شرح مختصر ابن الحكم المرد على المزني وفضل المدينة على مكة . . .

(٧) ابن القصار أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي الشهير بابن القصار صاحب : عيون الأدلة وإيضاح الملة في الخلافات وفقه مالكي توفي سنة ٣٩٨ هـ . سنة ١٠٠٨ م ، توفي القضاء ببغداد .

(٨) عبد الوهاب القاضي عبد الوهاب بن نصر الثعلبي البغدادي مؤلف كتابه المعونة المذهب عالم الدين . وكتاب الإشراف على مسائل الخلاف . . . الفقه المالكي وابن القصار من أصحابه توفي سنة ٤٢٢ هـ .

وغيرهما من العراقيين وهو الذي اختاره التونسي^(١) وابن يونس^(٢) وصاحب التوضيح^(٣) وإمامه اللخمي وعياض من المدونة وصرح ابن الحاجب بشهره والمراد بالوقت الذي هو فيه اختيارياً أو ضرورياً كما يؤخذ من سيدي عماد الرهوني والشاذ بقول أنه يرضأ أو يغتسل ولو أدى ذلك للفصلاة خارج الوقت ولم يطلع خليل على أن هذا الثاني شاذ بالنسبة إلى الأول فأشار إلى تشهيرهما معاً بقوله وهل إن خاف فواته باستعماله خلاف وكذا إزالة النجاسة عن ثوب المصلي وبدنه ومكانه فالمشهور فيها الوجوب والشاذ يقول بالاستحباب وقد صرح بشذوذ القول بالاستحباب شيخ الشيوخ سيدي عبد القادر الفاسي في نوازل الكبرى قال ولا يعمل بهذا القول الشاذ إلا عند الضرورة وقد اعترض العارف بالله مولاي أحمد التجاني^(٤) القول بالسنية ولم يرتض إلا القول بالوجوب مستنداً بقوله تعالى وثيابك فطهر قال لأن الأمر للوجوب حقيقة وإذا أبطل رضي الله عنه القول بالسنية فكيف يرتضي القول بالاستحباب ثم أن ما للحطاب وصدر به الزرقاني واختاره المستناري فإنه قال والنفس لما بقوله الخطاب أميل نقل ذلك تلميذه جيسوس في شرح الفقيه وكذا اختاره الشيخ بناتي وسلمه الرهوني بسكوته عنه وكذا سلمه شيخنا في اختصاره من أن الخلاف بين السنية والوجوب لفظي هو الصواب خلافاً لمن جعله من الشراح حقيقة كالشيخ الإمام أبي سالم العياشي^(٥) ، في ترجمة حكيم

(١) التونسي للأصف أيضاً من يجعل هذه النسبة كثير بل عشرات من العلماء المالكيين . . ولعله أبو اسحق إبراهيم بن حسن التونسي المعاصر لابن يونس والتوفي سنة ٤٣٢ هـ صاحب التلمذة على المدونة .

(٢) ابن يونس أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي المالكي أحد الأرواح الذين اعتد الشيخ خليل ترجيحهم في مختصره توفي سنة ٤٥١ هـ بما ألفت كتاب جامع مسائل المدونة والنوازل .

(٣) صاحب التوضيح لعلمه خليل صاحب المختصر الذي سبقت ترجمته . والتوضيح هذا هو شرح فرعي ابن الحاجب انتقاء من ابن عبد السلام عصره وزاد فيه عزو الأقوال . . .

(٤) أحمد التجاني مؤسس الطريقة التيجانية بالمغرب أحد بن محمد فتحاً بن المختار التجاني أبو العباس توفي في قاس سنة ٩٠٥ هـ . سنة ١٥٠٠ م من آثاره : السر الأبهري في أوزان القطب الأكبر - جوهرة الحقائق ، حزب التضرع . . . الخ .

(٥) أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي الفاسي المالكي الإمام الرحال من مؤلفاته مطاوعة في البيرج وشرحها وكتاب الحكم بالعدل والانصاف . . . توفي سنة ٩٠٩ هـ .

الإسلام الروداني^(١) فقد رد عليه العلامة الشريف الحسيني سيدي أبو عبد الله محمد بن عبد السلام القادري^(٢) رحمه الله ورضي عنه في كتابه «نشر المثاني» في ترجمة حكمهم الاسلام المذكور بأن كون الخلاف حقيقياً يفيد أنه على السنة تكون الاعادة وقتية مع أن الصواب أن الاعادة على السنة أبدية.

فإن قلت : كيف تجعل الخلاف لفظياً وتجعل الاعادة على السنة أبدية وهم نسبوا لمالك وجميع أصحابه إلا ابن وهب وإبنا الفرع^(٣) أن الاعادة على القول بالسنة وقتية فقط قلت : مرادهم بجميع أصحابه من أدركه فقط لا كل من تمذهب بمذهبه ومعلوم أن أصحابه الذين لم يدركوه هم أكثر ممن أدركه وكلهم اختاروا أن الخلاف لفظي وأنظر الخطاب وهذا التحقيق تعلم ما وقع للشيخ سيدي علي الأجهوري في النظم الذي نسب إليه ونمسه .

فرض إزالة النجاسة وقيل ندب وقيل سنة خذ يا نبيل وكلينا مشهور في المذهب من اقتدى بواحد لم يذنب وحاصل ما وقع له أمران .

الأول أنه جعل القول بالسنة مقابلاً للقول بالوجوب وبني عليه كما في نوازله أن من صلى بالنجاسة ذاكرة قادراً بعيد في الوقت فقط ولا يعيد أبداً إلا على القول بالوجوب وهذه وإن كانت طريقة منسوبة لمالك فهي ضعيفة بالنسبة للطريقة الأخرى القائلة بوجوب الاعادة أبداً ولو على السنة وقد رواها ابن وهب عن مالك فالصواب أنهما قول واحد وأن الخلاف لفظي .

(١) : الروداني : محمد بن محمد بن سليمان الموسمي الروداني المالكي تزيل الحرمين محدث وأديب له صلة بالخلف بموصول السلف وجمع الفوائد من جماع الأصول وبهجة الطلاب في العمل بالاسطرلاب توفي سنة ١٠٩٤ هـ - سنة ١٦٨٢ م

(٢) : أبو عبد الله محمد بن الطيب بن عبد السلام الحسيني القادري فقيه ومؤرخ من آثاره نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر ، الاكلیل الناج في تدبيل كفاية المحتاج توفي سنة ١١٨٧ هـ - سنة ١٧٧٢ م .

(٣) : أبو الفرع : لم ألق على ترجمته من بين أصحاب مالك ولا فيمن روي عنه ولعله يقصد ابن الفرع أي أصمغ . والله أعلم .

والثاني أنه شهر القول بالاستحباب معتمداً على شهر الحديث^(١) والصواب أن القول بالاستحباب شاذ لأن شهر القول بالاستحباب الذي عزاه سيدي علي الأجهوري للفاكهاني رده الشيخ مصطفى^(٢) بأنه وقف على كلام الفاكهاني فوجده يدل على خلاف ذلك وكلام الأجهوري الروداني بأنه بحث عنه في كلام الفاكهاني فلم يجده وكلام الروداني صواب وأما رد أبي سالم العياشي على الروداني فباطل كما ذكره صاحب نشر المثاني فانظره وقول الشيخ علي الأجهوري في نظمه من اقتدى بواحد الخ يحمل الاقتداء في كل من الأقوال الثلاثة على ما يليق به ففي الاختيار يقتدي بالقول بالوجوب المرادف للسنة على الصواب وفي الضرورة يقتدي بالقول بالاستحباب أو بالسنة على كلامه من الفرق بينهما وبين الوجوب والله تعالى أعلم وبهذا التأويل يسقط البحث معه بأن كلامه يوهم جواز الاقتداء بالقول بالاستحباب في الاختيار ولا قائل به وكذا يوهم جواز الاقتداء في الاختيار بالسنة على كلامه من مباينة القول بالسنة للوجوب وهو ليس بصواب لأن القول بالإعادة في الوقت المبني على السنة على تسليم مباينتها للوجوب لا يثوى قوة القول بالإعادة على جهة الوجوب المبني على الوجوب وإذا كان لا يعمل في الاختيار بالاستحباب ولا بالسنة على القول بمباينتها للوجوب فلا يفتي بواحد منها خلافاً لعلي الأجهوري في نوازله فإنه أفتى بالإعادة في الوقت على السنة وهذا على أن ما في نوازله أفتى هو به وقيل إن ما فيها إنما هو لبعض تلامذته وعليه فالاعتراض على ذلك البعض والله أعلم .

ثم أعلم أن المشهور القائل بالوجوب مع الشرطية مطلقاً من غير تقييد بالذكر والقدرة .

وقيل واجب غير شرط مطلقاً والأول من هذه الأقوال الثلاثة هو الصواب وعليه مشى الشيخ خليل فإنه ذكر الوجوب مع الذكر والقدرة في فصل إزالة

(١) : الفاكهاني : عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الاسكندراني الفاكهاني المالكي ، فقيه مشارك . له شرح ومقالة أبي زيد وشرح الأربعين ، توفي سنة ٧٣١ هـ - سنة ١٣٣١ م .

(٢) : مصطفى : لم يذكر المؤلف ما يدل على اسمه الحقيقي كعادته في ذكر الأسماء سوى أنه عاش بعد الأجهوري أي بعد ١٠٦٦ هـ ولعله : مصطفى العجسي المالكي الفقيه المتوفي سنة ١٢٤٠ هـ - سنة ١٨٢٥ مؤلف تحفة شرح سالم السهوي على مختصر خليل . .

التجاسة ثم بين أن هذا الوجوب على جهة الشرطية في قوله شرط لصلاة طهارة حدث ونخب وهذه الأقوال الثلاثة ذكرها ابن رشد في الأجوبة وتقليها الشيخ الرهوني عند قول الشيخ خليل في ستر العورة إن ذكر وكذا بيع الطعام لأهل الحرب المشهور منع ذلك ولو في زمن الهدنة والشاذ بقول بجواز ذلك في زمن الهدنة وهو لابن حبيب .

وكذا استثنى النضعة^(١) فإنه حرام على المشهور فقد صرح بحرمة ذلك المولى القساح سيدي عبد القادر القاسي وتبعه ولده سيدي عبد الرحمن ونظم ذلك في العمليات بقوله .

وحرموا طابا للاستعمال وللتجارة على المنوال
وقد صرح بحرمة ذلك العلامة الزبائدي^(٢) ذكر ذلك في رحلته وكذا صرح بذلك الرهوني في حاشيته عند قول خليل وفي كره القرد الخ وكذا صرح بذلك سيدي الطالب بن الحاج في حاشيته على ميارة وكذا صرح بذلك سيدي بدر الدين الحموي^(٣) في بعض أجوبته ناقلاً عن العلقمي^(٤) أنه استدل على حرمة ذلك الاستثناء بالحديث الذي رواه مسلم والسيوطي في الجامع الكبير عن أم هانئ أنها قالت نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر^(٥) وهذا الحديث نبه السيوطي على صحته ورواه عن أم سلمة أيضاً وكذا نص على حرمة

(١) النضعة : أصل النضعة كما في لسان العرب « ما أصابك من دعة البرد » وقيل النضعة دعة الريح طيبة كانت أو خبيثة « ج ٢ / ٦٢٢ » ويبدو أن اللفظة اصطلاح عليها في السموط .

(٢) الزبائدي : إبراهيم بن عيسى بن أبيه الزبائدي الأنباري قتيه اختصر الحديث ، وله رحلة ، سمع فيها من يوسف بن عبد الأعلى توفي سنة ٢٩٥ هـ .

(٣) الحموي : لم أقف على بدر الدين الحموي وإنما الذي وجدته في الفكر السامي « بدر الدين محمد بن الشاذلي الحموي (قلعه خطاً مطبوعاً) والتري سنة ١٢٦٦ هـ » شرح على المرشد المعين .

(٤) العلقمي : لم أقف على ترجمته ولعله معاصر . كما يبدو من النص « لبدر الدين الحموي » .

(٥) الحديث رواه أحمد وأبو داود عن أم سلمة وقال عنه الزين العراقي إسناده صحيح وقد استدلل به على تحريم الخشيش الإمام العراقي رحمه الله في مجلس عقد لذلك الأمر راجع فيض التقدير للناوي ٦ ص ٢٣٨ وقال ابن الأثير في النهاية :

« والمفتر الذي إذا شرب أحر الجسد وصار فيه فتور وهو ضعيف وانكسار يقال أفر الرجل فهو مفتر إذا ضعفت جفونه وانكسر طرفه » ج ٣ ص ٤٠٨ .

ذلك الاستثناء شيخنا العلامة المرئسي^(١) في بعض أجوبته وكذا صرح بحرمة ذلك العلامة الزرهوني مستدلاً على ذلك بالحديث المتقدم قال ووجه الدليل منه أن القاعدة عند المحدثين أن النهي إذا ورد عن شيئين وقد علم حكم النبي عن أحدهما أعطي الآخر حكمه يدلل اقتراحها في الذكر اهـ أي فالمسكر حرام فكذا ما ذكروه وهو المتأخر ومنه النضعة المستثناة ثم أعلم أنها حرام على المشهور سواء قلنا مفتر أم لا أما إذا قلنا أنها مفتر فعلة التحريم المأخوذ من الحديث المتقدم زوال العقل مع أن حفظه من الكليات الخمس المجمع عليها عند أهل المال وهي العقل والدين والمال والعرض والدم قال صلى الله عليه وسلم « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه »^(٢) وقال صلى الله عليه وسلم « إن الله نهاكم عن قيل وقال وإضاعة المال »^(٣) أو كما قال وقالت أم هانئ نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر والله أعلم وأما إذا قلنا أنها غير مفتر فالحلة في ذلك أنها تحل بالروء كما صرح بذلك سيدي عبد القادر القاسي والله أعلم .

والشاذ القائل بجواز ذلك مأخوذ من قول سيدي الطالب بن الحاج في حاشيته على ميارة في الكلام على الاستفاف^(٤) وأفتى جمع من أئمة كل مذهب بالإباحة اهـ لأنهم إذا أباحوا الاستفاف فأحرى الاستثناء وذكر أنه كما يحرم ما

(١) المرئسي : لم أقف على ترجمته ويبدو أنه من شيوخ المؤلف أبو ريعا يكون تصحيحاً للمؤلف .

والوئسي هذا هو محمد فتاح بن أبي الحسن الوئسي أبو عبد الله صاحب حاشية على إيساغوجي وحاشية على صفوى السوسي ومظنمة في التوحيد توفي سنة ١٢٦٠ هـ سنة ١٨٤٤ م . ومؤلف « ربيع العتاب » محمد القاتري مولود قبل وفاة الوئسي بسنة لذا فلا يعد من شيوخ المؤلف المباشرين . . . والله سبحانه أعلم .

(٢) حديث (كل المسلم . . .) قال العجلوني : رواه مسلم عن أبي هريرة قال قال ابن القيس : وأوردته في الجامع الصغير بلفظ الترجمة من حديث أبي هريرة وعزاه لابي داود وابن ماجه وأوردته ابن حجر المكي في شرح الأربعين بلفظ : عرضه وماله ودمه النوى ههنا بحسب امرئ . من الشرايين بمفر أخاه المسلم وعزاه للترمذي « ٢ / ١٦٥ » .

(٣) حديث أن الله نهاكم . . . الحديث متفق عليه عن المغيرة بن شعبه . . . ولفظه : أن الله تعالى حرم عليكم غشوق الأموات ووادئ البنايت ومنعاً ومات وكذا قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال .

(٤) الإستفاف : « سفت الدواء بالكسر سفاً واستففت فمحمته أو أخذته غير ملتوت وهو سفيوف » القاموس المحيط ١٥٢/٣ .

ذكر يحرم مسميتها^(١) بطابة لأن السفهاء الذين يستعملونها يسمونها بذلك .

ومثال ما إذا كان أحد القولين راجحاً والآخر ضعيفاً التفرقة بين الضبيان في المضاجع المذكورة في حديث أبي داود مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع^(٢) فالتفرقة المذكورة مندوبة عند العشر سنين على الراجح وهي رواية عبد الوهاب عن مالك والضعيف وهو قول ابن القاسم يقول أن التفرقة تستحب عند سبع سنين قال ابن رشد القسواب رواية ابن وهب لا قول ابن القاسم وكذا الوليمة مندوبة على الراجح واجبة على الضعيف وكذا إخراج الروح في المسجد حرام على الراجح جائز على الضعيف وهو قول ابن العربي وكذا غسل الرجلين في الوضوء من الجنابة فيه قولان الراجح تأخير غسلها وهو الذي روته سيدتنا ميمونة رضي الله عنها فإنها ذكرت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخر غسل رجليه^(٣) والقول الضعيف يقول بتقديم غسلها ولا دليل له فيها روته عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الغسل توضأ وضوءه للصلاة^(٤) لأن كلامها مطلق وكلام ميمونة مقيد والمطلق يحمل على المقيد فيحمل كلام عائشة على ما عدا الرجلين هذا حاصل ما للشيخ بناني وغيره ومثال الصورة الثالثة وهي ما إذا كان أحد القولين مشهوراً والآخر راجحاً تحلية الصبي بالذهب أو بالقضة أو بالباسه الحرير الخالص فإن الراجح الذي أخذته الفقهاء المجتهدون من قول النبي صلى الله عليه وسلم «من تحلى ذهباً أو حلّى ولده مثل خر بصيصه لم يدخل الجنة» هو التحريم في حق الصبي والمحاطب به وليه وقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : لم يدخل الجنة المراد

(١) طابة : قال في القاموس : (الطابة الحمر) ص ٩٨ ج ١ ، وربما سميت الحبيشة بطابة للنسب السبب أو قياساً لها على الخمر ... حتى إنهم كانوا يسمون الدخان أو التباك بها راجع بفصيل احكاماً في مهذيب القروى ج ١ / ٢٩٤ - ٢٩٢

(٢) حديث (مروا أولادكم ...) رواه أبو داود والحاكم عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده . وأخرجه البزار عن أبي رافع ، وأبو نعيم في المعرفة عن الحنظلي والطبراني عن أنس وفي استداها ضعف راجع كشف الغطاء ... ص ٢٢٦ ج ٢ .

(٣) حديث تأخير غسل الرجلين ... رواه عن ميمونة رضي الله عنها (أم المؤمنين) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطهارة .

(٤) حديث عائشة رضي الله عنها رواه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود .

به أنه لا يدخل الجنة مع السابقين الأولين إلا أن يتوب أو يقابله الله بالفضل أو يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل مع الأولين وهذا الحديث روى الإمام أحمد في^(١) مسنده والخر ببيعة بفتح الخاء وسكون الراء وفتح الباء الموحدة شيء من الحللي كما فسره الجوهري في الصحاح بذلك وفسره في التاموس بالخرزة مصرية وفسر الخرزة بالجواهر والمشهور جواز تحلية الصبي بالقضة وكراهة تحليته بالذهب وكراهة الباس الولي الحرير له فيجب تقديم الراجح على المشهور ولذلك قال خليل وحرم استعمال ذكر فعبر بذكر ليشمل الصبي ولم يعبر برجل القاصر على البالغ .

وكذا قراءة ركعتي الفجر فيها قولان الراجح منها ندب قراءة قل يا أيها الكافرون في الركعة الأولى وقل هو الله أحد في الركعة الثانية فقد روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون في الأولى وقل هو الله أحد في الثانية ومثل هذه الرواية رواية أبي داود^(٢) عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم والمشهور في قراءة ركعتي الفجر ندب الاختصار على الفائحة عملاً بقول عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخفف قراءة ركعتي الفجر وعلى هذا المشهور مشى خليل إذ قال وندب الاختصار على الفائحة واعترضه الشيخ الرهوني بأن الراجح المقدم على المشهور هو قراءة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا دليل للمشهور في قول عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخفف القراءة فيها لأن التخفيف لا يستلزم ترك السورتين المذكورتين والله أعلم وقيدنا في الكلام على المحل بالصبي لأن الخلاف في الجواز وعدمه قاصر عليه وأما الرجل فيحرم عليه الذهب والفضة من غير خلاف فالمجانة^(٣) إذا كانت من الفضة الخالصة أو الذهب الخالص فهي حرام على الرجل عمولة كانت أو معلنة لقول خليل وحرم استعمال ذكر على كذا أدخلها في كلامه العلامة الشيخ بناني فقد ذكر

(١) حديث « من تحلى ذهباً ... » رواه أحمد في مسنده عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري بلفظ (من تحلى أو حلّى بخر ببيعة من ذهب كوى بها يوم القيامة » ج ٤ ص ٢٢٧ ج ٦ ص ٤٦٠ (عن أسماء بنت يزيد) .

(٢) سنن أبي داود ج ١ / ٩٩٧ .

(٣) المجانة : يبدو أنها آلة لمعرفة أوقات الصلاة كانت تستعمل في ذلك العصر .

أنه أراد الخروج لزيارة الغوث الكامل مولانا عبد السلام بن مشيش^(١) تفنعا لله به في الدارين واحتاج إلى مجانة ليعرف بها أوقات الصلاة فلم يجد إلا مستعملة من ذهب أو فضة فطلب النصوص التي تبيحها له فلم يجدها وتقل عنه أنه استدلى على حرمتها بقول خليل وحرم الخ فساد بلا مجانة ومن المتأخرين من أجازها معللاً ذلك بأنها تعين على الصلاة في وقتها وفي هذا التعليل بحث لعدم توقف معرفة الوقت على المجانة ولكثرة غير الخالصة في هذا الزمان ومنهم من فصل فأباح المجمولة دون المعلقة والاحتياط هو القول الأول إلا لضرورة فيجوز بذلك الثالث والله أعلم وقولنا فهي حرام على الرجل مفهومة أنها جائزة للمرأة وهو كذلك لأن المحل لا يحرم لباسه على المرأة وكذلك يجوز للمرأة المخايد التي فيها العنقيل الخالص لأن ذلك من قبيل المفروش الذي هو من اللباس وكذلك يجوز لها النطعة النعمية لأنها مفروشة فهي ملحقة باللباس أيضاً والله أعلم فكل لباس لها أو ما جرى مجرى لباسها كما إذا كان مفروشاً لها فهو جائز .

قال الخطاب عند قول خليل وجاز للمرأة الخ ما نصه قال في الزاوي^(٢) وما اتخذته النساء لشعورهن وأزرار جيوبهن وأقفال ثيابهن وما يجري مجرى لباسهن فجائز أهد والمراد بقوله وما اتخذته النساء لشعورهن ما يلقفن فيه شعورهن لا المشط من الذهب أو الفضة فإنه حرام كالمكحلة والمرأة والمدخن ومثل ما للخطاب للمواق وسياق نصه قريباً والله أعلم .

وأما السطور المفضضة أي المطرزة بالفضة الخالصة أو المذهبة كالخيطي المعروف عندنا بالزخاف والخالصية المعروفة عندنا أيضاً بالحمفاء فإنها محرمان على الرجل وكذا هما محرمان على الأنثى لأنها ملبوسان للحنان لا للمرأة والشارع إنما أباح للمرأة الذهب والفضة إذا كان ملبوسين لها وقد نص على حرمة السطور المذكورة على الرجل والمرأة الخطاب والمواق عند قول خليل وجاز للمرأة إلى قوله لا

(١) ابن مشيش : من المتصوفة المتأخرين ، المشهور بأوراد ، وصلواته وله كتاب شجرة الشرف التي فرغ من تأليفها سنة ١١٣٦ هـ .

(٢) صاحب (الزاوي) هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد . . . ابن القرطبي من فقهاء المالكية بمصر توفي سنة ٣٥٥ هـ ، سنة ٩٦٦ م وله كتاب الزاوي الشجاعي في الفقه وكتاب في أحكام القرآن وكتاب في مناقب الإمام مالك .

كسرير ونص الخطاب قال في الجواهر وكذا المكاحل والمرابا المحلات وأقفال الصناديق والأسرة والمذاب والمقرمات وشبه ذلك لا يجوز اتخاذ شيء من ذلك من ذهب أو فضة ولا تخلية شيء منها لا لرجل ولا لنساء ثم قال والمرابا جمع مرآة بكسر الميم والمذاب جمع مذبة ما يطرد به الذباب والأسرة جمع سرير والمقرمات جمع مقرمة بكسر الميم والراء ستر فيه نقش وتصاوير قاله في الصحاح أهد المختصود منه والشاهد في قوله والمقرمات فإنه لما ذكرها في سياق قول خليل لا كسرير وبعد قوله لا يجوز اتخاذ شيء من ذلك من ذهب أو فضة علمنا أن نقشها هو بالذهب أو بالفضة ولذلك حرمت عليهما والله أعلم ونص المواق وفي ابن يونس ما يتخذونه النساء لشعورهن وأزرار جيوبهن وأقفال ثيابهن وما يجري مجرى لباسهن فلا زكاة فيه وليس كما يتخذونه للمرابا وأقفال الصناديق وتخلية المديبات والأسرة والمقرمات وشبه ذلك أهد .

فلذا كانت المقرمات وهي السطور التي فيها نقش من الذهب أو الفضة تحرم على النساء كما هو صريح المواق عن ابن يونس فأحرى الرجال والله أعلم فأخذ حرمة الخيطي الزخاف والخالصية الحمفاء من كلام الخطاب والمواق مسلم عند كل من له دراية بكلام الفقهاء والله أعلم وأما ما وقع في كلام العلامة الدسوقي من جواز السطور المذهبة والمفضضة فلا يعول عليه لأنه مخالف لكلام ابن يونس والجواهر^(١) والخطاب والمواق وغيرهم وكذا يحرم على الذكر والأنثى نقش الجدران والخشب بالذهب والفضة كما نص على ذلك العلامة الزرقاني ونصه لا كسرير ذهب أو فضة أو على بأحدهما ومرآة ومشط ومذبة وقفل صندوق ومكحلة كسرود إلا لئلا فيجوز ولو لرجل أن تعين طريفاً وإلا منع عليهما وكطليخ أو أكل في إناء نقد لئلا فيجوز وإن تعين طريفاً جاز لهما وإلا منع عليهما ودخل تحت الكاف مريحة محلاة بأحد النتدين وما اتخذ في جدران وسقوف وخشوب وأغشية غير القرآن فلا يجوز شيء من ذلك لرجل ولا امرأة أنظر الخطاب أهد والشاهد في قوله وما اتخذ في جدران وسقوف وخشوب الخ وكلامه هذا سلمه الشيخ بناني والشيخ النازدي

(١) الجواهر لم أتفق على عالم بهذا الاسم ولعله كتاب الجواهر الثمينة على مذهب عالم المدينة لابن شماس المالكي المتوفي سنة ٦١٦ هـ .

والشيخ الرهوني وكلام الخطاب الذي أشار إليه هو ما نصه وكذلك أي يحرم على الرجال والنساء ما يتخذ في الجدران والسقف والأخشاب كما في البطراز^(١) وغيره قال في الزاهي وكذلك ما جعل للزجاج وازرار واقفالاً لثياب الرجال وقصب للأطفال والكبار وأغشية لغير القرآن وما يجري مجرى الأحراز ثم قال والقصب بفتح القاف والصاد المهملة المجوف والله أعلم وما ذكر تعلم أن قول العلامة الدسوقي عند قول خليل وجزاء للمرأة الملبوس مطلقاً ما نصه وأعلم أن تزويق الحيطان والسقف والخشب والسانر بالذهب والفضة جائز في البيوت وفي المساجد مكروه إذا كان يشغل المصلي وإلا فلا اهـ ليس بصواب .

وأعلم أن من ملك شيئاً من الخلق وهو حرام عليه كالخيطي المذهب والحامية المذهبة فإنه يجب عليه الزكاة فيه كل سنة كما نص عليه الشيخ خليل في باب الزكاة بقوله إلا محرماً لأنه استثناء عما لا زكاة فيه وما ذكرناه من حرمة نقش الجدران بالذهب والفضة هو في غير الكعبة المشرفة أما الكعبة وما ألتحق بها من المسجد النبوي ومن أضرحة الأولياء فلا يحرم نقش ما ذكر فيها فقد ورد أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما دخل الكعبة قال هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء أي عزمت أن لا أترك في الكعبة المشرفة أما الكعبة وما ألتحق بها من المسجد النبوي ومن أضرحة الأولياء فلا يحرم نقش ما ذكر فيها فقد ورد أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما دخل الكعبة قال هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء أي عزمت أن لا أترك في الكعبة ذهباً ولا فضة بل أنصت على الفقراء بالجميع فقال له حاجب الكعبة لا تقدر أن تفعل ذلك قال ولم قال لأن صاحبك يعني النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبا بكر رضي الله عنه لم يفعل ذلك فقال عمر رضي الله عنه المرآن الكاملان اللذان يجب علي اتباعهما أو كلاماً هذا معناه وكذلك يجوز بيع الشيء القليل الذي ترجى بركته بما هو أكثر من ثمنه بأضعاف مضاعفة كبيع الشمعة التي تساوي مثقالاً بمائة وكبيع جزء قليل من الكسوة الذي لا يساوي مثقالاً واحداً بمائة ودليل إباحة ما ذكر كلام جسوس على الشرائع فإنه قال في باب ما جاء في صفة مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نصه قال ابن حجر

(١) الطراز المذهب في بيان معنى المذهب لمحمد بن اسماعيل الشافعي المتوفى سنة ١٨٥ هـ .

واشترى أي قدح مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان عند أنس ابن مالك خديم مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من ميراث النضر بن أنس بثمان مائة ألف أي من الدراهم الشرعية^(١) كما صرح بذلك الشيخ إبراهيم البجوري في حاشيته على الشرائع فإذا كان السلف الصالح يشترى الشيء القليل بالثمن الكثير لرجاء بركته فكذلك يجوز لنا ذلك لرجاء بركة الصالحين وأهل العلم وأهل البيت .

وقد كان الولي الصالح سيدي عبد القادر الفاسي يستسفي بأهل البيت كما كان السلف يستسقون بجدهم صلى الله عليه وسلم فمن كانت عنده حبة في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كان شراؤه لحاجة مملوكة لواحد من أهل البيت كضراء السلف الصالح حاجة من حوائج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه اربحوا محمداً في أهل بيته أي من أراد أن ينظر إلى وجه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فليتنظر إلى واحد من أهل بيته كما فسره بذلك ابن وفا رحمه الله والله أعلم .

ومثال الرابع وهو ما إذا كان أحد القولين مشهوراً وراجحاً والآخر شاذاً وضعيفاً الجلوس على الحرير الخالص للرجال فإنه حرام على المشهور لكثرة قائله وحرام على الراجح أيضاً لقوة دليل التحريم وهو نهي صلى الله عليه وسلم الرجال عن لباس الحرير^(٢) فإن الجلوس عليه من جملة اللباس بدليل قول أنس بن مالك أن هذا الحصر قد أسود من طول ما لبس ومعلوم أن لباس الحصر هو الجلوس عليه وأما قول ابن الماجشون أن الجلوس ليس من اللباس في شيء فمنزود بكلام

(١) ذكره أيضاً شارح الشرائع العلامة علي بن سلطان عمه الفاري ج ١ / ص ٢٣٩ .

(٢) ورد النبي عن لبس الحرير في أحاديث كثيرة وصحيحة منها ما رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي : عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة . ومنها ما رواه البخاري وابن ماجه والنسائي عن عمر أيضاً رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يلبس الحرير من لا خلاق له » ومنها ما رواه أبو داود والنسائي عن علي رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في بينه وذعباً فجعله في شماله ثم قال : إن هذين حرام على ذكوري أمتي . راجع الترغيب والترهيب للمصنف المنذري ج ٣ ص ٩٦ - ١٠٢ .

أنس المتقدم وأما تأويله كلام أنس بأنه كان يجعل حصيره غطاءً فبعيد جداً وهذا على تسليم أن النهي إنما ورد عن الألباس فقط وليس كذلك بل ورد عن الجلوس أيضاً فيكون مقابله وهو الجواز شاذاً وضعيفاً وهو لابن الماجشون وبعض الشافعية والكوفيين والمراد بالكوفيين الحنفية كما صرح به الأمير وكما يؤخذ ذلك من كلام القسطلاني في كتاب الشفعة^(١) وبيان وجه الأخذ منه أنه نسب القول بشبوت الشفعة للجار للحنفية فقط ثم بعد ذلك عبر عنهم بالكوفيين ونسبه لهم فقط والله أعلم ثم أن الجلوس عليه حرام على الرجل ولو بالتبعية للمرأة والقول بجوازه تبعاً لها ضعيف كما في الزرقاني وسلمه بناني والتاودي والرهوني فما اشتهر عند العوام من أنه يجوز له تبعاً لها ضعيف لا يعمل به إلا في الضرورة هذا حكم الجلوس عليه وأما لباسه فحرام على الرجال إجماعاً وقد صرح العلامة الخرخشي بالإجماع عند قول الشيخ خليل وعصى وصحت وكذا صرح به غير واحد ومستند الإجماع الحديث المتقدم قريباً وما أخرجه ابن حبان في صحيحه أن عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب علي متعمداً فلينبأ مقعده من النار وأشهدكم أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من لبس الحرير في الدنيا حرمه في الآخرة وأما ما ذكره القسطلاني في شرح الرسالة من الخلاف فقال بعض العلماء من الفاسيين أن ذلك الخلاف كان قبل انعقاد الإجماع وحينئذ فلا ينبغي أن لا يذكر هذا الخلاف لئلا يفتن به إلا بقصد التنبيه على أنه كان قبل انعقاد الإجماع هذا حكم لباسه وأما نعليه فإن كان مع استناد الرجال عليه فهو حرام كالجلوس عليه وإن كان من دون استناد إليه فهو جائز قال العارف الفاسي رضي الله عنه في حاشيته على المختصر عند قول خليل في الوليمة كفرش حرير وقد ذكر ابن عرفة أن ما كان من ذلك أي من الحرير الخالص لمجرد الزينة بحيث لا يستند إليه ولا يجلس عليه إلا ظهر خفته قال ولا يصح كونه مانعاً من وجوب الإجابة للولائم وكذا قال ذلك التائي أحد منها وفي كتاب الجامع لجمل من الفوائد والمنافع للشيخ زروق رضي الله عنه ما نصه فأما فرش الحرير فلا يجوز الجلوس عليها ولا

(١) ارشاد الساري للقسطلاني ج ٤/ ص ١٢٥ قال : فيه إشعار بأن المؤلف يختار مذنب الكوفيين .

يمنع من الإجابة لأجلها أحد المفسود منه فتقوله ولا يمتنع من الإجابة لأجلها أي إذا كان فرش الحرير لا يجلس عليها أحد بحضرته كما لا يجلس هو عليها والا فتحرم الإجابة كما يدل على ذلك قوله فلا يجوز الجلوس عليها ومثل جلوس الرجال على الحرير استنادهم إليه وقد نفس الخرخشي والزرقاني في باب الوليمة على أن تعليق الحرير من غير استناد رجل إليه لا يمتنع من الإجابة للولائم وسلم كلامهما كل من حشى عليها وهذا كله في الخالص بلا حائل فلو كان مع الحائل فتقبل يحرم أيضاً وهو للمازري وعياض كما عند الزرقاني عند قول خ وعصى وصحت الخ وقيل يجوز وهو الذي صرح به العارف بالله الفاسي والبرزلي والبطريني^(٢) والمرجاني^(٣) ونقله الشيخ بناني في باب الوليمة ويلمه .

فإن قلت : إن الشيخ بناني وغيره ذكروا أن جواز الجلوس على الخائل مقيس على الصلاة على الثوب الذي تحته نجاسة ومعلوم أن المتصوص وهو ما للمازري وعياض مقدم على المخرج .

قلت : كما تقوى الأول بكونه متصوصاً تقوى الثاني بتلقي العلماء المذكورين آنفاً له بالقبول وبكونه مأخوذاً من المدونة كما ذكر ذلك العلامة الرهوني عند قول خ ولمريض بستر نجس إلى قوله وكذا الصحيح على الأرجح وباقتصار الشيخ بناني عليه في شرحه على المختصر فالقولان مرجحان معاً والله أعلم .

هذا كله حكم الحرير الخالص ويلحق به كما ذكره الشيخ علي الأجهوري ما إذا كان الغالب فيه حريراً بأن كان سداً حريراً ولحمته من حرير وغيره أو العكس نقله الصميدى على الرسالة وأما الخرفنية طريقتان مرجحان معاً الأولى أنه ما سداً حرير ولحمته صوف أو قطن أو كتان فهذا فيه أقوال ثلاثة فقليل جائز وعليه يحمل لباس الإمام مالك له وكذلك شيخه ربيعة^(٣) وقيل حرام وقيل مكروه وهو أشهر الأقوال وأما إذا كان سداً من صوف ولحمته من حرير فهو حرام على هذه الطريقة

(١) المرجاني لم أقف على ترجمته .

(٢) البطريني لم أقف على ترجمته .

(٣) ربيعة بن أبي عبد الرحمن التميمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف بريبعة الرأي شيخ مالك القبة المشهور ونقه أحمد وغيره توفي سنة ١٣٦ هـ .

وقد صرح بحرمة الخرشبي في الكبير كما نقله عنه الصعدي ويؤخذ هذا التحريم من تعريف الخبز المذكور عند الزرقاني وقد سلم ذلك التعريف الشيخ بناني والناودي والرهوني الثانية أن الخبز هو ما سدها حرير ولحمته صوف أو بالعكس فكلا الصورتين من الخبز المكروه على هذه الطريقة وعليها مشى الشيخ جسوس في شرح الشامل والصعدي على الرسالة والشيخ التاردي على البخاري ناقلاً ذلك عن ابن العربي والله أعلم وأما تغطية الجدران بالحرير الخالص فلا يحرم إلا استناد الرجال إليه نعم تغطية الجدران بالستر المذهبة أو المفضضة فذلك حرام ولو من غير استناد إليها والفرق بين ستر الحرير والستر المذهبة أن حرمة الحرير أخف من حرمة الذهب والفضة كما نص على ذلك غير واحد ومن نص على ذلك عز الدين ونصه بعد كلام لأن أمر الحرير أهون من أمر الذهب والفضة ولذلك يجوز استعمال المنسوج من الحرير وغيره إذا كان الحرير مغلوباً ولا يجوز مثل ذلك في الذهب والفضة نقله عنه البرزلي في مسائل الصلاة ونقل ذلك عن البرزلي شارح العمل وكذا نقل ذلك عن البرزلي الشيخ الطيب بن كيران^(١) في بعض تأليفه .

ويدل أيضاً على أن الحرير أخف حرمة ستور الذهب والفضة على الرجل والأنثى كما مر بخلاف ستور الحرير فإنه يجوز للمرأة الاستناد إليها دون الرجل فمن نظر للستور المذهبة أو المفضضة على جهة الرضا باستعمالها فقد رضي بالمعصية والرضا بالمعصية معصية وأما قول الصعدي وقد رأيت ما نصه ويجوز الجلوس تحت الستائر التي على الجدران وكذا تحت السفوف المذهبة اهـ كلامه فهو إما ضعيف أو يحمل على الجلوس اضطراراً لا اختياراً والله أعلم .

فإن قلت : إنا أدركنا جماعة من العلماء يحضرون الولائم ونها ستر مذهب ولا ينكرون شيئاً من ذلك .

قلت : لا دليل في فعلهم على جواز ذلك لأنهم غير معصومين ولو سألناهم لصرحوا بالحرمة .

(١) ابن كيران محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام ابن كيران القاسمي وصف بأنه حصل رتبة الاجتهاد في زمنه من آثاره التفسير ، وشرح السيرة وشرح الحكم الحفظانية ... توفي سنة ١٢٢٧ هـ - سنة ١٨١٢ م .

وكذا استعمال آلة اللهو فإنه حرام على المشهور لكثرة قائله وعلى الراجح لقوة دليله فقد سئل العلامة المحقق البركة أبو محمد سيدي عبد السلام القادري الحسيني عن مسألة السماع والغناء لا يحل سماع شيء منه سواء كان بالآلة أو غيرها على المذهب أي المشهور وكذا الملاهي الملهية وهي الآلة المطربة المعروفة حسبها نص عليه أصح وابن رشد والشيخ ابن أبي زيد^(١) وغيرهم ووجه المنع في ذلك أنه من اللهو وكل هو باطل كما في الحديث إلا الثلاثة المستثنيات فيه والباطل خلاف الحق فهو ضلال كما في الآية^(٢) والضلal محرم على المؤمنين وعلة تحريم المسؤول عنه كونه صارفاً عن الحق ملهياً عن الملك الحق مشغلاً عن التعلق بالرب مثير للبهوى النفساني ومحركاً للباعث الشيطاني فإذا وجدوا أني يوجد من جمع قلبه على مولاه وملك زمام نفسه وهواه انتفت هذه العلة ولم يصادف الذي يحله ولذلك لم يمتنعوا في حق الصوفية وأمثالهم وإنما اختلف فيه قولهم بالنسبة إليهم بالكراهة والجواز وأكثر قولهم فيه بالجواز ثم جوازهم لهم مشروط بأمور ذكرها الشيخ زروق في شرح الرسالة وهي السلامة من منحوع شرعاً كحضور النساء والصبيان وكون المسموع مما يقع به تنبيه وإرشاد أو زيادة يقين وكونه لا ينكر فيه شيء معنى ولا لفظاً وكونه خالياً عن الآلات والكف .

وليعلم أن موضوع المسئلة المتكلم عليها هو الغناء المشتمل على ما يسوغ التكلم به في الشرع لفظاً ومعنى كالغزل والنسيب والمدح لمن يحق أن ينسب عليه وشبه ذلك أما ما كان فاسد المعنى أو المبني فمن الباطل الذي لا خلاف في تحريمه فلا يحل سماعه ولا التكلم به اتفاقاً فاعرف ذلك والله الموفق اهـ ولا يخفى أن مراده بالغناء الذي هو حرام على غير مذهب الصوفية ما فيه الحدود والقيود وتعطيل وتزويق في الكلام كما يؤخذ ذلك من قوله في الكلام على العلة مثيراً للبهوى النفساني ومحركاً للباعث الشيطاني فيؤخذ منه أن السماع على غير هذا الوجه بأن

(١) ابن أبي زيد عبد الله بن أبي زيد النفري القيرواني المالكي فقيه مفسر وإمام المالكية في وقته وجامع المذهب صاحب النوادر وغنض الدرر والرسالة التي شرحها الكثيرون ... وفي سنة ٣٨٦ هـ - سنة ١٩٦٦ م .

(٢) أي قوله تعالى ﴿ فعداها بعد الحق إلا الضلال ﴾ يونس ٣٢ . وربما يقصد قوله تعالى في سورة لقمان ﴿ ومن الناس من يتخذ هو الحديث ليضل عن سبيل الله يغتر علم ويتخذها مازوا ... ﴾ معتبراً علة تحريم اللهو الإضلال عن سبيل الله .

كان فيه مدح الرسول عليه الصلاة والسلام من غير تمطيط وتزويق جائز ولو لغير الصوفية والله أعلم والشاهد في قوله وكذا الملاهي الملهية الخ فإنه يفيد حرمتها على المشهور وقوله إلا الثلاث المستثبات الثلاثة المستثناة هي لعب الرجل مع زوجته والمساينة والرمي بالنبل وقوله كما في الآية أشار به بقوله تعالى ﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾ وقوله في الكلام على الصوفية نقلاً عن الشيخ زروق وكونه خالياً عن الآلات أنظره مع ما صرح به غير واحد من جواز الآلة للصوفية قال الإمام السيوطي حين سئل عن الآلة (حرمها من عليهم المعول في الأحكام) يعني وهم علماء الظاهر المفتدى بهم وسمعتها من لا سبيل إلى الإنكار عليه يعني وهم الصوفية رضي الله عنهم اهـ وقال عبد الباقي الزرقاني عند قول خليل وبطلت بقهقهة ما نصه .

فائدة : القهقهة في غير الصلاة مكروهة عند الفقهاء وحرام عند الصوفية قاله الأقفهسي^(١) كما في الشيخ أحمد^(٢) ولعل المراد بالحرمة الكراهة الشديدة أو أنهم نظرنا لمعنى يوجب التحريم عند الفقهاء لو اطلعوا عليه إذ الصوفية لا يخالفون الشرع ومن ذلك قول بعض الصوفية بجواز سماع آلة اللهو المحرمة عند الفقهاء لسماعهم منها ذكر الله دون اللهو فالجواز قاصر على من هو بتلك الصفة ومنه انلاف الشبلي^(٣) ما يلبسه بنحو حرقة شبيهاً من قال له جاء النبي عن اضاعة المال بأن اضاعته لمداداة مرضى بدني غير منهي عنه بل مطلوب فكيف باضاعته لمداداة مرضى ديني^(٤) وأما أفعله لذلك اهـ وسلمه محشوه والشاهد في قوله المحرمة عند الفقهاء أي جمهورهم فهذا يدل على جوازها للصوفية خلافاً للشيخ زروق وقد يجاب عنه بأنه لم يبحها جميعهم بل بعضهم فيكون هو مائياً على قول من منعها

- (١) الأقفهسي : لقاضي عبد الله بن مقداد بن اسماعيل الأقفهسي المالكي فيه أصولي ومفسر له شرح مختصر خليل وشرح رسالة أبي زيد وتفسير في القرآن . . . توفي سنة ٨٢٣ هـ .
(٢) الشيخ أحمد من المقصود بالشيخ أحمد هنا ٩ . فإكثر من يعرفون من علماء المالكية بنفس الاسم مثل زروق وابن زكري والواشعري وإذا كان الشيخ أحمد هذا صوفياً كما يظهر من كلامه قلعه الشيخ أحمد الفاروقي السمرقندي النقشبندى توفي سنة ١٠٣٤ .
(٣) الشبلي أبو بكر بن محمد الشبلي الصوفي صاحب أبى القاسم الجنيد ، وتفقه على مذهب مالك وكتب الحديث توفي سنة ٣٣٤ . . . راجع ترجمته وأقواله في طبقات الشعرا ج ١ ك ص ١٠٣ - ١٠٥ .
(٤) يقصد بالمرض الديني الذنوب المتسبة للقلب .

منهم ويدل على أن منهم من منعها كلام الزرقاني المتقدم فإنه نسب الجواز لبعضهم لا لجميعهم .

ويدل على ما ذكر أيضاً قول العارف الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراي في كتابه لطائف المنن ما نصه وبما أنعم الله تبارك وتعالى به علي كراهة سماعي للغناء على الآلات المطرية من حين كنت صبياً عملاً بنبي الشارع صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنحصل أنه كما اختلف فيها أهل الظاهر اختلف فيها أهل الباطن^(١) إلا أن الراجح مختلف فالراجح عند أهل الظاهر المنع والراجح عند الصوفية الجواز والله أعلم .

لنرجع لما نحن بصده من النصوص الدالة على أن المشهور الحرمة فنقول وقال العلامة أبو عبد الله سيدي الطالب بن الحاج في حاشيته على المرشد المعين ما نصه الملاهي الملهية وهي العود وجميع ذوات الأوتار حرام في الأعراس وغيرها كما في باب الشهادة من التوضيح نقلاً عن المازري ونحوه لابن عرفة وصاحب المدخل وهو المشهور في مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد قال ولم أر من صرح بالخلاف في ذلك من المالكية إلا من عبر في كراه المعازف بالكراهة ومن عبر في العود والرباب بالكراهة كابن المواز^(٢) وابن عبد الحكم^(٣) قال وقد يريدون بالكراهة التحريم كما

(١) هذا التفريق بين الحكم الظاهر والحكم الباطن (الصوقي) غير معهود عند الأصوليين فالحكم الشرعي الاعتماد فيه على الدليل الشرعي لا على غيره من الأدلة . وقد عرقه الأصوليون بأنه خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين . . . الخ . فلا يقال أن الحكم الشرعي الظاهر غير الحكم الشرعي الباطن لأن المفترض أن يكون كلاهما شرعياً والنظر إلى كونها حكماً صوفياً باطنياً أو حكماً شرعياً من جهة أخرى غير مصدر التشريع الواحد بالجهة . فلا بد أن يكون تبعاً لنوع أخرى وهو مرفوض عند الأصوليين لأن مصادر التشريع محصورة ولا يصح اجتماع الخروج عنها . والاحكام التكليفية الخمسة من وجوب وغريم وتذب وكراهية وإباحة مرتبطة بالأدلة الشرعية فلا يقال هذا حرام عند أهل الظاهر وحلال أو مباح عند أهل التصوف إلا إذا اعتبرنا أن هذا التفريق قائم على التعليل بمقاصد الشريعة الإسلامية ويحتاج هذا الأمر إلى أفراد بحث له .

(٢) ابن المواز محمد بن إبراهيم الاسكندراني المالكي المعروف بابن المواز تفقه على أصح ابن المنجدون وابن عبد الحكم . . . له كتاب مشهور اسمه الموازية توفي بدمشق سنة ٢٦٩ هـ - سنة ٨٨٢ م .
(٣) ابن عبد الحكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم تفقه على أبيه وأشباه وابن وهب القاسم وصحب الشافعي من آثاره : الرقائق والشروط وأحكام القرآن والسنن توفي سنة ٢٦٩ هـ - سنة ٨٨٢ م .

في التوضيح والعلّة في ذلك شدة الاطراب المؤدي إلى الاستكثار النبت للنفاق في القلب نقله في المدخل عن ابن عينة اه منه وقوله ولم أر من صرح بالخلاف في ذلك من المالكية أنظر مع ما نقله هو نفسه قريباً عن ابن العربي في العارضة^(١) من أن مذهبه الاباحة وهو من المالكية فلعله لم يطلع على كلامه أولاً فتحصل أن سماع الآلة جائز للصوفية حرام على غيرهم على المشهور كما صرح بذلك أصبح وابن رشد والشيخ ابن أبي زيد والتوضيح والمازدي وابن عرفة وهو المشهور أيضاً في مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وأن علة التحريم كونه ملهياً عن الملك الحق لما فيه من شدة الاطراب وقد صرح بهذه العلة الإمام الساحلي^(٢) والشيخ بناني والشيخ التاودي وابن حجر والخطاب وابن رشد وأنه لا فرق في التحريم بين الأعراس وغيرها خلافاً لتفصيل الزرقاني ونصه واعلم أن الغناء إما بآلة أو بغيرها وفي كل إما أن يحمل على تعلق بمحرم أو لا وفي كل إما أن يتكرر أو لا وفي كل إما فعلاً أو سماعاً وفي كل إما في عرس أو صنيع وإما في غير ذلك فمضى حل على تعلق بمحرم حرم فعلاً وسماعاً تكرر أم لا بآلة أو لا في عرس أو صنيع أو نحوها أرفي غير ذلك ومعنى لم يحمل على محرم جاز بعرس وصنيع فيمنع أن تكرر بآلة وغيرها فعلاً وسماعاً وإن لم يتكرر كره سماعاً وحال كذا فعلاً أو يمنع اختلاف اه كلامه بلفظه وقد رده العلامة الرهوني بأنه خلاف ما في المعيار عن المازري من أنه بالآلة حرام وبكلام ابن عرفة فإنه قال الظاهر عند العلماء حرمة اه بخ^(٣).

ومن الأدلة على الحرمة قوله تعالى ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث﴾

(١) أي في عارضة الأحوذ يشرح صحيح الترمذي فقد قال فيه ابن العربي المالكي : أما قول ابن عباس إنها أي آية لهو الحديث - نزلت في كل من كانت له مغنية تغنيه ليلاً وباراً فلم يصح سداً ولا يصح معنى لما بيناه في غير كتاب وفي هذا من أن سماع الغناء ليس بحرام لا من قينة ولا من غيرها بتفصيل ١٠٠ ج ١٢ ص ٧٣ .

(٢) الساحلي : أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري الساحلي صاحب بغية السالك في أشرب السالك والثوري سنة ٨٠٣ هـ .

(٣) (اه بخ) - انتهى باختصار .

ليفضل إلى اليم^(١) فإن جمهور المفسرين على أن لهو الحديث الغناء والمزمار كما في القسطلاني^(٢).

والحاصل أن الآلة فيها طرق ثلاثة .

حرمها على المشهور في المذاهب الأربعة وهي أقرب إلى الصواب .

والطريقة الثانية تحكي الاجماع على التحريم وقد ذكرها غير واحد من المحققين كالإمام الولي الصالح أبي عبد الله سيدي محمد الأنصاري الساحلي في كتاب بغية السالك في أشرف المسالك والولي الصالح أبي محمد العبدري المعروف بابن الحاج في كتابه المدخل^(٣) والشيخ يوسف بن عمر وابن حجر الهيتمي في الزواجر^(٤) نقلاً عن القرطبي وصاحب المعيار والشيخ زروق في قواعده وصاحب روح البيان^(٥) والشهاب الخفاجي على الشفاء وأبي بكر الطرطوشي^(٦) وابن الصلاح .

الطريقة الثالثة تحكي الاجماع على الاباحة حكاه ابن حجر في فتح الباري^(٧) عن قوم وهي ضميعة جداً وأغرب ابن حجر في ذلك فإنه يتوسع في

(١) سورة لقمان آية ٩ .

(٢) إرشاد الساري للقسطلاني ليس فيه تفسير للهو الحديث الوارد في سورة لقمان لأن البهاري لم يفرده له باباً والذي فيه : ويحرم الغناء مع الآلات عما هو شعار شارب الخمر كالنظير وسائر المعارف أي الملاهي من الأوتار والمزمار ٨٠ / ٥٩ .

(٣) المدخل ٣ : ١٠٤ قال : وأما العود والنظير وسائر الملاهي فحرام ومستعده فاسق . . . وهاء الطائفة مخالفة لجماعة المسلمين .

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي ج ٢ ص ٢٠٣ عن القرطبي (أما المزمار والأوتار والذكوة فلا يختلف في تحريم استماعها ولم أسمع عن أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك وراجع للدرر كيف الرعاع عن محرمات الله والسماع .

(٥) صاحب روح البيان هو اسماعيل حفي الاسلامي الحنفي وربما كان المثلث غيره لتشابه اسمه مع غيره .

(٦) أبو بكر الطرطوشي محمد بن الوليد بن محمد بن خلف . . الفهري الطرطوشي المالكي المعروف بابن أبي رندة صاحب أبا الوليد الباجي ورحل إلى المشرق توفي سنة ٥٢٠ هـ - سنة ١١٢٦ م له : سراج الملوك والدعاء ، شرح رسالة ابن أبي زيد .

(٧) فتح الباري للمصطفى : الذي جاء في فتح الباري هو قوله رحمه الله نقله بنماه : واستدل بجواز الخداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب وهو ضرب من التشيد فيه تحليط وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقاً بالألحان التي تشتمل عليها الموسيقى وفيه نظر وقال المازري : =

حكايه الأقوال حتى يحكى أقوال الكفار وقد رد عليه جماعة من الفحول في هذا المعنى منهم الإمام العلامة المحقق أبو العباس سيدي أحمد بن مبارك اللمطي السجلسماسي^(١) في كتابه إزالة التلبس فانظره هذا حكم السماع والآلات^(٢) وأما حكم الرفص فحصله أنه تعرض له أحكام أربعة الحرمه وهي لمن فعل ذلك رياء أو سمعة والكراهة وهي لمن فعل ذلك لأجل مساعفة الناس ولوجوب وهو لمن فعل ذلك بقصد فك نفسه من الخلاك الذي يحصل له لو لم يرقص بأن كان من أهل الوجد والتدب وهو لمن فعل ذلك بقصد التشبه بالصوفية أهل الحال والوجد والله أعلم .

ومثال الخامس : وهو ما إذا كان أحد القولين راجحاً ومشهوراً والآخر راجحاً فقط الدلك في الغسل فإن القول بوجوبه لذاته مشهور وراجح أما كونه مشهوراً فلأنه صرح به جماعة من المالكية بل نسبوه لمالك وأتباعه وأما كونه راجحاً فالأحاديث الدالة على وجوب الدلك والأصل أن وجوبه لذاته والقول بوجوبه لإيصال الماء للبشرة راجح فقط للدلالة المذكورة عند الشافعية .

= اختلف فيه فأباحه قوم مطلقاً ومنعه قوم مطلقاً وكرهه مالك والشافعي في أصح القولين ونقل عن أبي حنيفة المنع وكذا أكثر الختابة ونقل ابن طاهر في كتاب السماع الجواز عن الكثير من الصحابة لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا في النصب المشار إليه أولاً . قال ابن عبد البر : الغناء المنوع ما فيه تمطيط وإفساد لوزن الشعر طلباً للطرب وغروراً عن مذاهب العرب وإنما وردت الرخصة في الضرب الأول دون الحان العجم .

وقال الماوردي : هو الذي لم يزل أهل الحجاز يرفعون فيه من غير تكبير إلا في حالين :

١ - أن يكثر منه جداً .

٢ - وأن يصحبه عاصي .

وإلا فهو مثل التنزه في البستان ! والتفرج على المارة ! .

وأظن الغزالي في الاستدلال وحصله أن الجداء بالرجز والشعر لم يزل يفعل في الحضرة النبوية وربما النصب ذلك وليس هو إلا أشعار تروث بأصوات طيبة وألحان موزونة ج ١٠ / ص ٥٤٣ .

(١) السجلسماسي أحمد بن مبارك اللمطي السجلسماسي المالكي فقه أصوبي سجلت تروث في فاس سنة ١١٥٥ هـ - سنة ١٢٤٢ م من تصانيفه الذهب الإبريز . - النارة الأتهام . - شرح المحل على جمع الجوامع وإزالة التلبس .

(٢) ذكر سعيد أبو حبيب في موسوعة الإجماع أن مجرد اتناء من غير آلة مباح بإجماع الصحابة والتابعين عليه . . والإجماع على تحريم الآلات الموسيقية (عن البعض) وقال في الخامس (حكى بعضهم عنك) ج ٢ / ١٠٣٢ .

ومثال السادس : وهو ما إذا كان أحد القولين مشهوراً وراجحاً والآخر مشهوراً فقط وقت المغرب فالمشهور والراجح الامتداد ودليله ما في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في حديث السائل عن وقت الصلاة أنه مسألهما في اليوم الأول حين غابت الشمس وفي الثاني عند سقوط الشفق وفي رواية قبل أن يغيب الشفق وفي صحيح مسلم أيضاً إذا صليتم المغرب فأنه وقت إلى أن يسقط الشفق^(١) والمشهور فقط هو الذي مضى عليه خ في قوله تقدر بقدر ما بعد شروطها .

ومثال السابع : وهو ما إذا كان كل من القولين مشهوراً أسر العورة في الصلاة فإن القول باشتراطه للذاكر القادر شهره ابن عطاء الله قائل هو المعروف من المذهب والقول بعدم اشتراطه شهره ابن العربي وإليه أشار الشيخ خ بقوله حل أسر العورة إلى قوله خلاف وكذا نضح الجسد أو غسله لمن شك في إصابته النجاسة له فإن القول بالنضح شهره ابن شاس وابن الحاجب والمازري والثاني شهره ابن رشد وابن عرفة وإليه أشار خ بقوله وهل الجسد كالشوب أو يجب غسله خلاف وكذا من عجز عن الموالاة عجزاً حقيقياً فإنه اختلف فيه على قولين مشهورين هل يبني أن طال وهو الذي اختاره الخطاب وجزم به اللخمي وحكى ابن هرون^(٢) الاتفاق عليه وصرح ابن بزيمة^(٣) بأنه المشهور وكذا صرح ابن جزري في قوانينه^(٤) بتشهيره والذي حرره الشيخ مصطفى أن العاجز عجزاً حقيقياً لا يبني مع الطول

(١) (حديث إذا صليتم . .) الذي ورد في صحيح مسلم ما رواه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم (وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق) وفي رواية (وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق) وفي رواية (ما لم يسقط الشفق) ج ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) ابن هرون محمد بن هرون الكنان التونسي المالكي فقه أصوبي من مدرس جامع الزيتونة بتونس له شرح مختصر ابن الحاجب . شرح المدونة وشرح المعالم الفقهية . . . توفي سنة ٧٥٠ هـ - سنة ١٣٤٩ م .

(٣) ابن بزيمة : عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي المعروف بإبن بزيمة صوفي فقيه مفسر من تاليفه الاسماء في شرح الإرشاد وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الأشبلي وتفسير القرآن . . . توفي سنة ٦٦٢ هـ - سنة ١٢٦٤ م .

(٤) القوانين الفقهية لابن جزري (إزالة النجاسة بثلاثة أشياء . وهي الغسل والمسح والتضيغ . والنضح لنوب إذا شك في نجاسته واختلف في نضح البدن والموضع إذا شك في نجاسته . القوانين ص ٢٨ .

وهو ظاهر المدونة وعليه حملها الباجي^(١) وابن يونس وعبد الحق^(٢) والوانوغي^(٣) والمشدالي^(٤) وجزم به ابن الجلاب^(٥) والقاضي عبد الوهاب في التلخيص ورجحه ألفاكياني وابن العربي والعجز الحقيقي هو أن يكره على تفريق الطهارة بما يعد إكراهاً شرعاً أو بعروض مرض له في الأثناء منعه من إتمامها ولم يجد منا ولا أواعد من الماء ما جزم بأنه يكفي فاهرق له أو غضب منه أو أهرقه هو من غير قصد وتبين أنه لا يكفي فهذه الأمثلة كلها من العجز الحقيقي ومفهوم قولنا إن طائل أنه إذا عجز عجزاً حقيقياً ولم يطل فإنه يبيى اتفاقاً وأما غير الحقيقي فإنه يبيى مع القرب دون الطول اتفاقاً والطول هو مقدار ما تحجب به الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل مثله ما إذا أعد من الماء ما ظن أنه يكفي فعجز ماؤه .

ومثال الثامن : وهو ما فيه قولان راجحان تأخير الصلاة عن وقتها الاختياري إلى الضروري فقبل ذلك حرام وهو الذي مشى عليه خليل في قوله وأثم إلا لعذر وقبل مكروه فقط وهو مأخوذ من قول المصنف أيضاً والكل إداء فإن العلماء قالوا أن الأداء لا يجتمع مع الإثم ودليل الأول قوله صلى الله عليه وسلم

(١) الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي القاضي صاحب الرحلة في إشرق قال ابن العربي فيه « إن الله تدارك الأمة به وبالأصيل » له مناقرة مع ابن حزم وله شرح الموطأ المشهور والناسخ والمنسوخ وإحكام الفصول توفي سنة ٤٧٤ هـ .

(٢) عبد الحق الرائج أنه عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ - سنة ١٠٧٩ م ففيه ما نكح من تصانيفه النكت والفروق لمسائل المدونة ، تهذيب الطالب ، جزء في بسط الفاظ المدونة .

(٣) الوانوغي (بالنون) محمد بن أحمد بن عثمان بن عمر الترنسي المالكي الوانوغي نزيل الحرمين عالم بالتفسير والأصول والعربية والجبر والمقابلة . . . له تأليف على قواعد ابن عبد السلام ، عشرون سؤالا في أنواع من العلم . . . توفي سنة ٨١٩ هـ - سنة ١٤٦٦ م .

(٤) المشدالي محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المشدالي البجائي المالكي له تكملة حاشية أبي مهدي عيسى الوانوغي على المدونة ، مختصر البيان لابن رشد والقناوي توفي سنة ٨٦٦ هـ - سنة ١٤٦٢ م .

(٥) ابن الجلاب عبد الله بن الحسن بن الجلاب (أبو القاسم) البصري المالكي وفي المدارك لنباس : عبد الله وحكى عن الشيرازي أن اسمه عبد الرحمن تلقه بالأبهري له كتاب المسائل في الخلاف وكتاب التفرع في المذهب توفي سنة ٣٧٨ هـ - سنة ٩٨٨ م .

« من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر »^(١) وقوله « من فاتته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله »^(٢) ودليل الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »^(٣) فإنه قد أخذ منه العلماء أن من أدرك ركعة في الوقت الضروري فكأنه أدرك جميع الصلاة في الوقت فلا إثم عليه حينئذ وإنما الإثم إذا أوقعها كلها خارجة الوقت وقد بسط الكلام على هذه المسئلة أهر حفص القاسي في تقييد له فيها وانفصل على القول بالكراهة والله أعلم .

ومثال التاسع : وهو ما إذا كان كل من القولين مشهوراً وراجحاً وقت صلاة الصبح فإن الذي مشى عليه خ أن تختارها من طلوع الفجر إلى الأسفار أي الضوء وضرورها من الأسفار إلى طلوع الشمس حيث قال وللصبح من الفجر الصادق وإلى الأسفار لا على قال الزرقاني وما اقتصر عليه المصنف هو رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم ومذهب المدونة^(٤) وقال ابن عبد السلام أنه المشهور وقيل أن تختار الصبح يمتد من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وهو رواية ابن وهب في المدونة والأكثر وعزاه عياض لكافة العلماء وأئمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك ابن عبد البر وعليه الناس وهو المتبادر من الرسالة ابن العربي ولا يصح عن مالك غيره فعلى هذا القول لا ضروري في كلام الزرقاني .

فعلمت منه أن كلاماً من القولين مشهور لكثرة القائل بكل واحد منهما وكذا

(١) حديث من جمع بين صلاتين قال في الجامع الصغير رواه الترمذي والحاكم عن ابن عباس روى له بحرف ض أي ضعيف قال المناوي ، قال البيهقي تفرد به خنث وهو ضعيف لا يحتج به . . . وحكم ابن الجوزي بوضعه « ج ٩ / ١١٣ .

(٢) حديث من فاتته . . . لفظ البخاري الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله رواه أيضاً مسلم وأبو داود والسنائي راجع إرشاد الساري ج ١ / ٤٩٥ .

(٣) حديث : من أدرك ركعة . . . رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه عن أبي هريرة .

وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة : في استاده حسين بن فيس كذبه أحمد وقد أخرجه الترمذي وقال حسين ضعفه أحمد والعمل عليه « ص ١٥ .

(٤) قال في المدونة : (قلت فيما وقت صلاة الصبح عند مالك قال : الإغلام والتجويم بادية مشككة قلت فيما أخر وقتها عنده قال إذا أسفر . . .) ج ١ ص ٦١ .

كل واحد راجح من جهة الدليل ففي الموطأ^(١) جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن وقت صلاة الصبح فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان من الغد بعد أن أسفر وفي رواية فصلها من الغد أمام الشمس أي قدامها بحيث طلعت الشمس بعد سلامه منها ثم قال صلى الله عليه وسلم ابن السائل عن وقت صلاة الغداة أي الصبح فقال السائل ها أنا ذا يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم ما بين هذين وقت يعني هذين وما بينهما وقت لصلاة الصبح فهذا الحديث الشريف يدل على امتداد وقت الصبح من الفجر إلى طلوع الشمس لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في اليوم الأول في أول وقتها الذي هو طلوع الفجر وفي اليوم الذي بعده صلاها قرب الشمس وقد حمل العلماء صلاته في اليوم الثاني على الوقت المختار كالיום الأول وأما دليل القول الذي مشى عليه خ فحديث جبريل^(٢) على نبينا وعليه الصلاة والسلام المذكور في أول الموطأ وفي الصحيح وغيرهما من إمامة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم فإنه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم النجر قبل الاسفار فأخذ منه العلماء رضي الله عنهم عدم امتداد ختار الصبح إلى طلوع الشمس .

ومثال العاشر : وهو ما إذا كان كل من القولين لا ترجيح فيه ولا تشهير التظهير بالماء المجمعول في النعم الذي أشار له خ بقوله وفي التظهير بماء جعل في النعم قولان ثم أعلم لأن الخلاف إما أن يكون حقيقياً أو لفظياً أو في حال أو في شهادة أو معنوياً والفرق بينها أن الخلاف اللفظي هو الراجع إلى اللفظ والتسمية مع الاتفاق في المعنى كان يقول الشافعي الوتر مستحب ويقول مالك هو سنة لا مستحب مع اتفاقها على أنه ليس بواجب وأنه مؤكد فوق غيره من المندوبات فهذا الخلاف إنما هو في تسمية الوتر مستحباً لأنه محبوب للشارع ويقول المالكي لا لمحبوبه ولكني

(١) الموطأ ج ١ ص ١٦ وقال السيوطي اتفقت رواية الموطأ على إزماله وروى موصولاً من حديث انس بن مالك . . .

(٢) حديث جبريل ذكره مالك رضي الله عنه في الموطأ وهو أول حديث فيه رواه عن أبي مسعود الأنصاري ج ١ / ١١ وقال ابن حجر بأن في رواية مالك اختصاراً وقد ذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الجبر مروي عن ابن عباس مفسلاً وقال بأنه أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم . . . وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر ج ١ / ١٧٣ .

أميزه باسم السنة لأنها طريقة داوم عليها النبي صلى الله عليه وسلم فيقول الشافعي أنا أسلم لك أنه طريقة ولكن كل محبوب فهو طريقة مشروعة فالسنة والمستحب عندي مترادفان ويقول المالكي هما عندي متباينان يحصل التمييز بين أقسام المندوب^(١) وينعكس القولان في صلاة الضحى فالشافعي يسميه سنة والمالكي لا يسميه بها ومثاله في كلام المؤلف أي خ الخلاف الذي حكاها في إزالة النجاسة هل هي واجبة أو سنة فإن المعتمد كما في الخطاب أن الخلاف بين الوجوب والسنة لفظي ويقابل الخلاف اللفظي الخلاف المعنوي وهو الكتيلا وقبوعاً عند الفقهاء وهو ما كان راجعاً إلى المعنى والحكم كالاختلاف في جعل المواقف كالاختلاف في حكمه وعدم جعله مثله فيه وأما الخلاف في حال فهو الذي يراعي فيه أحد الثائلين أمراً يعتقد أنه الواقع في نفس الأمر ويراعي القائل الآخر ضده معتقداً أنه الواقع في نفس الأمر فينبني على ذلك اختلافهما في الحكم وذلك حيث يكون الحكم عليه عتماً لوصفين متضادين يقتضي كل منهما حكماً يخالف ما يقتضيه الآخر كاختلاف العلماء في طهورية الماء الذي يسقط فيه عود صلب من الطيب فأخرج مكانه وتغير ريح الماء فرجعه كما نبه عليه المازري إلى حال العود هل يمكن عادة انفصال أجزاء منه تخالط الماء فيكون مضافاً أو لا يمكن انفصال أجزاء منه تخالط الماء فيكون تغييره بالمجاورة فقط فيكون غير مضاف والظاهر أن منه الخلاف في مسألة دهن لا صق كما تقدم وكالاختلاف في مسألة عدم صحة التظهير بماء جعل في النعم أو صحته فهو راجع إلى الاختلاف في حال هذا المحكوم عليه أعني الماء هل ينفصل عن النعم سالماً أو مغيراً بالريق فلو اتفقا على إحدى الحالتين بأن رأى أحدهما أن الواقع من حال الماء هو ما رآه متابعه لوافقته في الحكم .

(١) تحقيق الفرق بين السنة والمستحب التباين أو الترادف اللذان ذكرهما المؤلف مرجعياً إلى عدم الاتفاق على اصطلاح السنة والمندوب أو المستحب من قبل الطرفين . قالته من الألفاظ المشتركة والتي تطلق بعدة معان منها ما يقابل القرآن من القول والفعل والتفكير للنبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يقابل البدعة ومنها ما يقابل القرص . . . فإذا اتفق الطرفان على قبول استعمال اصطلاح السنة في مقابل الفرض من الأفعال التي حث عليها الشرع فاللفظتان مترادفتان وإن اتفق على أن السنة هي الطريقة التي داوم عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست فرضاً ولا مباحاً ، فالعلاقة بين لفظة مستحب ولفظة سنة أصبحت علاقة عموم وخصوص فالشعب عام والسنة خاص . والمعول كله على العرف الاصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ومن هنا قال المؤلف بالخلاف اللفظي بينهما . .

وكذلك الاختلاف في بعض البلدان هل يجوز بيع دورها أم لا فإنه راجع إلى الخلاف في حالة فتحها هل فتحت عنوة أو صلحاً وأما الخلاف في شهادة فهو الذي لا يتوارد فيه القولان على محل واحد كاختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما في البسمة أي آية في أوائل السور أم لا فمالك يقول لا وذلك باعتبار ما شهره من قراءة شيخه نافع بدونها والشافعي يقول نعم هي آية وذلك باعتبار ما شهره من قراءة ابن كثير فكل منهما مصيب باعتبار ما ذكر هكذا قرر بعض العلماء هذا الخلاف في البسمة ذلك في الكلام عليها ومثاله في كلام المؤلف قوله في مقولات البيع الفاسد وبطول زمان حيوان إلى قوله بل في شهادة بياته أن المحل الذي قال فيه الشهر موت هو باعتبار حيوان يتغير في تلك المدة كالجلذاع والحرقان والمحل الذي قال فيه الشهران والثلاثة ليست بفوت هو باعتبار حيوان لا يتغير في تلك مدة كالثيرة والبعران .

وأما الخلاف الحقيقي فهو مقابل للخلاف اللفظي والخلاف في حال والخلاف في شهادة فإذا لم يرجع الخلاف إلى التسمية وإلى الخلاف في المحكوم عليه وتوارد على محل واحد فهو الحقيقي اهـ من العلامة الهلالي بمعناه وقوله كاختلاف مالك الخ ليس بصواب والصواب كما قال ابن عبد السلام القاضي وسيدى إدريس البدرأوى^(١) فنحن الله بهما أن الخلاف بين مالك والشافعي حقيقي نشأ عن الاجتهاد أنظر نبسط ذلك في حاشيتنا على شرح العلامة ابن كيران نجاناً الله وإياه من التيسر والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب اللهم إنا نسألك التوبة ودوامها ونعوذ بك من المعصية وأسبابها سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

حداً لمن فقه في دينه من اصطفاه من عباده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الفائزين بامداده أما بعد ففسد تم طبع هذه الرسالة الجميلة الحاشوية للمحاسن الجليلة الموسومة برفع العتاب والملاحم عمن قال العمل بالضعيف اختياراً

(١) إدريس البدرأوى : يظهر أنه أحد العلماء المعاصرين للمؤلف . لم أكتب على ترجمته .

تم والحمد لله

حرراً تأليف خلاصة السادة الأشراف صفوة بني عبد مناف العلامة الأنفل والفهامة الأمل فريد العصر ذي الفخر السني سيدي محمد بن قاسم القادري الحسنى لازالت اطلال العلماء ببقائه معمورة وآمال الفضلاء على مكارمه مقصوده وكان تمام طبعها الباهر وكمال شكلها الزاهر بالمطبعة العامرة التي هي للقطب الدردير مجاوره المملوكة لذي المعارف والوفاء حفصة محمد أفندي مصطفى في أواخر شهر شعبان سنة ١٣٠٨ من هجرة سيد ولد عدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله وكل منتسب إليه .

مراجع الكتاب ومصادر التعليقات

- ١ - الإلهام بشرح المنهاج (للبيضاوي) علي بن عبد الكافي ونجاح الدين السبكي دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٩٨٤ .
- ٢ - الإحكام في أصول الأحكام - سيف الدين الأحمدي دار الكتب العلمية / ١٩٨٠ .
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي دار الأفاق الجديدة بيروت ١٩٨٠ .
- ٤ - الإحكام في غريب الفتاوى عن الأحكام - شهاب الدين أبو العباس القرافي المكتب الإسلامي ١٩٦٧ .
- ٥ - أحكام القرآن - أبو بكر بن العربي المالكي دار الفكر بدون تاريخ .
- ٦ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري - شهاب الدين أحمد بن محمد الفسطاني دار صادر بيروت مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٤ هـ .
- ٨ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية - جلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية ١٩٧٩ .
- ٩ - الإعتبار في النسخ والمنسوخ - من الآثار الحميداني دار إحياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ .
- ١٠ - إغانة اللهفان من مصائد الشيطان - ابن قيم الجوزية دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

- ١١ - أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وجهة دلالتها على الأحكام الشرعية - محمد سليمان الأشقر مكتبة المنار الإسلامية - الكويت ١٩٧٨ .
- ١٢ - أوليات الفاروق السياسية - غالب عبد الكافي القرشي المكتب الإسلامي بيروت ١٩٨٣ .
- ١٣ - إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون - اسماعيل البندادي دار الفكر ١٩٨٢ .
- ١٤ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - أبو الوليد ابن رشد مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٩ .
- ١٥ - البحر المحيط - ابن حيان الأندلسي دار الفكر - بيروت ١٩٨٣ .
- ١٦ - البهجة شرح النخفة - (لابن عاصم) النسوي دار المعرفة ١٩٧٧ .
- ١٧ - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف - ابن حزة الحسيني دار الكتاب العربي ١٩٨٩ .
- ١٨ - تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان دار المعارف ١٩٧٧ .
- ١٩ - تاريخ قضاة الأندلس - أبو الحسن بن عبد الله النباهي المالفي المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت .
- ٢٠ - تبصرة الحكام - برهان الدين ابن فرحون المالكي دار الكتب العلمية مصورة عن طبعة ١٣٠٩ .
- ٢١ - الترغيب والترهيب - الحافظ عبد العظيم المنذري دار إحياء التراث بيروت ١٩٦٨ .
- ٢٢ - التسهيل لعلوم التنزيل - ابن جزى الكلبي دار المعرفة بدون تاريخ .
- ٢٣ - تعريف الخلف برجال السلف - الحفناوي المعروف بالغول مؤسسة الرسالة ١٩٨٢ .
- ٢٤ - تفسير أبي السعود - (المسمى بإرشاد العقل السليم) دار الفكر بدون تاريخ .
- ٢٥ - تفسير آيات الأحكام - محمد علي السائس مطبعة محمد علي صبيح بدون تاريخ .

- ٢٦ - تفسير الطبري - (المسمى بجامع البيان في تفسير القرآن) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري دار المعرفة بيروت ١٩٨٠ .
- ٢٧ - تفسير القرطبي - (الجامع لأحكام القرآن) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٦٧ .
- ٢٨ - التفسير الكبير - فخر الدين الرازي المطبعة البهية المصرية الطبعة الأولى ١٩٣٥ .
- ٢٩ - تفریب التهذيب - أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني دار المعرفة بيروت ١٩٧٥ .
- ٣٠ - التقرير والتحجير - (بشرح التحرر للكمال بن الهمام) ابن أمير الحاج دار الكتب العلمية بيروت عن طبعة بولاق سنة ١٣١٦ هـ .
- ٣١ - تلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (ابن حجر العسقلاني دار المعرفة بيروت ١٩٦٤ .
- ٣٢ - جمع الوسائل بشرح الشماثل - علي بن سلطان محمد القاري دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .
- ٣٣ - حاشية اليناني على شرح المحلى على جمع الجوامع للسبكي - دار الفكر بيروت بدون تاريخ .
- ٣٤ - حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع للسبكي - دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ .
- ٣٥ - الحلال والحرام في الإسلام - د . يوسف القرضاوي المكتب الإسلامي ط ٧ ١٩٧٣ .
- ٣٦ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال - للمعزي الحافظ صفى الدين أحمد الخزرجي مكتب المطبوعات الإسلامية حلب وبيروت ١٩٧١ .
- ٣٧ - الدر المختور في التفسير بالمأثور - دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .
- ٣٨ - الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة - الكتاني دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٠ هـ .
- ٣٩ - الزواجر عن اقتراف الكبائر - ابن حجر الهيتمي دار المعرفة بيروت ؟

- ٤٠ - سنن الإمام أبي داود - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني دار الكتاب العربي ؟
- ٤١ - سنن الإمام الترمذي - أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي دار احياء التراث العربي بيروت ؟
- ٤٢ - سنن الدارقطني - علي بن عمر الدارقطني دار المحاسن للطباعة - القاهرة ؟
- ٤٣ - سنن النسائي بشرح السيوطي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي دار الفكر مصورة عن طبعة عن طبعة ١٩٣٠ .
- ٤٤ - شرح تنقيح الفصول - في اختصار المحصول في علم الأصول - شهاب الدين القرافي مكتبة الكليات الأزهرية - دار الفكر ١٩٧٣ .
- ٤٥ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - محمد بن عبد العظيم الزرقاني دار المعرفة بيروت سنة ١٩٧٨ .
- ٤٦ - الشرح الصغير على أقرب المسالك - أبو البركات أحمد بن محمد الدردير دار المعارف بمصر ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .
- ٤٧ - صحيح الإمام البخاري - أبو عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري دار الجيل ؟ .
- ٤٨ - صحيح الإمام مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري دار الأفاق الجديدة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٣٤ هـ .
- ٤٩ - غارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي - أبو بكر بن العربي المالكي دار العلم للجميع بيروت ؟ .
- ٥٠ - عمدة التحقيق في التقليد والتفريق - محمد سعيد الباني المكتب الاسلامي بيروت ١٩٨١ .
- ٥١ - الفنية لطالبي طريق الحق عز وجل - عبد القادر الجيلاني دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية .
- ٥٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري - ابن حجر العسقلاني دار المعرفة - بدون تاريخ .

- ٥٣ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير - محمد بن علي الشوكاني مكتبة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثانية سنة ١٩٦٤ .
- ٥٤ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير للإمام السيوطي - يوسف النبهاني دار الكتاب العربي بيروت ؟ .
- ٥٥ - الفتوحات المكية - محيي الدين بن عربي دار صادر بيروت بدون تاريخ .
- ٥٦ - المنروق - شهاب الدين المرقاني دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .
- ٥٧ - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي - الحنجوي الثعالبي المكتبة العلمية سنة ١٣٩٦ هـ .
- ٥٨ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت - عبد الله بن عبد الشكور دار صادر بدون تاريخ (مع كتاب المستصفي) .
- ٥٩ - الفواكه الدواني شرح رسالة أبي زيد القيرواني - أحمد النفراوي دار الفكر بدون تاريخ .
- ٦٠ - فيض القدير شرح الجامع الصغير - عبد الرؤوف المناوي دار المعرفة بيروت ١٩٧٢ الطبعة الثانية .
- ٦١ - الفاموس المحيط - عبد الدين الثوري آبادي المكتبة التجارية الكبرى بمصر بدون تاريخ .
- ٦٢ - الكبائر - شعس الدين الذهبي المكتبة الثقافية بيروت ؟ .
- ٦٣ - كشف الخفا ومزيل الإلباس - عما اشتهر من الحديث على السنة الناس إسماعيل العجلوني مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩ .
- ٦٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة دار الفكر - ١٩٨٢ .
- ٦٥ - كشف الرعاع عن محرمات الله والسماح - ابن حجر الهيتمي ملحق بكتاب الزواجر للمؤلف دار المعرفة ؟ .
- ٦٦ - الكليات - أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٨٢ .

- ٨٤ - مفتاح الصحيحين - محمد الشريف ابن مصطفى التوقادي دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥ .
- ٨٥ - مفتاح كنوز السنة - د . فتسك ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٨٣ .
- ٨٦ - المضردات - للراغب الأصفهاني تحقيق نديم مرعشلي دار الفكر ودار المكاتب العربي .
- ٨٧ - المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة - شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩ .
- ٨٨ - مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون مكتبة المثنى ببغداد بدون تاريخ .
- ٨٩ - المقدمات الممهدة . . . - ابن رشد دار صادر بدون تاريخ .
- ٩١ - الموافقات في أصول الأحكام - الشاطبي بشرح عبد الله دراز دار المعرفة .
- ٩٢ - موسوعة الإجماع - سعدي أبو حبيب دار العربية بيروت بدون تاريخ .
- ٩٣ - موطأ الإمام مالك - (بشرح السيوطي تنوير الخواالك) مالك بن أنس دار الفكر بدون تاريخ .
- ٩٤ - منتخب كنز العمال - علي بن حسام الدين المنقي الهندي بهامش مستند أحد المکتب الإسلامي - ١٩٨٣ .
- ٩٥ - الميزان الكبير - عبد الوهاب الشعراني دار الفكر ١٩٧٨ .
- ٩٥ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية - الزيلعي المكتب الإسلامي ١٣٩٣ .
- ٩٦ - نظم المتناثر في الحديث المتواتر - الكتاني دار المعارف حلب ١٣٢٧ .
- ٩٧ - النهاية في غريب الحديث والأثر - ابن الأثير المكتبة الإسلامية بدون تاريخ .
- ٩٨ - النهر الماد من البحر - أبو حيان الأندلسي بهامش البحر المحيط دار الفكر ١٩٨٣ .
- ٩٩ - نيل الأوطار شرح متقى الأخبار - محمد بن علي الشوكاني دار الجيل ١٩٧٣ .
- ١٠٠ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين - إسماعيل البغدادي دار الفكر ١٩٨٢ .

- ٦٧ - لسان العرب - ابن منظور بيروت دار صادر بدون تاريخ .
- ٦٨ - مالك - دار الفكر العربي ١٩٧٩ .
- ٦٩ - مالك بن أنس - دار المعارف بمصر ١٩٦٩ .
- ٧٠ - المحلى - ابن حزم الأندلسي بيروت - طبعة مصورة عن المطبعة المنيرية ١٣٥٢ هـ بالقاهرة
- ٧١ - مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر الرازي دار الكتاب العربي ١٩٦٧ .
- ٧٢ - المدخل للغة الإسلامي - د . محمد سلام مذكور دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٩ .
- ٧٣ - المدخل - لابن الحاج العبدري دار الكتاب العربي ١٩٧٢ .
- ٧٤ - المدونة - للإمام مالك - رواية سحنون بن سعيد التنوخي دار الفكر بيروت ؟ .
- ٧٥ - التصديق من علم الأصول - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي دار صادر مصور عن طبعة بولاق ١٣٢٢ هـ .
- ٧٦ - مستند الإمام أحمد - أحمد بن حنبل الشيباني المكتب الإسلامي ١٩٨٣ .
- ٧٧ - المصباح المنير في غريب شرح الرافعي الكبير - دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .
- ٧٨ - معالم القرية في أحكام الحجة - ابن الأخوة محمد بن محمد القرشي الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .
- ٧٩ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي مطبوعات دار المأمون - مكتبة عيسى البابي الحلبي .
- ٨٠ - معجم البلدان - ياقوت الحموي دار صادر ؟ .
- ٨١ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٨٢ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - جماعة من المستشرقين بيروت ١٩٧٠ .
- ٨٣ - معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة دار إحياء التراث .

١٠١ - هذا حلال وهذا حرام - عبد القادر أحمد عطا دار إحياء التراث العربي بيروت
بدون تاريخ ،

١٠٢ - المجموع الكبير من المتن - دار الفكر مصور عن طبعة ١٣٥٤ هـ الثانية .

الفهرس

٥ مقدمة
٩ من هو مؤلف الكتاب
١٥ المقدمة

الفصل الأول :

١٧ في دليل المشهور والراجع متغايران على التحقيق
----	--

الفصل الثاني :

٢١ في دليل تقديم الراجع على المشهور عند معارضتهما
----	--

الفصل الثالث :

٢٧ في دليل كون العمل بالمشهور أو الراجع واجباً كما أن الفتوى والحكم بذلك واجب
----	---

الفصل الرابع :

٣٣ في أدلة حرمة عمل الانسان في نفسه بالضعيف والشاذ اختياريّاً
----	---

الفصل الخامس :

في أدلة حرمة العمل بالضعيف اختياريًا
مع إعتياد عامة الناس بتقليد ذلك الضعيف

المرّة بعد المرّة ٤١

الفصل السادس :

في دليل حرمة الحضور على جبهة الاختيار

مع من يثقل الضعيف ويترك الراجح المختار ٤٧

الفصل السابع :

في أدلة عدم وجوب الإنكار على من ثلث الضعيف

الذي لم يشتد ضعفه في الاختيار ٥٧

الفصل الثامن :

في أدلة جواز العمل بالضعيف الذي لم يشتد

ضعفه للضرورة يوماً ما دون الفتوى والحكم به ٦٣

الفصل التاسع :

في دليل كون الضعيف الذي لم يشتد ضعفه

إنما يعمل به للضرورة يوماً ما لا في كل ضرورة ٧٥

الفصل العاشر :

في الدليل على أنه لا يجوز للمقلد الإعتماد على الكتاب والسنة

وعلى مذاهب الصحابة وفي ذكر العلة في ذلك ٧٩

الخاتمة :

بحم الله لنا بالخسنى ومتعنا بالنظر

لوجه الكريم الذي لا يقنى ٩٥

مراجع الكتاب ومصادر التعليقات ١٢٧

الفهرست ١٣٥-١٣٦